اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة
تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة
National Anti Money Laundering and Combatting Financing
of Terrorism and Financing of Illegal Organizations Committee

United Arab Emirates

دولة الإمارات العربية المتحدة

تقرير تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

2024

جـدول المحتويـات

كلمة تمهيدية 6

الملخص التنفيذي 8

- تهديدات غسل الأموال 11
- تقييم تمويل الإرهاب 18
- الإجراءات ذات الأولوية 20

الفصل الأول: الخلفية والسياق 22

1.1 الموقع الجغرافي 22

1.2 معلومات السكان 23

1.3 الهيكل الفيدرالي 23

1.4 النظام القانوني والقضائي 24

1.5 الاقتصاد 24

1.6 التشريعات الاقتصادية 26

الفصل الثاني: القدرة الإجمالية لدولة الإمارات على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار 28

2.1 الإطار المؤسسي 28

2.2 الجهات الرقابية على القطاع المالي 30

2.3 جهات الترخيص والرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة 30

2.4 جهات الترخيص والرقابة على مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية 30

2.5 الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة 31

الفصل الثالث: منهجية تقييم المخاطر 38

3.1 نظرة عامة على عمليات تقييم المخاطر الوطنية في الإمارات 38

3.2 منهجية البنك الدولي 38

3.3 حوكمة تقييم المخاطر في دولة الإمارات 41

3.4 مشاركة القطاع الخاص 42

الفصل الرابع: النتائج الرئيسية لتقييم المخاطر الوطنية 43

4.1 غسل الأموال 43

4.1.1 التهديدات والأنماط 43

- تهديدات غسل الأموال 43
- الأنماط الأساسية 44
- ملاحظات أساسية أخرى 48

4.1.2 مواطن الضعف في غسل الأموال 49

4.1.3 تقييم المخاطر القطاعية 51

4.1.3.1 المؤسسات المالية 51

- البر الرئيسي 52
- المناطق الحرة المالية 55

4.1.3.2 قطاع الأصول الافتراضية 59

- الخلاصة والخطوات التالية 59

4.1.3.3 المهن والأعمال غير المالية المحددة 60

- المهن والأعمال غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة وزارة الاقتصاد 61
- القطاعات الأخرى المُحتملة تحت المهن والأعمال غير المالية المحددة 63
- الخلاصة والخطوات التالية 63

4.1.3.4 الأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية 64

4.2 تمويل الإرهاب 65

4.2.1 مخاطر تمويل الإرهاب في سياق دولة الإمارات 65

4.2.2 المنظمات غير الربحية 68

- الخلاصة والخطوات التالية 69

الخلاصة العامة 69

كلمة تمهيدية

1.1 بصفتها مركزاً دولياً للأعمال والمال والتجارة، تتعرض دولة الإمارات العربية المتحدة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار العابرة للحدود الوطنية. إذ يسعى المجرمون إلى استغلال الانفتاح الاقتصادي والنظام المالي لدولة الإمارات والبنية التحتية للأعمال لنقل الأموال والأصول غير المشروعة. لذلك، من الضروري أن تظل دولة الإمارات متيقّظة واستباقية في الحماية من إساءة استخدام بيئاتها المالية والتجارية لمثل هذه الأنشطة غير القانونية.

1.2 نظراً للمشهد الجيوسياسي العالمي المتطور، وظروف الاقتصاد الكلي المتغيرة، والاستخدام المتزايد للهياكل المالية والتجارية المتطورة، أصبحت المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار في الدولة أكثر تعقيداً وتشعّباً. وقد زادت هذه العوامل من فرص المجرمين لاستغلال مواطن الضعف في النظم المالية، مما زاد من صعوبة اكتشاف الأنشطة غير المشروعة ومنعها. علاوة على ذلك، أدّت التطورات التكنولوجية إلى استحداث طرق جديدة لتحويل وإخفاء الأموال والأصول غير المشروعة عبر الحدود بسرعة وسهولة لم نشهد لها مثيل. وفي ضوء هذه التطورات، يأخذ هذا التقييم الوطني للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب في الاعتبار المشهد المتطور للجريمة المالية والتحديات المتزايدة التي تنتج عنه.

1.3 يؤثّر مشهد التهديدات المتطور على كيفية تنسيق وتعاون السلطات مع بعضها البعض، وكذلك مع القطاع الخاص، لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهنا يشكّل التعاون الدولي الفعال عنصراً حاسماً في الاستجابة للتعقيد المتزايد للتدفقات المالية غير المشروعة عبر الحدود. إنّ تعزيز هذه الشراكات أمرٌ ضروري لتحسين الجهود الرامية إلى الكشف عن الجرائم المالية والتخفيف من حدتها على نطاق عالمي.

1.4 إن دولة الإمارات ملتزمة بتعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار لديها بشكلٍ مستمرّ. كما يتماشى إطار عملنا تماما مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات، مدعوماً بقوانين ولوائح قوية، ونظام رقابة قائمة على المخاطر وجهاز إنفاذ فعال. وقد ساهمت المبادرات الحديثة في تعزيز النظام بشكلٍ أكبر، بما في ذلك تحديث الإطار القانوني والتنظيمي، وتحسين التعاون بين الجهات المختلفة، وزيادة الاعتماد بشكلٍ استراتيجي على المعلومات الاستخباراتية المالية. بالإضافة إلى ذلك، تم إحراز تقدم في مجالات مثل الرقابة القائمة على المخاطر، واسترداد الأصول، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والتعاون الدولي، وكلها تساهم في جهود الدولة في التصدي الفعال للمخاطر المتطورة للجرائم المالية.

1.5 إن دولة الإمارات هي عضو ملتزم في مجموعة العمل المالي (فاتف) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مينافاتف) كما أنها دولة مراقبة في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لمكافحة غسل الأموال منذ عام 2023. وهي تساهم بفاعلية في جهود المنظمات الدولية لمكافحة الجرائم المالية، بما في ذلك مجموعة إيغمونت، مؤكدة التزامها بالتصدي للتهديدات المتصاعدة التي تشكلها الجرائم المالية.

1.6 تقود جهود دولة الإمارات لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار اللجنة العليا للاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويشارك في رئاسة اللجنة مسؤولون كبار من السلطات الوطنية الرئيسية. وتعمل الأمانة العامة للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب كمنسق وطني، يشرف على تنفيذ السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى التصدي للمخاطر الناشئة وعلى تحديثها بانتظام.

1.7 ويشكّل التقييم الوطني للمخاطر أحد المكونات الرئيسية لجهودنا هذه. وقد طوّرته الأمانة العامة للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة. ويوفّر التقييم الوطني للمخاطر تقييما شاملا لفهم دولة الإمارات للتهديدات ومواطن الضعف الحالية والناشئة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في مختلف القطاعات. وتساعد النتائج التي توصل إليها التقييم في توجيه عملية صنع القرار وتحديد أولويات المخاطر وإبلاغ الإجراءات الخاصة بالرقابة والإنفاذ والتخفيف من المخاطر للتصدي بشكل فعال للجرائم المالية

الملخص التنفيذي

الخلفية والسياق العام

1. تقع دولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة جنوب شرق آسيا في الجزء الشرقي من شبه الجزيرة العربية. وتطلّ الدولة على الخليج العربي من الشمال والشمال الغربي. يمتد ساحلها لمسافة 1,318 كيلومترا، ويبلغ إجمالي حدودها البرية 867 كيلومترا، تشترك بـ410 كيلومترات منها مع سلطنة عمان و457 كيلومترا مع المملكة العربية السعودية. تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بموقع استراتيجي فريد من نوعه على حدود خليج عمان وتطل على المدخل الجنوبي لمضيق هرمز، وهو نقطة عبور حيوية للنفط العالمي.[1]

2. دولة الإمارات العربية المتحدة هي اتحاد دستوري يتكون من سبع إمارات: أبو ظبي (العاصمة)، دبي، الشارقة، عجمان، الفجيرة، أم القيوين ورأس الخيمة. تعمل البلاد في ظل هيكل حكومي اتحادي يتمتع بسلطة على الشؤون الوطنية الرئيسية، بما في ذلك الشؤون الخارجية وشؤون الدفاع والقوات المسلحة الاتحادية والأمن الوطني والمالية الاتحادية (بما في ذلك الضرائب والعملة) والتشريعات الجنائية الرئيسية والصحة العامة والتعليم.

3. تشكّل دولة الإمارات مركزاً دولياً للأعمال والمال والتجارة على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهي تربط بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، مما يسهل تدفقات الأنشطة المالية والتجارية بين هذه المناطق. تتميز دولة الإمارات بموقعها الجغرافي، مما يساعد في ممارسة أنشطة التجارة الدولية. نتيجةً لذلك، تمتلك الدولة بعضا من أكثر الموانئ ازدحاماً في العالم. علاوةً على ذلك، صنفت منظمة التجارة العالمية دولة الإمارات في المرتبة 14 من حيث إجمالي الصادرات التجارية العالمية وفي المقام 18 من حيث إجمالي الواردات العالمية في نفس العام.[2] كما بلغت التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات رقماً قياسياً بقيمة 1.24 تريليون درهم إماراتي (337.6 مليار دولار) في النصف الأول من عام 2023 بحسب وزارة الخارجية.[3]

4. إن بروز دولة الإمارات كمركز مالي عالمي ومركز تجاري رئيسي يعرضها لمخاطر متأصلّة من حيث غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك غسل عائدات الجرائم الأجنبية وغسل الأموال القائم على التجارة. وقد يستغل المجرمون الانفتاح الاقتصادي والنظام المالي والبنية التحتية للأعمال في الدولة لنقل الأموال والأصول غير المشروعة. وعلى هذا النحو، من الأهمية بمكان أن تظل دولة الإمارات متيقظة في التصدي لهذه المخاطر والحماية منها. هذا وقد نمت مخاطر تمويل الإرهاب بسبب البيئة الجيوسياسية العالمية المتطورة، وتحولات الاقتصاد الكلي، والاستخدام المتزايد للهياكل المالية والتجارية المتطورة. بالإضافة إلى ذلك، أدّت التطورات التكنولوجية لاستحداث طرق جديدة للمجرمين لنقل الأموال غير المشروعة بسرعة وسهولة عبر الحدود. وكلّ هذه العوامل هي مأخوذة في الاعتبار في التقييم الوطني الثاني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات العربية المتحدة.

5. لقد شكّلت دولة الإمارات عضواً ناشطاً في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف) منذ عامي 2004-2005، وهي عضو مراقب في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لمكافحة غسل الأموال (APG) منذ يوليو 2023 وعضو في مجموعة إيجمونت منذ 5 يونيو 2002. هذا وقد وقّعت الدولة وصادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية الرئيسية، بما في ذلك اتفاقية فيينا لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واتفاقية باليرمو لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (تم التصديق عليها في 7 مايو 2007)، واتفاقية ميريدا لمكافحة الفساد (تم التصديق عليها في 22 فبراير 2006)، والاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. بالإضافة إلى ذلك، أبرمت دولة الإمارات العربية المتحدة 193 اتفاقية للازدواج الضريبي لتعزيز الشفافية الضريبية بما يتماشى مع ملف المخاطر في الدولة.

6. يعتمد النظام القضائي في دولة الإمارات على القانون المدني، بما في ذلك المحاكم وجهات الادعاء. يسمح الدستور بنظام قضائي اتحادي ويمنح الإمارات السبع الحق في إنشاء أنظمتها القضائية على مستوى الإمارة. اختارت ثلاث إمارات - أبو ظبي ودبي ورأس الخيمة - أن يكون لديها نظامها القضائي المحلي

وبالتالي لديها إدارات شرطة ونيابات ومحاكم محلية خاصة بها. الجدير بالذكر أن الإدارات المحلية على مستوى الإمارات ترتبط بالنظام الاتحادي من خلال مجموعة من الأحكام الدستورية والترتيبات المؤسسية والتنسيق الحكومي.

7. لقد اعتمدت دولة الإمارات تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2018 ولائحته التنفيذية (قرار مجلس الوزراء رقم 10 لعام 2019)، اللذين دخلا حيز التنفيذ في نوفمبر 2018 ويناير 2019 على التوالي. يوسع القانون ولائحته التنفيذية التدابير والالتزامات الاحترازية ويمنحان المزيد من الصلاحيات للسلطات المختصة. ومنذ ذلك الحين، قامت الدولة بتحديث نصوصها القانونية الرئيسية، مثل القانون الاتحادي رقم 20 لسنة 2018 في شأن مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، والذي تم تعزيزه وتعديله بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم 26 لسنة 2021، بالإضافة إلى قرار مجلس الوزراء رقم (24) لسنة 2022 بتعديل بعض أحكام قرار مجلس الوزراء رقم (10) لسنة 2019 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2018 في شأن مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

8. تم نشر أول تقييم وطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات عام 2018 وتم تحديثه عام 2019. كما طوّرت السلطات الرقابية نماذج تقييم مخاطر قطاعية ديناميكية يتمّ تحديثها بشكلٍ منتظم من أجل تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومعالجتها عبر القطاعات المختلفة. وتؤدّي هذه النماذج إلى إنتاج تقارير لتقييم المخاطر القطاعية والمراجعات الموضوعية وتقارير التحليل الاستراتيجي. بالاستناد إلى تقييم المخاطر الوطني لعام 2019/2018، قامت دولة الإمارات بإجراء تقييم لمخاطر الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية عام 2022 نشرت تحليلًا استراتيجياً شاملًا في مارس 2023 يوفّر تقييماً مفصلًا للمخاطر المرتبطة بالأشخاص الاعتباريين في الدولة.

(1) المصدر https://u.ae/en/about-the-uae/fact-sheet
(2) (Merchandise Trade – Trade Dashboard (wto.org
(3) https://www.mofa.gov.ae/en/mediahub/news/2023/8/31/31-8-2023-uae-mohamed-bin-rashed

التنسيق الوطني

9. يوفّر التقييم الثاني للمخاطر الوطنية في دولة الإمارات المُنسَّق من قبل الأمانة العامة للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال نظرةً شاملة لفهم دولة الإمارات وتقييمها للتهديدات ومواطن الضعف المرتبطة بغسل الأموال السائدة والناشئة التي تواجهها الدولة، بالإضافة إلى مستوى الضوابط الموجودة في كلّ قطاع. وقد ساهمت أكثر من 84 جهة بالتقييم الوطني للمخاطر، بما في ذلك الجهات الحكومية على المستوى الاتحادي والمحلي وجهات من القطاع الخاص مثل المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزوّدي خدمات الأصول الافتراضية. ويعكس التقرير المعروض أدناه الجهود المشتركة عبر كافة الجهات المعنية في دولة الأمارات.

منهجية البنك الدولي

10. خلال إجراء التقييم الوطني الثاني للمخاطر، تبنت دولة الإمارات العربية المتحدة ونفذت منهجية البنك الدولي. وقد تضمنت العملية، التي استندت إلى أول تقييم وطني للمخاطر، جمع البيانات وتحليلها المكثف من سنة 2019 إلى سنة 2023، وفحص عدد أكبر بكثير من حالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما شمل التقييم ثلاث مراحل وهي: تحديد المخاطر وجمع البيانات، وتحليل المخاطر المحددة، والتقييم لتحديد أولويات معالجة المخاطر. وقد تمّ عقد سلسلة من ورش العمل للشركاء المعنيين لمناقشة الأرقام وإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتحليل وتحديد الاتجاهات والمخاطر المحتملة بشكل فعال وضمان الامتثال مع اللوائح المتطورة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأفضل الممارسات في هذا الصدد. وتعرض النتائج النهائية التي تضمنت تقييما موسعا ودقيقا للتهديدات ومواطن الضعف، على اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال، كجزءٍ من العملية. وقد ركّز التقييم الوطني للمخاطر على تهديدات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وقام بتحليل معمّق للقطاعات الرئيسية في الدولة بما في ذلك قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية والقطاع العقاري وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، بالإضافة إلى التطورات في مختلف القطاعات مثل دور الحوالة، والتقييمات التفصيلية للتهديدات مثل الفساد الأجنبي والتحركات النقدية عبر الحدود، والتغطية الموسعة للكيانات الاعتبارية العاملة في دولة الإمارات.

11. بعد التقييم الوطني الأول للمخاطر أطلقت دولة الإمارات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح 2020-2023، مع التركيز على نهج على مستوى المنظومة لتعزيز إطار مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح. تستمر سياسات ومبادرات الدولة في التطور، مما يضمن بقاء السلطات والشركاء المعنيين متيقظين للتحولات في مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مع دمج هذه الرؤى في عمليات الحكومة وجهات إنفاذ القانون والقطاعات الخاضعة للتنظيم. إن هذا الوعي المستمر أمر أساسي لمكافحة الجريمة المالية وفي توجيه تدابير مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة المحددة في تقييم المخاطر المحدَّث، والذي يعكس التغييرات التي طرأت منذ تقييم مخاطر عام 2018-2019.

المجالات ذات الأولوية

12. يبقى تركيز دولة الإمارات على استهداف الأشكال الأكثر تعقيدا من الجرائم المالية - أي إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين والجرائم الأصلية الأجنبية وغسل الأموال القائم على التجارة وغسل الأموال المحترف والجريمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، تتطلع دولة الإمارات أيضاً إلى المستقبل بالنظر إلى المخاطر التي تشكلها الأصول الافتراضية وأشكال الجرائم الإلكترونية التي تتطور بسرعة، والحاجة إلى التخفيف المناسب للمخاطر من خلال التشريعات والتنظيم والرقابة والتحقيق.

تهديدات غسل الأموال

13. بصفتها مركزا دوليا للتمويل والتجارة والخدمات اللوجستية، تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة تهديدات غسل الأموال من الجرائم الأصلية التي تُرتكب داخل الدولة كما وخارجها. من ناحية الجريمة المحلية، تشمل أبرز التهديدات الاتجار بالمخدرات والاحتيال والتهريب وتقليد وقرصنة السلع. أما من الناحية الخارجية، فتشمل أبرز التهديدات، الاتجار بالمخدرات الذي يشكّل تهديداً عالياً لغسل الأموال، فيما تشكّل جرائم الاحتيال وتقليد السلع والتهرّب الضريبي والفساد الأجنبي وتزوير العملة تهديدات متوسطة إلى مرتفعة.

14. تم تقييم التهديد الإجمالي لغسل الأموال على أنه متوسط إلى مرتفع إذ تتعرض دولة الإمارات لتهديدات غسل الأموال من جرائم أصلية مختلفة محلية ودولية تتطلب إطاراً شاملًا ومتيناً لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- التهديدات المرتفعة: يشكّل كلّ من الاحتيال والاتجار بالمخدرات تهديدا مرتفعاً في دولة الإمارات. ويستخدم المجرمون أساليب معقّدة تشمل وسائل التواصل الاجتماعي وأسواق الويب المظلمة وتقنيات التهريب المبتكرة من أجل غسل العائدات من خلال الأموال النقدية والحسابات المصرفية للشركاء.

- التهديدات المتوسطة إلى مرتفعة: يبقى تقليد وقرصنة المنتجات تهديداً دولياً مهمّاً. ويشكّل التهريب، وخاصةً تهريب النقد والمعادن الثمينة مصدر قلق مهمّ آخر.
وتشمل المصادر الأساسية للسلع المُهرّبة 5 دول تم تحديدها على أنها دول عالية المخاطر. كما يشكّل التهرّب الضريبي والفساد الأجنبي وتزوير العملة تهديدات متوسطة إلى مرتفعة. ويبقى الفساد الأجنبي تهديداً مهماً لغسل الأموال، كما أثبتت عدة طلبات مساعدة قانونية متبادلة بالإضافة إلى قضايا معقّدة ومتطورة.

- التهديدات المتوسطة: يمثّل الاتجار بالبشر والسرقة تهديدات متوسطة لغسل الأموال. كما تُعتبر جرائم مثل خدمات تحويل الأموال غير المرخصة وتزوير العملة والجرائم المرتبطة بالتزوير تهديدات منخفضة نسبياً إلا أنها مازالت تستحقّ الذكر. وتشكّل الجرائم البيئية تهديداً متوسطاً أيضاً لغسل الأموال.

- التهديدات المنخفضة والمتوسطة إلى منخفضة: تم تصنيف 5 جرائم أصلية على أنها تهديدات منخفضة إلى متوسطة لغسل الأموال وهي تشمل الاتجار غير المشروع بالأسلحة وخيانة الأمانة التي قد تأخذ أشكالًا مختلفة مثل سرقة الهوية والتزوير والاختلاس وانتحال الصفة والابتزاز والاتجار غير المشروع بالكحول والخطف. وقد تم تحديد جرائم أخرى مثل المقامرة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالسلع المسروقة والتلاعب بالأسواق والقتل على أنها تهديدات منخفضة لغسل أموال.

أنماط غسل الأموال الأكثر شيوعاً

15. **غسل الأموال من قبل طرف ثالث:** على عكس الحالات التي يقوم فيه المجرم بغسل أمواله بنفسه، يشمل غسل الأموال من قبل طرف ثالث أحد الفاعلين غير المشروعين الذي يساعد في غسل الأموال المتأتية عن جريمة هو ليس طرفاً فيها. وغالباً ما يكون هؤلاء من المحترفين الذين يستخدمون مهاراتهم المالية والمحاسبية والقانونية من أجل غسل العائدات الجرمية. ويشكّل غسل الأموال من قبل طرف ثالث تهديداً مهمّاً للنزاهة المالية لدولة الإمارات، وغالباً ما يشمل استغلال الأشخاص الاعتباريين من أجل إخفاء المصدر غير المشروع للمال.

16. **إساءة استخدام الحسابات المصرفية:** تشكّل الحسابات المصرفية سمة أساسية وشائعة ومركزية في النظام المالي. وتمثل إساءة استخدام الحسابات المصرفية جزءا كبيرا من حالات غسل الأموال ، مع الاحتيال والاحتيال الإلكتروني والاتجار بالمخدرات كتهديدات رئيسية. وتُعتبر التحويلات الدولية الطريقة الأكثر شيوعا في هذا السياق.

17. **إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين:** يسعى المجرمون إلى إخفاء ملكيتهم للعائدات غير المشروعة وإلى إخفاء مصدرها بأي وسيلة ممكنة، وغالبا ما يسعون إلى الاستعانة بأشخاص اعتباريين من أجل تحقيق ذلك. قد تنطوي إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين على هياكل معقدة لإخفاء المستفيد الحقيقي النهائي، بما في ذلك استخدام الشركات الواجهة والشركات الوهمية لتمرير جميع أنواع المخططات

تم تلخيص الاستنتاجات الرئيسية للتقييم الوطني للمخاطر في الرسم البياني أدناه

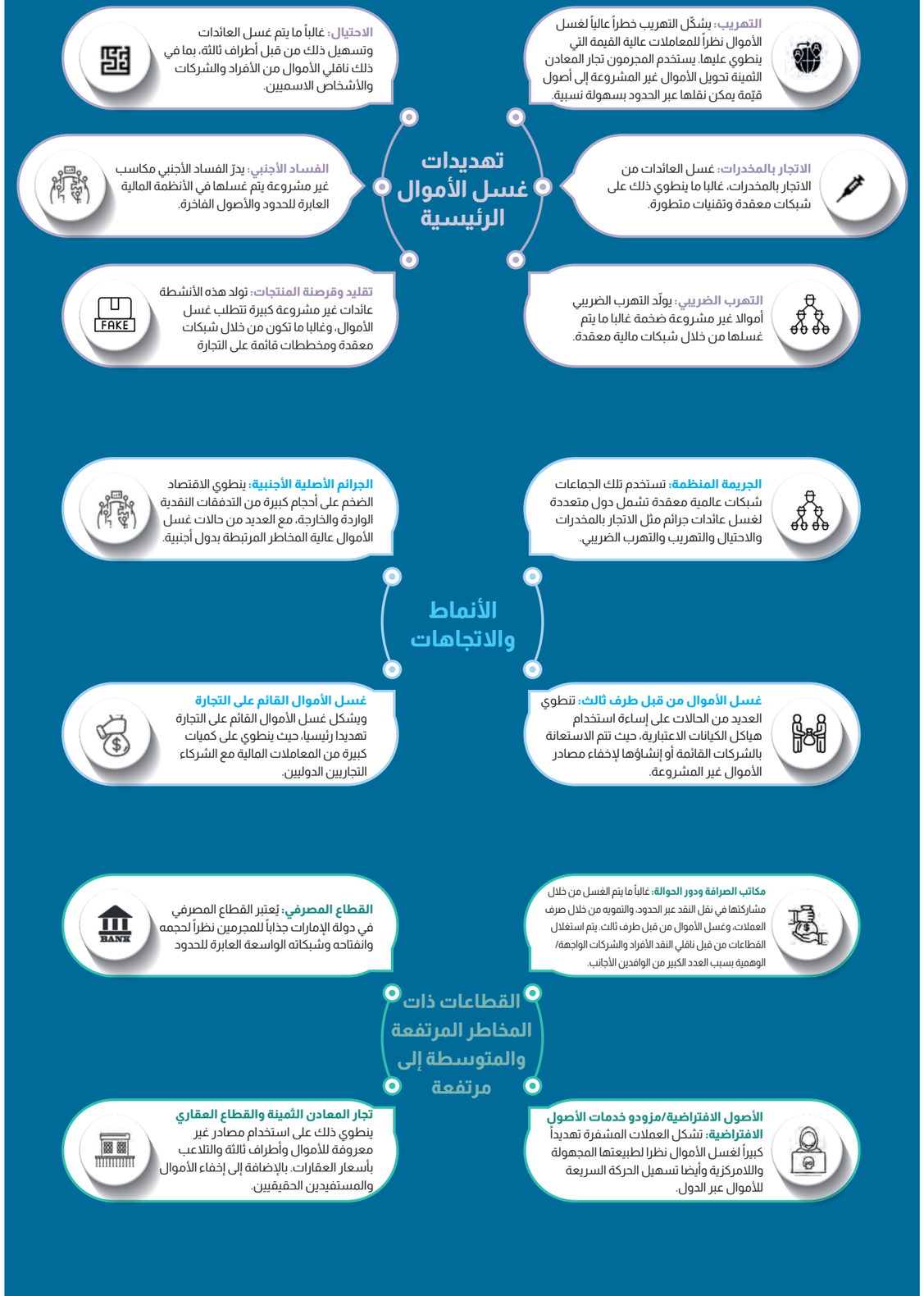

الإجرامية، بما في ذلك الاحتيال والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال القائم على التجارة.

18. **إساءة استخدام القطاع العقاري:** غالباً ما يستغلّ المجرمون القطاع العقاري من أجل إخفاء وتمويه العائدات الجرمية بما أنّ شراء العقارات يسمح بنقل مبالغ كبيرة من الأموال في معاملة واحدة. ترتبط قضايا غسل الأموال التي تشمل القطاع العقاري بشكلٍ أساسي بالاحتيال والاتجار بالمخدرات. وتشمل الطرق الشائعة استخدام أموال مجهولة المصدر لشراء الممتلكات العقارية والتلاعب بأسعار العقارات، وغالباً ما يرتبط ذلك بمجموعات الجريمة المنظمة.

ملاحظات أساسية أخرى

19. **الجرائم الأصلية الأجنبية:** تظهر تحقيقات غسل الأموال التي تشمل جرائم أصلية ارتُكبت خارج الدولة أهمية التعاون الدولي.إذ تشارك دولة الإمارات في عمليات تبادل معلومات واسعة وتتعاون مع النظراء الأجانب من أجل مكافحة هذه التهديدات.

20. **الأصول الافتراضية/مزودو خدمات الأصول الافتراضية:** تشكّل العملات المشفّرة تهديدات غسل أموال كبيرة نظراً لقدرتها على إخفاء مصادر ومعلومات المعاملات. ويستخدم المجرمون تقنيات مثل الخلاطات (mixers) من أجل إخفاء مصدر الأموال.

21. **تقنيات غسل الأموال المعقّدة (الجريمة المنظمة):** تواجه دولة الإمارات مخاطر غسل أموال عالمية كبيرة تشمل غاسلي الأموال المحترفين ومجموعة الجريمة المنظمة الأجنبية، التي تستخدم شبكات معقّدة عبر عدة دول.

22. **تهديدات المناطق التجارية الحرة:** إن المناطق التجارية الحرة على الرغم من أهميتها في جذب التجارة والاستثمار، هي عرضة لجرائم غسل الأموال. ويستغلّ المجرمون هذه المناطق لأنشطة مثل التهريب والاتجار بالمخدرات والتهرب الضريبي.

مواطن الضعف المرتبطة بغسل الأموال

23. يشير تقييم دولة الإمارات لمواطن الضعف في إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار لديها إلى وجود نقاط قوة كما ومجالات تحتاج إلى التحسين. وتظهر الدولة التزاماً قوياً بمكافحة الجرائم المالية من خلال إطار سياسات شامل يتماشى مع المعايير الدولية وأنظمة الرقابة الفعالة وقوانين تجميد ومصادرة الأصول. ومع ذلك، لا تزال هناك ثغرات، لا سيما في تنفيذ التدابير السريعة لحجز الأصول ومعالجة الامتثال لدى الأعمال والمهن غير المالية المحددة. ويتم تعزيز التعاون المحلي والدولي من خلال الأطر التنظيمية القوية وآليات التعاون، على الرغم من التأخيرات الإجرائية التي تشكل تحديا للتنسيق الدولي. تخضع جهات البنى التحتية الرئيسية، مثل الجمارك ونظم تحديد الهوية، لتنظيم جيد، ولكن تبرز الحاجة إلى تحسينات محددة، مثل نظم الترخيص لناقلي النقد والتحقق من الهوية في سيناريوهات معينة. تشير جهود ضمان موثوقية سجلات المستفيد الحقيقي والتدقيق المستقل إلى التزام دولة الإمارات، على الرغم من أن الموارد الإضافية وآليات الرقابة المحسنة ضرورية لتحقيق الفعالية الكاملة في مبادرات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.

تقييم المخاطر القطاعية

• المؤسسات المالية:

24. تعد البنوك الإماراتية - المحلية والأجنبية - العمود الفقري لقطاع المالي، حيث تقدم خدمات الأفراد والشركات للقطاعين الحكومي والخاص.

25. تُصنَّف تهديدات غسل الأموال فيها بين متوسطة إلى مرتفعة ومرتفعة.

26. **القطاع المصرفي:** يتماشى التصنيف الإجمالي بمتوسط إلى مرتفع المخاطر للقطاع المصرفي مع سمات هذا القطاع في الدولة. تُعتبر درجة المخاطر المتأصلة في القطاع المصرفي مرتفعة نظراً لعوامل متعددة مثل التعامل مع القطاعات عالية المخاطر (كالعقار وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والأصول الافتراضية وصناعات التمويل التجاري). بالإضافة إلى ذلك، يرتبط القطاع المصرفي بعملاء من ذوي المخاطر المرتفعة مثل الأشخاص المنكشفين سياسياً والعملاء من غير المقيمين والعملاء الذي يتعاملون مع الدول عالية المخاطر ضمن الخدمات المصرفية في دولة الإمارات. كما يتفاعل القطاع المصرفي مع عملائه من خلال القنوات الرقمية، ويوفّر خدمات قبض الشيكات ومعالجة

الدفعات. يتعرض القطاع المصرفي لشبكات نقل الأموال والسيطرة على النقد وشبكات الوكالة وشبكات ناقلي النقد والأموال الرقمية وشبكات العملات الافتراضية. وفي الآونة الأخيرة ، يتعرض القطاع المصرفي لمخاطر الاحتيال مثل انتحال الشخصية واختراق البريد الإلكتروني للشركة (BEC) وعمليات الاحتيال عبر الخداع.

27. ضمن البيئة الخاضعة للتنظيم، وضعت دولة الإمارات أحكام خاصة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي. منذ عام 2021، نشر المصرف المركزي على وجه الخصوص أكثر من 85 توجيها إرشاديا وتعميما وإشعارا حول موضوعات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل هذه الموضوعات: تقييم المخاطر، وتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، والمراقبة المستمرة للمعاملات، وفحص قوائم العقوبات، والإبلاغ عن المعاملات والأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية. بالإضافة إلى ذلك، أدخلت دولة الإمارات عددا من متطلبات الإبلاغ لضمان توافق التقارير مع الأنماط والمخاطر الخاصة بدولة الإمارات.

28. أشار المصرف المركزي إلى تحسينات في إطار الرقابة المصرفية مقارنة بعام 2019. وقد أظهرت النتائج تحسنا في ثقافة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفهم أفضل للمخاطر. فيما يتعلق بمخاطر العملاء، أظهر القطاع المصرفي تحسينات على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل تعزيز ضوابط قبول العملاء وتقييمات المخاطر التفصيلية التي دعمت تحديد العملاء ذوي المخاطر المرتفعة. كما عزز القطاع المصرفي إجراءات "اعرف عميلك" وإجراءات العناية الواجبة القائمة على المخاطر وأدوات المراقبة لمراقبة العملاء والأنشطة عندما يشكّلون مخاطر مرتفعة. ولوحظ التدريب والتوسع في موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

29. لاحظ المصرف المركزي فهماً أفضل لمخاطر المنتجات والخدمات في القطاع المصرفي، من خلال تحديد ضوابط الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالمنتجات عالية المخاطر. وقد تم استخدام نتائج تقييم المخاطر الوطني وتقييمات المخاطر القطاعية وغيرها من الأنماط في هذه التقييمات. وقد تم أيضاً استخدام أدوات المراقبة للتدقيق في المعاملات المرتبطة بالمنتجات عالية المخاطر.

30. أظهرت الضوابط حول قنوات التسليم تحسينات منذ عام 2019 من خلال التحسينات على مراقبة المعاملات والضوابط الداخلية عبر قنوات مختلفة مثل أجهزة الصراف الآلي للإيداع النقدي والخدمات المصرفية الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية مثل التحويلات البنكية والحوالات والبطاقات مسبقة الدفع.

31. أظهرت المخاطر الجغرافية من حيث تحديد العملاء والمعاملات والدول ذات المخاطر العالية تحسنا. كما تم تعزيز الضوابط وتقييمات المخاطر لتحديد هذه الاتجاهات وتصنيفها ورصدها بدقة. وأدت هذه الآليات إلى إبلاغ وحدة المعلومات المالية بالأنشطة المشبوهة من حيث مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعملاء والمعاملات المرتبطة بمخاطر جغرافية أعلى.

32. قطاع الصرافة: يتسق التصنيف العام لمخاطر قطاع الصرافة بمتوسطة إلى مرتفعة مع خصائص القطاع في دولة الإمارات. إن تصنيف المخاطر المتأصلة في قطاع دور الصرافة هو مرتفع. ويُعزى ذلك إلى أعمال الصرافة التي تغطي مجموعة واسعة من الأنشطة التجارية تشمل تبديل العملات، وتحويل الأموال عبر الحدود، وشحن الأوراق النقدية عبر الحدود، وكون القطاع شديد التعرض لمخاطر غسل الأموال، بما في ذلك بسبب احتمال تلقي مبالغ نقدية كبيرة من العملاء لإجراء معاملاتهم حيث يمكن إساءة استخدامها لنقل الأموال من مصدر غير مشروع أو لأغراض غير مشروعة.

33. يمكن لمواطن الضعف المرتبطة بغسل الأموال أن تتصل بالمجالات الرئيسية التالية: أ. المعاملات النقدية: تتلقى مكاتب الصرافة كميات كبيرة من النقد، ولا يمكن دائما تتبع مصدرها، للقيام بالمعاملات وبالتالي هذا يجذب المجرمين لإضفاء الشرعية على أموالهم غير المشروعة، بما في ذلك من خلال التجزئة إلى مبالغ أصغر؛
. تحويل الأموال: تقوم مكاتب الصرافة بالتحويلات المالية الدولية والمحلية، وتنقل هذه التحويلات الأموال بشكل أسرع ويمكن أن يكون لها ميزات تجعل من الصعب تتبع المصدر والوجهة النهائية.

. شحن الأوراق النقدية: تقوم مكاتب الصرافة باستيراد وتصدير الأوراق النقدية من/إلى الدول الأجنبية حيث لا تطبَّق الحدود على المعاملات وفي هذه الحالات، يكون تتبع مصادر

المعاملات الأساسية والغاية منها مليئاً بالتحديات.

. ترتيبات التحويل: غالباً ما تستخدم مكاتب الصرافة الخدمات التي يوفّرها مزوّدو خدمات التحويل العاملين في دول أجنبية وقد تعمل هذه المؤسسات في ظل إطار تنظيمي غير ملائم وضوابط غير فعالية.

. معاملات الطرف الثالث: تقوم مكاتب الصرافة بمعالجة معاملات لطرف ثالث وقد تصبح هذه المعاملات معقدة حيث قد يتم إخفاء العميل الفعلي و/أو المستفيد الحقيقي من الأموال في بعض الأحيان مما يؤدي إلى مشاكل خطيرة من حيث الشفافية.

. العدد الكبير من المعاملات: تقوم مكاتب الصرافة بمعالجة عدد كبير من المعاملات يومياً، وأحيانا من خلال فروعها المتعددة، وبالتالي يصبح من الصعب فصل المعاملات غير المشروعة لإبلاغ الجهات التنظيمية ووحدة المعلومات المالية.

. التكنولوجيات الجديدة: يمكن للمنتجات والخدمات المتعلقة بأعمال الصرافة القائمة على التقنيات المالية الجديدة أن تعرض شركات الصرافة لمخاطر غسل الأموال بما أن هذه المنتجات قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إخفاء الهوية.

34. بشكلٍ عام، يمكن استخدام شركات الصرافة خلال أي مرحلة من مراحل غسل الأموال مثل الإيداع أو التمويه أو الدمج بسبب الاستخدام المفرط للنقد، وسرعة المعاملات، ونقل الأموال عبر الحدود، والقدرة على إخفاء الهوية، ومستوى التعقيد، ومشاركة أطراف ثالثة، وعدم وجود حدود للمعاملات في بعض المنتجات...

35. قطاع التأمين: يتماشى التصنيف العام لمخاطر قطاع التأمين بالمتوسطة مع خصائص القطاع في دولة الإمارات. إن درجة تصنيف المخاطر المتأصلة في قطاع التأمين هي متوسطة، مع مراعاة السبل المحدودة التي يمكن من خلالها إساءة استخدام القطاع لأغراض غسل الأموال، حيث ينعكس الأمر نفسه في تصنيف المخاطر.

36. تشمل الجوانب الأساسية للقطاع التي تؤثر في تقييم مخاطر غسل الأموال ما يلي:

. توفير منتجات التأمين على الحياة.
. إمكانية سداد أقساط التأمين نقداً.
. فهم الطرف المؤمن عليه من حيث تدابير اعرف عميلك ومخاطر السمعة (من خلال أدوات فحص الأسماء المناسبة).

37. يعتبر تقييم المخاطر العقوبات المالية المستهدفة والاحتيال من المجالات التي تكون فيها المخاطر أعلى بسبب عمليات الاحتيال التأمينية السائدة، وتوفير شركات التأمين لمنتجات التأمين التجارية (خاصة البحرية)، واستخدام منتجات التأمين من قبل الأطراف الخاضعة للعقوبات لتحويل مسار القيمة إلى الأطراف ذات الصلة.

38. يشير تقييم فعالية الضوابط في قطاع التأمين إلى حاجة إلى تعزيز الضوابط بشكلٍ أكبر. وتنعكس هذه النتيجة بشكلٍ مناسب في تصنيف الفعالية بـ"فعال جزئياً" بحسب نموذج تقييم المخاطر المستخدم.

39. **قطاع دور الحوالة المسجلين:** يتماشى تقييم مخاطر قطاع مزودي خدمات الحوالة المسجّلين بمرتفع بشكلٍ إجمالي مع سمات القطاع في دولة الإمارات. تم تصنيف المخاطر المتأصلة في قطاع مزودي خدمة الحوالة المسجلين بأنها مرتفعة بسبب عوامل متعددة مثل التعامل مع القطاعات عالية المخاطر (القطاع العقاري وتجار الأحجار الكريمة). علاوة على ذلك، يرتبط قطاع مزودي خدمة الحوالة المسجلين بالعملاء المعرضين لمخاطر عالية مثل الأشخاص المنكشفين سياسيا والعملاء غير المقيمين. فيما يتعلق بتدابير التخفيف من المخاطر، تتطلب بعض المجالات مزيدا من التحسينات والفعالية في القطاع، بما في ذلك تقييم المخاطر وتدابير إعرف عميلك والعناية

الواجبة وتقييم مخاطر العملاء، والعناية الواجبة المعززة وإطار المراقبة والإبلاغ ورفع تقارير المعاملات المشبوهة، والضوابط المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة وحفظ السجلات. بالتالي، فإن تقييم الرقابة على القطاع هو جزء من التدخل الرقابي فيه وفهم للقطاع. إن تقييم الضوابط في القطاع هو "فعالة جزئيا".

40. بالنسبة للمخاطر المتبقية، ينتج عن تصنيف المخاطر المتأصلة بـ"مرتفعة" مع تصنيف فعالية الضوابط على أنها "فعالة جزئيا" تصنيف مخاطر متبقية "مرتفعة" لمقدمي خدمات الحوالة المسجلين. كما هو الحال، لا يزال تصنيف المخاطر المتبقية لهذا القطاع كما هو في تقييم المخاطر الوطني في دولة الإمارات بسبب المخاطر المتأصلة المرتفعة والضوابط الفعالة جزئيا.

41. **قطاع شركات التمويل:** يتماشى التقييم الإجمالي لمخاطر شركات التمويل بـ"متوسطة" مع سمات القطاع في دولة الإمارات. فقطاع شركات التمويل في الدولة صغير نسبيا، مقارنة بالقطاعات المالية الرئيسية الأخرى العاملة في الدولة، كما أن تعرض القطاع للعملاء والمنتجات والمناطق الجغرافية وقنوات التسليم عالية المخاطر ضئيل.

42. بناءً على جدول المخاطر المتبقية الذي تم تزويده في قسم المنهجية، إن تقييم المخاطر المتأصلة بمتوسطة مع تقييم فعالية الضوابط بفعالة جزئياً، يؤدّي إلى تقييم مخاطر متبقية متوسطة لقطاع شركات التمويل.

43. **قطاع الأوراق المالية:** تم تصنيف المخاطر المتبقية في قطاع الأوراق المالية على أنها متوسطة إلى متوسطة-مرتفعة نظراً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المتنوعة فيه. مع وجود قطاعات فرعية مختلفة مثل الوسطاء ومديري الاستثمار والمستشارين والشركات التي تتعامل في الفوركس، تظهر مستويات مخاطر متنوعة. وهناك تدابير رقابة فعالة ورقابة تنظيمية مشددة للتخفيف من هذه المخاطر. على سبيل المثال، يعاني الوسطاء والتجار في الفوركس من ضعف متأصل متوسط إلى مرتفع بشكل أساسي بسبب الحجم الكبير للمعاملات، ومع ذلك، فإن الضوابط الفعالة تؤدي إلى وجود مخاطر متبقية متوسطة إلى مرتفعة، في حين أن مديري الاستثمار والشركات الاستشارية لديهم مخاطر متبقية متوسطة بسبب الضعف المتأصل المنخفض والضوابط الفعالة.

المناطق الحرة المالية

44. لدى دولة الإمارات منطقتين حرّتين ماليتين مستقلّتين ضمن أراضيها.

45. تم تأسيس مركز دبي المالي العالمي عام 2004 وهو مركز مالي عالمي في الشرق الأوسط وأفريقيا وجنوب آسيا مقرّه في دبي. يستضيف المركز أكثر من 2000 شركة مسجّلة بما فيها مؤسسات مالية وأعمال ومهن غير مالية محددة.

46. أما سوق أبوظبي العالمي فهو مركز مالي عالمي ومنطقة مالية حرة موجود في إمارة أبوظبي. وقد تم تأسيسه بموجب القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2004 والمرسوم بقانون اتحادي رقم (15) لسنة 2013 وقرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2013 وقانون أبوظبي رقم (4) لسنة 2013. لدى سوق أبوظبي العالمي نظامه القانوني المدني والتجاري الخاص وهو يطبّق القانون العام البريطاني بشكلٍ مباشر ضمن المنطق الجغرافية المحددة التي تشكّل المنطقة الحرة. لدى السوق أيضاً مُسجِّل الشركات المستقلّ الخاص به والجهة التنظيمية للخدمات المالية الخاصة بالسوق بالإضافة إلى محاكم مستقلّة.

47. تم تصنيف تهديدات غسل الأموال ضمن نطاق المتوسطة والمتوسطة إلى مرتفعة في هذا المجال.

. **سوق أبوظبي العالمي:** يؤدي غياب المعاملات النقدية إلى تقليل المخاطر الإجمالية لغسل الأموال داخل المنطقة الحرة بشكل كبير. يظهر القطاع المصرفي امتثالا قويا لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار. كما يُعتبر أنّ قطاع الأوراق المالية أيضاً يتمتّع بمستوى عال من ضوابط مكافحة غسل الأموال. على الرغم من وجود عدد محدود من شركات تحويل المال والقيمة العاملة داخل المنطقة الحرة، إلا أن قطاع تحويل المال والقيمة يواجه مخاطر متوسطة إلى عالية نظرا لطبيعة أنشطته.

. **مركز دبي المالي العالمي:** ينقسم القطاع المصرفي إلى مصارف تجارية ومزوّدي الخدمات الائتمانية وكلاهما يظهر مخاطر متوسطة. أما قطاع الأوراق المالية فيختلف مستوى

تعرضه للمخاطر بحسب القطاعات الفرعية، مع ضوابط فعالة مطبّقة لمكافحة غسل الأموال. تشمل الخدمات المُقدّمة الوساطة المالية وإدارة الثروات والتمويل الجماعي والخدمات الاستشارية.

قطاع مزوّدي خدمات الأصول الافتراضي [4]

48. تُعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في الاقتصاد الرقمي من خلال تبني إمكانات الأصول الافتراضية لدفع النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الدولية.

49. تم تقييم دولة الإمارات على أنها تواجه مخاطر متبقية مرتفعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في ما يتعلّق بالأصول الافتراضية، إذ تواجه الدولة تهديدات كبيرة تشمل الهجمات السيبرانية باستخدام الأصول الافتراضية، بالإضافة إلى الثغرات التنظيمية الخاصة بالأصول الافتراضية ومزوّدي خدمات الأصول الافتراضية بالإضافة إلى المخاطر الجغرافية. ومن أجل مواجهة هذه المخاطر، وضعت دولة الإمارات إطاراً تنظيمياً متيناً مع إجراءات معززة في مجال مكافحة غسل الأموال/التعرّف إلى العميل والامتثال للعقوبات الدولية وآليات قوية لتبادل المعلومات تم تنفيذها كلها بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون بما في ذلك لوحة التحكّم الآلية والبوابة الموحدة من أجل تبادل المعلومات التي تم تطويرها من أجل الإنفاذ والتحقيقات المشتركة والتدابير الرقابية.

50. وسيكون التركيز في التحسينات المستقبلية على تعزيز التنظيمات والاستمرار في تقوية التعاون الدولي ومعايير حماية البيانات من أجل ضمان أمن ونزاهة الأنظمة المالية في الدولة.

المهن والأعمال غير المالية المحددة

51. يُعدّ قطاع المهن والأعمال غير المالية واسعاً جداً في دولة الإمارات وهو يشمل 16،000 شركة تقريباً تخضع للتنظيم من قبل 4 سلطات رقابية. وتعمل أكثرية تلك الشركات (96%) في البرّ الرئيسي والمناطق الحرة التجارية تحت رقابة وزارة الاقتصاد، فيما تمارس وزارة العدل الرقابة على 2% منها وهم يمثّلون قطاع المحامين وكتاب العدل وتقوم سلطة دبي للخدمات المالية وسلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي بالرقابة على الشركات المتبقية العاملة في المناطق الحرة المالية والتي تمثّل 2% من مجموع الشركات.

52. **قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة:** إن قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة يكتسي أهميةً كبرى في الدولة، إذ يساهم بشكلٍ كبير في التجارة غير النفطية وتخضع أكثرية التجار هؤلاء (99.4%) لرقابة وزارة الاقتصاد. تُعتبر مخاطر هذا القطاع متوسطة إلى مرتفعة لجهة غسل الأموال نظراً لطبيعته القائمة على التداول النقدي وإلى الفوارق في المعلومات التي تعرقل الرقابة الفعالة على القطاع، على الرغم من عدم وجود أي أدلة على استغلال القطاع لأغراض تمويل الإرهاب. ومن أجل وضع الضوابط وتطبيقها والحدّ من المخاطر، على تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة الالتزام بتنظيمات ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما في ذلك الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة ومتطلبات الإبلاغ عن المعاملات التي تفوق السقوف النقدية المحددة وتطبيق سياسة المصادر المسؤولة للمعادن والأحجار.

53. **الوسطاء والوكلاء العقاريّون:** يشكّل القطاع العقار قطاعاً مهماً آخر ضمن الأعمال والمهن غير المالية المحددة وهو يساهم بشكلٍ كبير في اقتصاد دولة الإمارات ويجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية الضخمة. يعمل حوالي 99.8% من

(4) بما في ذلك جميع الفئات عبر الخدمات المالية التي يغطيها هذا المستند، والتي قد تتفاعل مع الأصول الافتراضية وتسهّل استخدامها

الوكلاء العقاريين في البر الرئيسي والمناطق الحرة التجارية تحت رقابة وزارة الاقتصاد. ويُصنف هذا القطاع على أنه عالي المخاطر بالنسبة لغسل الأموال، ويرجع ذلك بشكلٍ أساسي إلى المعاملات النقدية والمشاركة في العقارات الفاخرة، على الرغم من أنه لم تُسجل حالات إساءة استخدام للقطاع لأغراض تمويل الإرهاب. ويُعتبر النشاط العقاري ضئيلًا جداً في المناطق الحرة المالية، وقد تم تقييم المخاطر المتبقية في هذا الصدد على أنها متوسطة إلى منخفضة. إن التقييم المحدد لمواطن الضعف المتأصلة في القطاع هو متوسطة إلى مرتفعة، فيما أنّ جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال تُعتبر متوسطة.

54. **قطاع مقدّمي الخدمات للشركات:** يتركّز مقدّمو الخدمات للشركات بشكلٍ أساسي في دبي والشارقة وهم يعملون بشكلٍ أساسي في المناطق الحرة التجارية والبرّ الرئيسي. تم تصنيف مخاطر قطاع مزوّدي الخدمات للشركات على أنها متوسطة لجهة غسل الأموال نظراً لاحتمال إخفاء المستفيد الحقيقي وتحويل الأموال إلى خارج الدولة. وفيما أنه لم يتم استغلال هذا القطاع لأغراض تمويل الإرهاب، تقوم الدولة بتعزيز التدابير من أجل تحسين شفافية المستفيد الحقيقي. في المناطق الحرة المالية، يقتصر مزودو خدمات الشركات خدمات الشركات فقط، وقد تم تقييم المخاطر المتبقية في القطاع على أنها متوسطة، مع درجات متوسطة لكل من مواطن الضعف المتأصلة وجودة ضوابط مكافحة غسل الأموال.

55. **قطاع مدققي الحسابات والمحاسبين:** يعمل قطاع التدقيق والمحاسبة الأساسي من أجل تنظيم بيئة العمل في دولة الإمارات في المناطق الحرة التجارية والبرّ الرئيسي بشكلٍ أساسي وخاصةً في إمارات دبي وأبوظبي والشارقة. تم تصنيف مخاطر هذا القطاع على أنها متوسطة إلى منخفضة لجهة غسل الأموال، في ظلّ غياب حالات الاستغلال المهمّة للقطاع لأغراض غسل الأموال أو تمويل الإرهاب. ومع ذلك، توجد بعض نقاط الضعف، خاصة إذا أهمل المهنيّون في القطاع مسؤولياتهم التنظيمية أو انخرطوا عمدا في أنشطة غسل الأموال. أما في المناطق الحرة المالية، فيُعتبر قطاع التدقيق والمحاسبة صغيراً، حيث تم تقييم المخاطر المتبقية على أنها متوسطة إلى منخفضة ومتوسطة لكل من نقاط الضعف المتأصلة وجودة ضوابط مكافحة غسل الأموال.

56. **قطاع شركات المحاماة وكتاب العدل:** يمثّل القطاع القانوني أيضاً مخاطر متوسطة إلى منخفضة لغسل الأموال، وخاصةً في المعاملات العقارية مع درجات مشابهة لجهة مواطن الضعف وجودة الضوابط.

57. ستقوم الهيئة العامة لتنظيم الألعاب التجارية التي تم تأسيسها حديثاً على أنشطة الألعاب التجارية، على الرغم من أنه لم يتم الترخيص لأي كازينوهات خلال فترة التقييم الوطني للمخاطر.

58. تقيّم دولة الإمارات المخاطر المتبقية لديها فيما يتعلق بتمويل الإرهاب على أنها متوسطة إلى مرتفعة. ويستند هذا التقييم على تحليل شامل لتهديدات ومواطن ضعف تمويل الإرهاب من المنظور المحلي والمعاملات الصادرة والواردة والعابرة. تواجه دولة الإمارات مشهداً معقّداً من حيث التهديد الإرهابي مع مستوى تهديد محلي متوسط ومخاطر عابرة للحدود في حالة ارتفاع، خاصةً من مناطق النزاع. على الرغم من عدم حصول أس هجمات إرهابية محلية عام 2023، وتدابير فعالة لمكافحة الإرهاب، تظلّ الدولة متيقّظة لأي تهديدات خارجية.

تقييم تمويل الإرهـاب

59. يشمل تمويل الإرهاب في دولة الإمارات قنوات متعددة تشمل التبرّعات (المرسلة إلى الخارج) والمؤسسات التجارية والقطاع العقاري والشبكات المالية غير الرسمية. ويؤدّي موقع دولة الإمارات كمركز رئيسي للتمويل والتجارة العالمية، مع وجود مراكز مالية بارزة في دبي وأبوظبي وعمليات إعادة التصدير الكبيرة إلى انكشاف الدولة على مخاطر مرتفعة لجهة تمويل الإرهاب. تمثل السلع والخدمات الاستراتيجية والعلاقات التجارية مع الدول المتأثرة بالإرهاب وبرامج المساعدات الواسعة النطاق تهديدات عالية من حيث تمويل الإرهاب. وتواصل دولة الإمارات تعزيز تدقيقها للقنوات المالية، لا سيما في قطاعات مثل العقارات والمنظمات غير الربحية.

60. لقد أسست دولة الإمارات إطاراً شاملًا للشفافية المالية

ومعلومات المستفيد الحقيقي من أجل دعم التحقيقات والتخفيف من المخاطر المرتبطة بتمويل الإرهاب. وتشمل الجهود إنفاذ العناية الواجبة وتحديد العملاء الذين يستخدمون مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية غير المرخّصين والتماشي مع المعايير الدولية من خلال الاتفاقيات الدولية والتدابير التشريعية والمراقبة المالية الاستباقية.

المنظمات غير الربحية

61. في المراحل الأولية لتقييم المخاطر، تم تحديد 1024 منظمة غير ربحية مرخّصة وعاملة في دولة الإمارات مع تصنيف 154 منها على أنها فئة أكثر تعرّضاً لمخاطر تمويل الإرهاب بحسب تعريف الفاتف. وقد تم تصنيف هذه المنظمات غير الربحية الـ154 إلى 6 فئات فرعية وهي: المنظمات الخيرية والإنسانية والصحية والتعليمية والبيئية والعامة/الثقافية/الرياضية. وعلى الرغم من عدم وجود أي أدلة تشير إلى استغلال القطاع غير الربحي في الدولة لأغراض تمويل الإرهاب، تساهم عدة عوامل بتعرّض القطاع للمخاطر. تشمل تلك العوامل الأنشطة العابرة للحدود والعمليات في مناطق النزاع التي تنطوي على تهديدات إرهابية نشطة وتحويل مبالغ كبيرة إلى البلدان عالية المخاطر والاعتماد على العمال الموسميين غير النظاميين. كما أن الموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات، والتركيبة السكانية المتنوعة، ودورها الهام في المساعدات الإنسانية العالمية يزيد من هذه المخاطر. وبالتالي، تم تقييم مستوى تهديدات تمويل الإرهاب للقطاع غير الربحي على أنه متوسط.

62. على الرغم من هذه التحديات، اتخذت دولة الإمارات تدابير احترازية لمعالجة نقاط الضعف في قطاع المنظمات غير الربحية. وتشمل هذه الإجراءات مواءمة وتعديل التشريعات المنظمة للقطاع، على النحو المنصوص عليه في المرسوم بقانون اتحادي رقم 50 لسنة 2023 في شأن تنظيم منظمات النفع العام. يهدف القانون إلى توحيد متطلبات الترخيص وتنسيق الأدوار بين السلطات التنظيمية وإنشاء قاعدة بيانات مركزية وتحديد مسؤوليات الرقابة. علاوة على ذلك، تم وضع إجراءات ولوائح واضحة لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتبذل الجهود لإصدار قرارات تنظيمية تتعلق بالجزاءات والتدابير الإدارية. كما تم تشكيل فريق وطني لجمع البيانات وتقييم مخاطر القطاع بشكل شامل. وعموماً، تصنف مواطن الضعف التي تعرّض المنظمات غير الربحية للاستغلال في تمويل الإرهاب على أنها متوسطة، مع تقييم كل من التهديدات ومواطن الضعف عند هذا المستوى.

الأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية

63. يؤكد نهج دولة الإمارات تجاه الأشخاص الاعتباريين، والذي يمكن تأسيسها في كل من البر الرئيسي والمناطق الحرة، على أهميتها في النمو الاقتصادي، حيث تستضيف دبي وأبوظبي 73% من حوالي 828,000 كيان اعتباري. وقد كشف تقييم حديث للمخاطر عن مستوى مخاطر متوسط إلى مرتفع لغسل الأموال لدى الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، ويرجع ذلك بشكلٍ أساسي إلى مواطن الضعف مثل المعاملات المعقدة التي تحجب المستفيد الحقيقي والترتيبات الإسمية. وللتخفيف من هذه المخاطر، يتم تعزيز التدابير التنظيمية وغير التنظيمية، بما في ذلك الرقابة المعززة، وتوحيد مسجلي الشركات، وبرامج التوعية للامتثال، مما أدى إلى رفع تقارير تتمتع بجودة أفضل عن الأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية.

الإجراءات ذات الأولوية

64. استنادا إلى عملية التقييم الوطني للمخاطر، من الواضح أن دولة الإمارات أظهرت التزاما قويا بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يتضح من إطارها القانوني القوي، وآليات التعاون الوطنية الفعالة، والأنظمة القوية من حيث الرقابة وإنفاذ القانون والأنظمة القضائية. ومع ذلك، هناك مجال للتحسين في بعض المجالات لزيادة تعزيز القدرات والإسهام في مكافحة الجريمة المالية على الصعيد العالمي.

1

تعزيز وتوحيد فهم المخاطر فيما يتعلق بملف المخاطر في دولة الإمارات:

ضمان تعميق وتوحيد فهم المخاطر في دولة الإمارات بينما يتم تعزيز التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتحديد المخاطر الناشئة بشكل أفضل وزيادة الوعي على المستوى المشترك بين الجهات وداخل القطاع الخاص.

2

استدامة وتعزيز التعاون الدولي والشراكات الاستراتيجية:

تستفيد دولة الإمارات بشكل أفضل من التعاون الدولي على جميع المستويات وتدخل في شراكات استراتيجية وتشغيلية إضافية لتعزيز رصد وتعطيل غسل الأموال وتمويل الإرهاب العابرَين للحدود؛ مع بروز الدولة كدولة رائدة إقليمياً وعالمياً في مكافحة الجريمة المالية.

3

الحفاظ على جهود الرقابة والإنفاذ على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، مع إعطاء الأولوية للقطاعات عالية المخاطر:

يجب على دولة الإمارات العربية المتحدة الحفاظ على إطار رقابي قوي، وتحسين المستويات الإجمالية للامتثال عبر جميع القطاعات، مما يؤدي إلى التخفيف من المخاطر الحالية بشكل فعال وعقوبات متناسبة ورادعة تفرض بما يتماشى مع المخاطر.

4

مواصلة توحيد ومواءمة أطر عمل تسجيل الشركات والمستفيد الحقيقي في دولة الإمارات:

يجب على دولة الإمارات ضمان اتباع نهج منسق لتسجيل الشركات والحفاظ على بيانات الملكية الأساسية والمستفيد الحقيقي لجميع الكيانات الاعتبارية التي تم إنشاؤها في دولة الإمارات، مما يؤدي إلى مستوى أكبر من الشفافية والوصول في الوقت المناسب إلى البيانات الأساسية وبيانات المستفيد للحقيقي الدقيقة للأشخاص الاعتباريين. والترتيبات.

5

الاستمرار في الحفاظ على إنتاج واستخدام المعلومات المالية للتحقيق والمقاضاة والإدانة في قضايا غسل الأموال ومصادرة الأصول:

على دولة الإمارات أن تثبت أنها استباقية وقادرة على إنتاج معلومات مالية عالية الجودة للتحقيق بنجاح حتى في أكثر القضايا تعقيدا ومقاضاة مرتكبيها. يرتبط هذا بالمحللين والمحققين الأكثر دراية، والاستخدام الدولي الواسع النطاق والاستخدام الفعا للمعلومات المالية.

6

الاستمرار في تعزيز التحقيقات في تمويل الإرهاب والإبلاغ وتطبيق العقوبات المالية المستهدفة:

يتم الحفاظ على وعي القطاعين العام والخاص بأنماط التهرب من العقوبات والمخاطر، إلى جانب التزاماتها الناشئة عن التشريعات ذات الصلة في الدولة. ويستمر الاتصال بالمؤسسات المالية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية والأعمال والمهن غير المالية المحددة حول تمويل الإرهاب، وعدد تقارير المعاملات المشبوهة والقضايا التي تمت مباشرتها وتدابير التجميد المحتملة المفروضة، مع استمرار تحسين التعاون وتبادل المعلومات بين مختلف الشركاء المعنيين، بما في ذلك وزارة تنمية المجتمع.

7

الاستمرار في تحديث الإطار القانوني والتنظيمي لضمان الامتثال للمعايير العالمية:

يجب على دولة الإمارات الحفاظ على إطارها التشريعي والتنظيمي الشامل الذي يتوافق مع المعايير العالمية، والذي يشكّل عاملًا أساسياً لتخفيف المخاطر.

8

مواصلة تعزيز التنسيق والتعاون المحليين وتعزيز آليات المشاركة بين القطاعين العام والخاص:

زيادة توحيد ومواءمة قنوات تبادل المعلومات والتعاون بين السلطات المختصة، مما يؤدي إلى تحسين تحديد التهديدات والكشف عن الجرائم المالية وتعطيلها؛ ظهور وعي أكبر بالمخاطر داخل القطاع الخاص، لا سيما بين الأعمال والمهن غير المالية المحددة وهذا يؤدي إلى زيادة عدد وجودة تقارير المعاملات المشبوهة، خاصة من القطاعات عالية المخاطر.

الفصل 1
الخلفية والسياق

مقدمة:

65. يعود آخر تقييم لدولة الإمارات العربية المتحدة للتأكد من امتثالها لتوصيات مجموعة العمل المالي البالغ عددها 40 إلى 2019-2020. ومنذ ذلك الحين، حدثت تحسينات كبيرة في الإطار التشريعي والتنظيمي للدولة، وتم تعزيز الرقابة التنظيمية على الكيانات التي ينبغي أن تمتثل لتوصيات الفاتف المنقحة التي تعود لعام 2012. تم تقييم دولة الإمارات بشكل مشترك من قبل مجموعة العمل المالي ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وقد لبّت الدولة خطة عمل مجموعة مراجعة التعاون الدولي (ICRG) بشكل كامل بين فبراير 2022 ويناير 2024.

66. ونظرا لمسؤوليات الدولة في تقديم التقارير الربع سنوية إلى مجموعة مراجعة التعاون الدولي (ICRG) التابعة للفاتف على مدى العامين الماضيين، قام أصحاب المصلحة بمراجعة وفحص التقدم الذي احرزوه بانتظام في العديد من المجالات الرئيسية التي تُعنى بالرقابة والتعاون الدولي واستخدام المعلومات المالية والشفافية والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة. وقد استكمل ذلك بفحص التعليقات الواردة من فريق التقييم التابع للفريق المشترك، والذي أشار في نهاية المطاف إلى اكتمال عملية تنفيذ الإصلاحات الشاملة المطلوبة وأكّد إنها مدعومة من خلال التزام رفيع المستوى بتنفيذ ومواصلة تحسين إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار في الدولة.

67. تستعدّ دولة الإمارات حالياً للجولة الخامسة من عملية التقييم المتبادل التي ستجريها مجموعة العمل المالي بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة 2025-2027 باستخدام منهجية الجولة الخامسة لمجموعة العمل المالي.

68. نظراً لمستوى النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات بالإضافة إلى موقعها الجغرافي، تظهر الدولة بعض مواطن الضعف المتأصلة يجب أخذها بعين الاعتبار كجزءٍ من تقييم المخاطر الوطنية المتأصلة. يتم وصف مواطن الضعف هذه أدناه:

1.1 الموقع الجغرافي

69. تقع دولة الإمارات في الجزء الشرقي من العالم العربي، على امتداد صحراوي في الغالب يحيط به الخليج العربي وبحر العرب. يبلغ طول ساحلها 1,318 كيلومترا. تتمتع بموقع استراتيجي فريد من نوعه، على حدود خليج عمان وتطل على المدخل الجنوبي لمضيق هرمز، الذي يعد نقطة عبور حيوية للنفط العالمي. ويبلغ إجمالي حدودها البرية 867 كيلومترا، تشترك منها بـ 410 كيلومترات مع عمان و457 كيلومترا مع المملكة العربية السعودية. تبلغ المساحة الإجمالية لدولة الإمارات العربية المتحدة 83,600 كيلومتر مربع.

70. إنّ الدول المجاورة، التي تشترك في الحدود البرية مع الإمارات العربية المتحدة، لديها عدد كبير ومتنوع من السكان مع إمكانية التنقل عبر الحدود والانخراط في النشاط التجاري عبر الحدود. بالإضافة إلى ذلك، لدى دولة الإمارات حدود بحرية مع دول مجاورة مثل سلطنة عمان والمملكة العربية

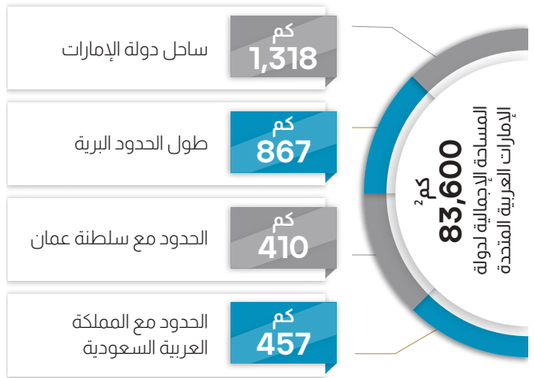

السعودية وإيران وقطر مع اتفاقيات محددة وترسيم للحدود تحدد هذه العلاقات بموجب اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار. كما عانت الدول المجاورة لدولة الإمارات خلال السنوات الأخيرة من عدم الاستقرار السياسي أو الصراع مع احتمال قدوم مواطني تلك الدول إلى الإمارات للحصول على عمل. ومعظم هؤلاء الأشخاص هم من ذوي المهارات المحدودة أو من عمّال الياقات الزرقاء ويساهمون بشكل إيجابي في الاقتصاد والمجتمع. ومع ذلك، فإن مستوى وعيهم بالالتزامات المعمول بها فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك القيود المفروضة على حركة النقود والإفصاح عنها على الحدود، يبقى ضئيلًا. وتتطلب هذه العوامل مزيدا من اليقظة والتدقيق على الحدود لمكافحة الحالات التي قد تؤدي إلى غسل الأموال/ تمويل الإرهاب.

1.2 معلومات السكان

71. في عام 2023، بلغ عدد سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ما يقرب من 9,516,871 نسمة وفقا للبنك الدولي.[5]

72. 6,547,744 من السكان كانوا من الذكور في عام 2022 مقارنةً بـ6,512,037 في عام 2021، و 2,893,385 من الإناث عام 2022، مقارنة بـ 2,853,108 عام 2021 .[6]

73. هناك أكثر من 200 جنسية تعيش وتعمل في دولة الإمارات مع تفوق عدد الجاليات الوافدة على عدد مواطني الدولة. ويشكّل الهنود أكبر جالية أجنبية في دولة الإمارات، يليهم الباكستانيون والبنغلاديشيون والآسيويون والأوروبيون والأفارقة.[7]

1.3 الهيكل الاتحادي

74. تتبع دولة الإمارات العربية المتحدة هيكلا حكوميا اتحاديا يضفي قدرا كبيرا من الاستقلالية فيما يتعلق بالتشريعات التجارية على مستوى كل إمارة. ويتضح ذلك في إنشاء سلطات رقابية مختلفة على القطاعات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددةومقدمي خدمات الأصول الافتراضية المعرضة للمخاطر في الدولة. على سبيل المثال، يخضع المستشارون القانونيون لمتطلبات ترخيص ومتطلبات تنظيمية محددة في الإمارات المختلفة مقارنة بالمحامين. علاوة على ذلك، إن بعض التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لسلطات الترخيص فيما يتعلق بالأعمال والمهن غير المالية المحددة هي حديثة نسبياً ولا تزال قيد التنفيذ.

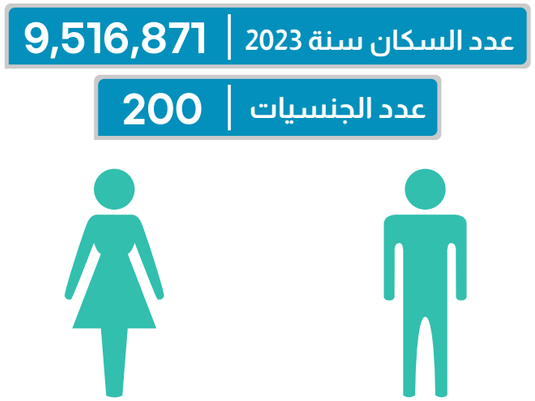

75. نظراً للأولوية الاستراتيجية لحكومة دولة الإمارات لقيادة اقتصاد الدولة بعيداًعن الاعتماد على النفط وباتجاه قاعدة متينة ومتنوعة بشكلٍ أكبر، أنشأت الحكومة 8 سلطات في البرّ الرئيسي و28 منطقة حرة تجارية ومنطقتَين حرتين ماليّتين لديهما الجهات الرقابية الخاصة بهما. المنطقتان الحرّتان الماليّتان هما مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي، وقد تبنيّتا مبادئ القانون العام وتضمّان بشكلٍ أساسي مؤسسات مالية عالمية.

76. لدى الشركات الموجودة في البرّ الرئيسي وتلك الموجودة في

(5) https://data.worldbank.org/country/united-arab-emirates?view=chart and https://opendata.fcsc.gov.ae/@federal-competitiveness-and-statistics-center/uae-population-estimates-by-gender-agegroup-year/r/Population%20by%20age%20group%20and%20Gender
(6) https://www.dubai-online.com/essential/uae-population-and-demographics/
(7) (fcsc.gov.ae) إحصاءات حسب الموضوع

المناطق الحرة المالية والتجارية، بما في ذلك بعض الأعمال والمهن غير المالية المحددة، هياكل قانونية ومتطلبات تسجيل وامتثال مختلفة.

77. تم أيضاً تقييم دولة الإمارات على أنها تواجه مستوى مرتفع من التعرّض لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن قطاع الأصول الافتراضية. ويشمل ذلك مجموعة من المخاطر عبر الخدمات مثل أمناء الأصول الافتراضية ومنصات التداول والوسطاء. وتشمل التهديدات الرئيسية الهجمات السيبرانية عبر البلوكشين واستخدام الأصول الافتراضية من قبل شبكات الجريمة الدولية والثغرات التنظيمية التي تسمح بالتلاعب من قبل مزوّدي الخدمات غير الخاضعين للتنظيم والمخاطر الجغرافية من المعاملات المبسّطة عبر الحدود.
بالإضافة إلى ذلك، تشكل مخاطر البنية التحتية مثل البرامج الضارة وسرقة البيانات تحديات كبيرة للبنية التحتية للأصول الافتراضية.

1.4 النظام القانوني والقضائي

78. تتبع الشرطة الاتحادية لدولة الإمارات لوزارة الداخلية إلا أنّ إمارات أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة لديها قيادات عامة للشرطة خاصة بها. أمّا قيادات الشرطة في كلّ من عجمان وأم القيوين والفجيرة، فهي تابعة لوزارة الداخلية. ويتمثل دور الشرطة في كل إمارة في تلقي بلاغات الجرائم والحفاظ على الأمن والتحقيق وجمع الأدلة على الجرائم والتقارير الجنائية وسماع أقوال الضحايا والشهود والمتهمين.

79. تقوم النيابة العامة في كلّ إمارة بالتحقيق القضائي بهذه الجرائم كما توجّه النيابات العامة الاتهامات وتحيل القضايا الجنائية إلى المحاكم المختصّة. أمّا في ما يتعلق بالجرائم التي تمسّ بأمن الدولة وجرائم الإرهاب، فتتولى نيابة أمن الدولة اختصاص التحقيق في هكذا حوادث، وتكون المحكمة المختصة بالنظر في هذه القضايا هي المحكمة الاتحادية العليا.

80. تخضع إجراءات توقيف المتهمين وجمع الأدلة من قبل الشرطة وتحقيقات النيابة العامة والمحاكمات في جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمرسوم بقانون اتحادي (38) لسنة 2022.

81. يقوم النظام القضائي في دولة الإمارات على الادعاء والتقاضي. ويخضع النظام القضائي الاتحادي في الدولة لوزارة العدل وله اختصاص في 4 إمارات هي الشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة. بالإضافة إلى ذلك، تمتلك كلّ من أبوظبي ودبي ورأس الخيمة نظاماً قضائياً محلياً مستقلّاً، وبالتالي لديها نيابات عامة ووسائل تقاضي خاصة بها بما أنّ دستور الدولة يمنح الإمارات الحق في إنشاء نظام قضائي خاص بها. ومع ذلك، ينص الدستور على أن يكون للنظام القضائي الاتحادي والمحكمة الاتحادية العليا الاختصاص في المسائل التي تمسّ بمصالح الاتحاد.

82. فيما يتعلق بالنظام القضائي الاتحادي، يجوز الطعن في الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة الابتدائية من قبل محكمة الاستئناف الاتحادية ذات الاختصاص في الإمارة المعنية. ويمكن الطعن في الأحكام القضائية أمام المحكمة الاتحادية العليا.

83. بالنسبة للإمارات الثلاث التي لديها نظامها القضائي الخاص، يجوز الطعن أمام محكمة الاستئناف في الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة الابتدائية. ويجوز الطعن في الأحكام القضائية أمام محكمة التمييز في هذه الإمارات الثلاث، بحكم اعتبارها أحكام محلية.

84. في ديسمبر 2022، أنشأت وزارة العدل نيابة عامة اتحادية للجرائم الاقتصادية وجرائم غسل الأموال ضمن كل نيابة كبرى. وكان الهدف من هذا الإصلاح المؤسسي تعزيز قدرات السلطات القضائية على الادعاء وتحقيق الإدانة في أنشطة غسل الأموال عالية الخطورة.

1.5 الاقتصاد

85. تحافظ دولة الإمارات على مكانتها كإحدى الاقتصادات الأكثر تنافسيةً وتقدّماً في العالم مع الاستفادة من الاستراتيجيات المبتكرة لتعزيز النمو والتنويع الاقتصادي. وتشير أبرز مؤشرات التطور الاقتصادي إلى استقرار البيئة الاقتصادية في الدولة ومرونة الاقتصاد الوطني.

• الملاءة المالية المرتفعة: تستمر الاحتياطيات المالية لدولة الإمارات في النمو بشكل كبير، وفقاً لتقرير الاستقرار المالي الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، والذي يعكس النظام المصرفي القوي للدولة وملاءتها المالية العالية، مما يضمن قدرتها على التغلب على التحولات المفاجئة في المشهد المالي والاقتصادي.

• النمو المطّرد للناتج المحلي الإجمالي: يستمر الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات في تحقيق نمو مطرد. ووفقا للبنك الدولي، تشير التقديرات إلى أن اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة سيتسارع مع زيادة أسعار النفط والإنتاج النفطي، والأداء القوي للقطاعات غير النفطية التي تُعدّ مساهماً رئيسياً في التقدم الاقتصادي للدولة.[8]

• صناديق الثروة السيادية الرائدة: تؤدّي صناديق الثروة السيادية دوراً مهماً في استقرار القطاع المالي في دولة الإمارات. وقد صُنِّفت صناديق الثروة السيادية في دولة الإمارات من بين أفضل صناديق الثروة السيادية من حيث إجمالي الأصول في المنطقة من قبل معهد صناديق الثروة السيادية.[9]

• مراكز الاستثمار الأكثر جاذبيةً: شهدت الجاذبية الاستثمارية لدولة الإمارات زيادة مطردة خلال السنوات الماضية. فبفضل قدرتها على جذب الاستثمارات الكبيرة، عززت الدولة تدفقاتها التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر وأصبحت واحدة من وجهات الاستثمار المفضلة في جميع أنحاء العالم. وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية، صُنِّفت دولة الإمارات في المرتبة 19 من حيث أكبر متلق للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم عام 2022. كما تم تصنيفها الدولة الأكثر جاذبية للاستثمارات في مناطق غرب آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. واليوم تتطلّع دولة الإمارات إلى جذب المزيد من الاستثمارات، وتعزيز بيئتها الاستثمارية، وتقديم حوافز أكبر للمستثمرين، ورفع ترتيبها في المؤشرات الدولية المتعلقة بجاذبية بيئة الأعمال والاستثمار.[10]

• الاقتصاد المتنوع إلى حدّ كبير: من خلال جهود التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات، تمكّنت الدولة من إحراز تقدم كبير في تقليل اعتمادها على النفط والتحول نحو اقتصاد تنافسي مدفوع بالمعرفة والابتكار. حالياً، تمثل القطاعات غير النفطية 70% من إجمالي الناتج المحلي.

(8) https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-are.pdf#:~:text=URL%3A%20https%3A%2F%2Fthedocs.worldbank.org%2Fen%2Fdoc%2F65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72
(9) https://www.swfinstitute.org/fund-rankings/sovereign-wealth-fund
(10) https://economymiddleeast.com/news/unctad-uae-ranks-first-regionally-19th-globally-in-attracting-fdi/

• الميزانية الاتحادية لخمس سنوات: تُعد الميزانية الاتحادية لدولة الإمارات 2022-2026، والتي تبلغ قيمتها الإجمالية 290 مليار درهم، هي أضخم ميزانية من حيث الإنفاق في تاريخ البلاد. وتهدف الميزانية الاتحادية إلى إعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والارتقاء بالخدمات الحكومية وتنفيذ المشاريع الاتحادية والتنمية الاقتصادية.

• التصنيف الائتماني العالمي: تعكس التصنيفات الائتمانية القوية لدولة الإمارات من قبل الوكالات المعترف بها دولياً الجدارة الائتمانية للحكومة الاتحادية. وينبع الملف الائتماني القوي لدولة الإمارات من ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقات الدولية القوية، والسياسات المبتكرة لتعزيز التنمية المستدامة، والعوامل المساهمة في التأثير على قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية.

• القطاعات الاقتصادية الواعدة: تشهد القطاعات الاقتصادية الرئيسية في دولة الإمارات نمواً مطرداً في تدفق الاستثمارات، وتدخل العديد من الشركات الوطنية في شراكات مع شركات أجنبية. وتسعى الدولة إلى جذب المزيد من الاستثمارات في القطاعات الواعدة مثل التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي والبحث والتطوير والاقتصاد الرقمي، التي تحفز الابتكار وتحسن أداء الاقتصاد.

1.6 التشريعات الاقتصادية

86. في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية، تبرز أهمية الأنشطة الاقتصادية وآثارها المتنوعة على الاقتصادات الوطنية. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار دولة الإمارات مثالًا في التعامل مع التحديات الاقتصادية وخاصةً فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية.

87. يُلاحظ أن الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في دولة الإمارات تشكل نسبة صغيرة لا تتجاوز 5%، ويرجع ذلك إلى فعالية التشريعات الوطنية التي تحد من هذه الأنشطة. تتميز دولة الإمارات بقوانين وأنظمة صارمة تعزز الشفافية وتساهم في إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية، مما يعكس التزام الدولة بمعايير التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية (ISIC4)، وهو الدليل العالمي الذي يغطي مختلف القطاعات الاقتصادية.

القطاعات غير النفطية
من إجمالي الناتج المحلي

أكثر دولة متلقية للاستثمارات الأجنبية
المباشرة في العالم - 2022

الميزانية الاتحادية
من 2022 إلى 2026

88. بالإضافة إلى ذلك، تشكّل دولة الإمارات نموذجاً للتطبيق الفعال للقوانين واللوائح حيث أنّ التشريعات الاقتصادية تتضمن عقوبات إدارية رادعة تساهم في تعزيز الامتثال للقوانين. ويُعد التعامل مع الأنشطة الاقتصادية النقدية غير المسجلة تقليديا أحد التحديات التي تواجه دولة الإمارات. ومع ذلك، فقد وضعت البلاد إجراءات وضوابط صارمة لتنظيم هذه الأنشطة، بما في ذلك الإفصاح عن المعاملات النقدية وتنفيذ متطلبات مكافحة غسل الأموال. كما ساعد التحول الرقمي والشمول المالي وتطبيق ضريبة القيمة المضافة على إضفاء الطابع الرسمي على بعض الأنشطة الاقتصادية وتقليل فرص العمليات القائمة على النقد. من ناحية أخرى، تحرص دولة الإمارات على تشجيع الانتقال من

الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية إلى الأنشطة الرسمية. وفي هذا الإطار، تم اتخاذ عدة إجراءات، مثل ترخيص الأنشطة الاقتصادية التي تتم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسيدات الأعمال. ولتشجيع الانتقال إلى القطاع الرسمي، قامت الدولة بتبسيط إجراءات تسجيل الأعمال، واستثمرت في البنى التحتية وعززت برامج التعليم والتدريب.

89. يشار إلى أن البنية التحتية للمعلومات في دولة الإمارات العربية المتحدة تعد عاملا مهما في دعم شفافية الاقتصاد. وقد اعتمدت وزارة الاقتصاد السجل الاقتصادي الوطني المرتبط بأنظمة تأسيس الشركات وترخيصها، والذي يتضمن قاعدة بيانات متطورة تضم حوالي 828,000 شركة مسجلة في دولة الإمارات اعتبارا من نهاية ديسمبر 2023. علاوة على ذلك، أنشأت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة تدقيق للكيانات المرفوضة من قبل مسجلي الشركات لضمان عدم إعادة تأسيس هذه الكيانات لدى مسجلي شركات آخرين داخل الدولة. كما تم تحسين بوابة السجل الاقتصادي الوطني لتشمل نظاما شاملا لإدارة قوائم التدقيق. وتسمح الإمكانات الوظيفية الجديدة لجميع مسجلي الشركات بإضافة أسماء الكيانات والأفراد إلى القائمة بما في ذلك حيثيات القرار.

90. بما أنّ الاقتصاد في دولة الإمارات هو اقتصاد قائم على الخدمات وتُعتبر الدولة مركزاً بارزاً للأعمال في المنطقة، يشكّل القطاع المالي في الدولة أحد أهمّ المكوّنات في الناتج المحلي الإجمالي والاقتصاد والمجتمع. وقد حظي نمو دبي كمركز مالي عالمي بمزيد من التقدير من قبل المؤشرات العالمية المرموقة. إذ صنفت نسخة ربيع 2023 من مؤشر المراكز المالية العالمية مدينة دبي كواحدة من عشرة مراكز مالية فقط في العالم تعد رائدة عالميا بقدرات واسعة وعميقة.[11]

حـوالـي
828,000
شركة مسجلة في دولة الإمارات
بحلول نهاية ديسمبر 2023

91. يعد قطاع الخدمات المالية في دولة الإمارات مركزاً إقليمياً رئيسياً يجذب الاستثمارات من جميع أنحاء العالم والأسواق الإقليمية التي تسعى إلى الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

92. على الصعيد المحلي، يتم تقديم الخدمات المالية للغالبية العظمى من سكان دولة الإمارات، بدءا من الأفراد ذوي الملاءة المالية العالية الذين تُقدَّم لهم حلول مصرفية خاصة وإدارة ثروات متميّزة، إلى الطبقة الوسطى، التي تشكل أكثر من نصف السكان، والعمالة ذات الدخل المنخفض والعمال غير المهرة الذين يسعون للحصول على منتجات مالية أساسية ومحددة مثل تحويل الأموال.

صنفت نسخة ربيع 2023 من مؤشر المراكز المالية العالمية دبي كواحدة من عشرة مراكز مالية فقط في العالم رائدة عالمياً وتتمتع بقدرات واسعة وعميقة

(11) https://www.difc.ae/whats-on/news/difcs-h1-2023-performance-strengthens-dubais-position-global-finance-and-innovation-hub?trk=article-ssr-frontend-pulse_little-text-block

الفصل 2

القدرة الإجمالية لدولة الإمارات على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار

93. يحدد هذا القسم ويحلل العوامل التي تؤثر على قدرة دولة الإمارات على مكافحة أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويدرس الأطر القانونية والمؤسسية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل التسلّح، والتعاون الداخلي والدولي، وإجراءات الملاحقة القانونية والمحاكمة.

2.1 الإطار المؤسسي

94. يشمل الإطار المؤسسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات مجموعة من الوزارات وجهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية والسلطات الأخرى على المستويين المحلي والاتحادي وهي:

- **اللجنة العليا للإشراف على الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:**[12] تم تأسيس اللجنة في عام 2020 بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 08/11 لسنة 2020. وتشمل مسؤولياتها الدراسة والرصد وتقييم الاستراتيجيات وتحديد المتطلبات الواجب اتباعها والإشراف على عملية التقييم المتبادل واقتراح مشروعات القوانين.

- **الأمانة العامة للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب:**[13] إن المكتب التنفيذي لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب هو المنسق الوطني الذي تم إنشاؤه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 10 لسنة 2021. ومن بين مسؤولياته، يتولى المكتب التنفيذي مسؤولية الإشراف على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار وخطط العمل الوطنية ذات الصلة ورصد وتقييم أي مخاطر تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة وتمويل الانتشار. يقود المكتب التنفيذي تدابير تعزيز تنفيذ سياسات واستراتيجيات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب نهج قائم على المخاطر ومتعدد الجهات. يتولى المكتب التنفيذي مسؤولية تنسيق جهود الحكومة لتقديم سياسات واستراتيجيات ومبادرات تشريعية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويراقب الفعالية الشاملة لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات والامتثال لتوصيات مجموعة العمل المالي ويسهّل التعاون بين الشركاء المعنيين.

- **اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة:** إنّ اللجنة الوطنية هي الجهة الرئيسية لصنع السياسات وإصدار اللوائح لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات. كما أن اللجنة مخولة بإعداد وتطوير استراتيجية وطنية لمكافحة الجرائم المالية واقتراح اللوائح والسياسات والإجراءات ذات الصلة بالتنسيق مع الجهات المختصة. وتحدد اللجنة الوطنية مخاطر الجريمة وتقيمها على الصعيد الوطني، وتسهل تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف الجهات. وتشمل اللجان الفرعية التابعة للجنة الوطنية: (1) اللجنة الفرعية للتقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمنظمات غير المشروعة (2) اللجنة الفرعية للالتزام الفني (3) اللجنة الفرعية لمسجّلي الشركات (4) اللجنة الفرعية للجهات الرقابية (5) اللجنة الفرعية لجهات التحقيق في جرائم غسل الأموال (6) اللجنة الفرعية لمكافحة تمويل الإرهاب وتمويل المنظمات غير المشروعة وتمويل الانتشار (7) اللجنة الفرعية لإدارة ومتابعة طلبات التعاون الدولي المتعلقة بغسل الأموال والجرائم الأصلية ذات الصلة ومكافحة تمويل الإرهاب (8) اللجنة الفرعية للشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

(12) يُذكر أنه تم تعزيز دور اللجنة العليا بإضافتها إلى قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المعدل في يوليو 2024.

(13) وفقاً للتعديل الجديد لقانون مكافحة غسل الأموال، تم ترقية المكتب التنفيذي مؤخرا إلى اللجنة الوطنية مع أمانة عامة تم تفويضها لتوسيع الأدوار والمسؤوليات كمنسق وطني.

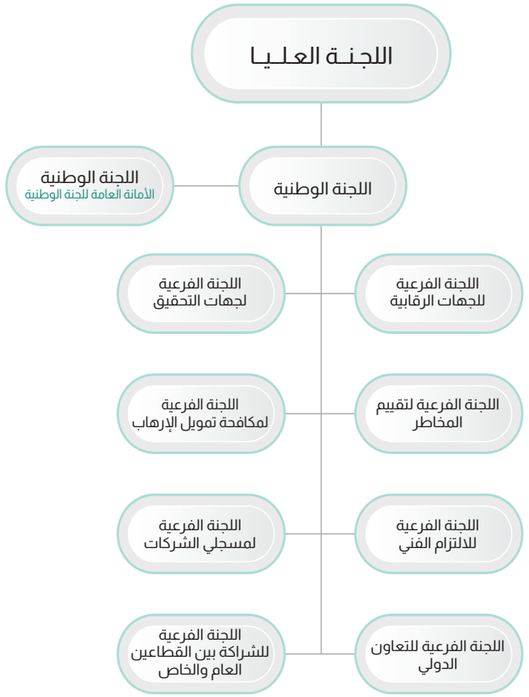

- **وزارة المالية:** أنشئت الوزارة بموجب المرسوم الاتحادي رقم (2) لسنة 1971 لتولي مسؤولية تنفيذ جميع السياسات المالية المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في الدولة وفي مقدمتها إعداد وتخصيص الميزانية الاتحادية وإدارة الوضع المالي للحكومة وتقديم الخدمات لقطاعات الحكومة والأعمال والأفراد.

- **وزارة تنمية المجتمع:** هي السلطة الاتحادية المختصة المسؤولة عن تنظيم قطاع المنظمات غير الربحية على مستوى دولة الإمارات.

- **وحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات:** هي وحدة مستقلّة ضمن المصرف المركزي تشكّل المتلقّي الوحيد لتقارير المعاملات المشبوهة والمعلومات المرتبطة بالجرائم الأصلية وعائداتها من كافة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزوّدي خدمات الأصول الافتراضية. وتقوم وحدة المعلومات المالية بفحص وتحليل تلك التقارير وتحيلها إلى الجهات المختصة من تلقاء ذاتها أو عند الطلب.

- **الشرطة الاتحادية في دولة الإمارات** هي جزء من وزارة الداخلية وتشمل قيادات شرطة إمارات عجمان وأم القيوين والفجيرة التي اعتمدت النظام الاتحادي. أمّا إمارات أبوظبي ودبي ورأس الخيمة، فلها قيادات الشرطة الخاصة بها وتتمتّع بالاستقلالية في الهيكلية والتوظيف والأعمال الشرطية المحلية، إلا أنها مرتبطة بوزارة الداخلية من ناحية تشغيل نظام تكنولوجيا المعلومات الموحّد والاستراتيجيات والأهداف الأساسية التي يجب تنفيذها. تتولى الشرطة مسؤولية التحقيق في غسل الأموال ضمن مجال الاختصاص القضائي لكل إمارة. ويتمثل دور الشرطة في كل إمارة في تلقي تقارير الجرائم والحفاظ على الأمن والتحقيق في الجرائم والتقارير الجنائية وجمع الأدلة، وأخذ أقوال الضحايا والشهود والمتهمين.

- **النيابة العامة الاتحادية:** تقوم النيابة العامة الاتحادية بالملاحقة القضائية لكافة الجرائم، بما في ذلك جريمة غسل الأموال في إمارات الشارقة وعجمان وأم القيوين والفجيرة، فيما تلجأ إمارات أبوظبي ودبي ورأس الخيمة إلى نياباتها الخاصة من أجل ملاحقة قضايا غسل الأموال. إن كافة النيابات العامة مرتبطة بوزارة العدل التي توفّر المراقبة الاستراتيجية على القضايا المتعلقة بالعدالة وتدعم التعاون الدولي مع النيابات العامة.

- **المجلس الأعلى للأمن الوطني:** يقوم المجلس بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة في ما يتعلق بالمخاطر الوطنية ويضع الاستراتيجية والاتجاه للأعمال المرتبطة بالأمن في الدولة. تقع على عاتق المجلس مسؤولية إدراج المنظمات الإرهابية المحلية بموجب نظام دولة الإمارات للعقوبات المالية المستهدفة.

- **لجنة مكافحة الإرهاب:** هي جهة حكومية رفيعة المستوى مسؤولة عن تنسيق جهود الدولة والإشراف عليها في مجال مكافحة الإرهاب وقمعه.

- **الهيئة الاتحادية للضرائب:** هي الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة وتحصيل وإنفاذ الضرائب على المستوى الاتحادي وقد تأسست عام 2016 بموجب المرسوم بقانون اتحادي 13 لسنة 2016.

- **جهاز الإمارات للمحاسبة:** هو الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة في الحكومة الاتحادية للدولة ويتبع رئيس الدولة مباشرة. ويهدف بشكلٍ أساسي إلى تعزيز وترسيخ قيم النزاهة والشفافية والمساءلة في دولة الإمارات. لذلك، لدى الجهاز دور أساسي في حماية الأموال العامة من خلال مراقبة الأنشطة المالية والتشغيلية للجهات الاتحادية في الدولة عن كثب.

- **مجلس الأمن السيبراني:** هو جهة حكومية مسؤولة عن الإشراف على جهود الأمن السيبراني وتنسيقها في دولة الإمارات. يؤدّي المجلس دوراً حاسماً في تعزيز الوعي بالأمن السيبراني، وتطوير الاستراتيجيات الوطنية للأمن السيبراني، وحماية البنى التحتية الحساسة للدولة من التهديدات السيبرانية.

- **المكتب التنفيذي للرقابة وحظر الانتشار:** تأسس المكتب في دولة الإمارات في عام 2009 كجهة مسؤولة عن تنفيذ أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (43) لسنة 2021 بشأن السلع الخاضعة لحظر الانتشار. ويهدف ذلك إلى منع التداول غير المشروع وغير المرخّص للسلع ذات الاستخدام المزدوج التي تسهم في إنتاج أو تطوير أسلحة الدمار الشامل، إلى جانب ما يرتبط بها من تكنولوجيا ووسائل إيصال.

2.2 الجهات الرقابية على القطاع المالي:

- **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:** يرخّص ويمارس الرقابة على البنوك وشركات التأمين والمهنيين المرتبطين بها ومزوّدي خدمات تحويل الأموال والقيمة وشركات التمويل في البرّ الرئيسي والمناطق الحرة التجارية.

- **هيئة الأوراق المالية والسلع:** ترخّص وتمارس الرقابة على شركات الأوراق المالية ومشتقّات السلع بما في ذلك شركات الوساطة والاستشارات والشركات المدرجة ومدراء الاستثمار ومدراء الصناديق والأمناء وشركات الاستشارات في مجال الأوراق المالية (البحوث والتخطيط المالي) والبورصات المحلية الثلاث الموجودة في البرّ الرئيسي.

- **سلطة دبي للخدمات المالية:** ترخص وتمارس الرقابة على المؤسسات المالية العاملة ضمن مركز دبي المالي العالمي من ناحية الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **سلطة تنظيم الخدمات المالية:** ترخص وتمارس الرقابة على المؤسسات المالية العاملة ضمن سوق أبوظبي العالمي من ناحية الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2.3 جهات الترخيص والرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة

- **وزارة الاقتصاد:** تقوم وزارة الاقتصاد بترخيص وتنظيم قطاع المحاسبين ومدققي الحسابات في البر الرئيسي لدولة الإمارات والمناطق الحرة التجارية. بالإضافة إلى ذلك، ووفقا للمراسيم التنفيذية التي تتبع قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الجديد ولائحته التنفيذية، فإن وزارة الاقتصاد هي الجهة الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة التالية: مدققو الحسابات والمحاسبين، ومقدمو الخدمات للصناديق الاستئمانية والشركات، وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، والوكلاء العقاريين في البر الرئيسي والمناطق الحرة التجارية.

- **وزارة العدل:** هي الجهة الرقابية المحددة على مكاتب المحاماة والمهنيين القانونيين الآخرين عبر البرّ الرئيسي بناءً على قرار مجلس الوزراء رقم 1/54 لسنة 2019 الصادر بتاريخ 8 يناير 2019، والمعدل بقرار مجلس الوزراء رقم 4/28 لسنة 2019 بتاريخ 21 أبريل 2019. في الآونة الأخيرة، تم وضع خدمات الاستشارات القانونية تحت رقابة وزارة العدل وفقا للمرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2022. وقد دخل هذا القانون حيّز النفاذ منذ 2 يناير 2023.

- **سلطة دبي للخدمات المالية:** ترخص وتمارس الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة العاملة ضمن مركز دبي المالي العالمي من ناحية الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **سلطة تنظيم الخدمات المالية:** ترخص وتمارس الرقابة على الأعمال والمهن غير المالية المحددة العاملة ضمن سوق أبوظبي العالمي من ناحية الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- **دوائر الأراضي أو بلديات** كلّ إمارة أو منطقة حرة تجارية هي مسؤولة عن التسجيل والتنظيم والترويج للاستثمارات العقارية.

2.4 جهات الترخيص والرقابة على مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية

- **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي:** هو الجهة المسؤولة عن الأصول الافتراضية المستخدمة لأغراض الدفع، بما في ذلك تسهيلات القيمة المحزّنة.

- **هيئة الأوراق المالية والسلع:** تصدر اللوائح التي تحكم

معاملات الأصول الافتراضية، وتقوم بالإشراف على المعاملات الافتراضية ومراقبتها بالإضافة إلى مراقبة أنشطة الأصول الافتراضية ومقدمي الخدمات ومعاملاتهم في البر الرئيسي.

- **سلطة تنظيم الأصول الافتراضية:** تقوم بتنظيم وترخيص مزودي خدمات الأصول الافتراضية في إمارة دبي، وفقاً للشروط والإجراءات والضوابط المعتمدة من قبلها، كما تمارس الرقابة عليهم للتأكد من التزامهم بأحكام القانون والقرارات الصادرة بموجبه والتشريعات النافذة في الإمارة.

- **سلطة تنظيم الخدمات المالية لدى سوق أبوظبي العالمي:** ترخص وتمارس الرقابة على مزودي خدمات الأصول الافتراضية لضمان التزامهم بأفضل الممارسات واللوائح الدولية. وقد أصدرت السلطة عددا من التراخيص للخدمات المالية لمرافق تداول الأصول الافتراضية متعددة الأطراف (MTFs) وأمناء الحفظ والوسطاء الآخرين.

- **سلطة دبي للخدمات المالية:** ترخص وتمارس الرقابة على مزودي خدمات الأصول الافتراضية العاملة ضمن مركز دبي المالي العالمي من ناحية الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2.5 الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة تمويل انتشار الأسلحة:

95. يتماشى الإطار القانوني لدولة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار بشكل كبير مع المعايير الدولية، بما في ذلك المواد ذات الصلة من اتفاقية فيينا، واتفاقية باليرمو، واتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب، وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة وتوصيات مجموعة العمل المالي. وفقاً لتقرير متابعة مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة ملتزمة أو ملتزمة إلى حدّ كبير بـ39 توصية من أصل 40. وتعكف دولة الإمارات على تعديل إطارها القانوني ليتماشى مع التعديلات الجديدة التي اعتمدتها الفاتف.

- **جرائم غسل الأموال**

96. يتم تحديد جرائم غسل الأموال بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المادة 2. وتطبق دولة الإمارات "النهج الشامل لكافة الجرائم" على جريمة غسل الأموال ، أي أنّ التعامل بعائدات أي جناية أو جنحة يشكّل غسلًا للأموال، علماً أن الجناية هي أي جريمة يُسجن الجاني فيها لمدة ثلاث سنوات في الحدّ الأدنى والجنحة هي أي جريمة يُسجن الجاني فيها لمدة شهر واحد في الحد الأدنى (قانون العقوبات، المواد 28-29). وقد جرّمت دولة الإمارات العربية المتحدة جميع الفئات المحددة من الجرائم الأصلية المنصوص عليها في مسرد مجموعة العمل المالي، بما في ذلك التهرب الضريبي (القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2017 بشأن الإجراءات الضريبية، المادة 26). وفي حين أن جريمة التهرب الضريبي واسعة النطاق، إلا أنها تشير إلى التهرب من الضرائب الوطنية، والتي لا تغطي حاليا في الدولة سوى ضريبة القيمة المضافة (المرسوم بقانون اتحادي رقم (8) لسنة 2017 بشأن ضريبة القيمة المضافة).

- **جريمة تمويل الإرهاب**

97. تنص المادة 29 من القانون الاتحادي رقم 7 لسنة 2014 "في شأن مكافحة الجرائم الإرهابية" على جرائم تمويل الإرهاب التي تمتد إلى الأعمال الإرهابية وتوفير أو جمع الأموال للمنظمات الإرهابية أو الأفراد الإرهابيين. وتغطي "الجريمة الإرهابية" أي فعل جنائي يرتكب "لغرض إرهابي" (يعرَّف أيضا بأنه يُقصد من الفعل تحقيق "نتيجة إرهابية" مباشرة أو غير مباشرة، - على سبيل المثال، بثّ الخوف أو التسبب في الوفاة أو الإصابة الجسدية أو إلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات أو السعي إلى التأثير على حكومة أو منظمة دولية. ويتماشى ذلك مع المادة 2-1 (ب) من اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب. وفيما يتعلق بالمادة 2-1 (أ) من اتفاقية مكافحة تمويل الإرهاب، لا تشمل الأحكام الأفعال المدرجة في مرفق الاتفاقية إلا إذا ارتُكبت "لغرض إرهابي". وينبغي تطبيق العقوبات الجنائية المتناسبة والرادعة على الأشخاص الطبيعيين المُدانين بتمويل الإرهاب. كما يعاقب من يخالف المادة 29 أو 30 من قانون مكافحة الإرهاب بالسجن المؤبد أو السجن المؤقت لمدة لا تقل عن 10 سنوات. وتكفل المادة 53 عدم انقضاء العقوبة أو إمكانية تخفيفها وأنّه لا يمكن الإفراج مبكراً عن أي شخص مُدان بجريمة إرهابية. كما أن العقوبات تمتد أيضاً للأشخاص الاعتباريين إذ تتوفّر العقوبات المالية واحتمال إصدار حكم بحلّ الشخص الاعتباري من قبل المحكمة.

• العقوبات المالية المستهدفة المتصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل

98. أصدرت دولة الإمارات قرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2020 ليحل محل القرار رقم 20 لسنة 2019 بشأن نظام قوائم الإرهاب وتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بمنع وقمع الإرهاب وتمويله ومنع وقمع الانتشار وتمويله.

99. ووفقاً للمادة (1) من القرار ذاته، تُعرف القوائم المحلية بأنها قوائم الإرهاب التي يصدرها مجلس الوزراء. يقصد بمصطلح "المُدرج" الأشخاص والكيانات التي يدرجها مجلس الوزراء في القوائم المحلية. وتتناسب معايير الإدراج المنصوص عليها في المادة 3 مع المعايير المذكورة في القرار 1373 وتشمل أي شخص أو منظمة، وكذلك أي منظمة يملكها أو يسيطر عليها شخص أو منظمة إرهابية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وأي شخص أو منظمة يتصرّف نيابة عن أي شخص إرهابي أو منظمة إرهابية أو بتوجيه منها.

100. بحسب المادة (1) من قرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2020، فإن "قرارات مجلس الأمن ذات الصلة" تشمل "جميع قرارات مجلس الأمن الحالية والمستقبلية المتعلقة بوقف الانتشار وتمويله، بما في ذلك القرار 2231 (2015) وأي قرارات لاحقة". ويتضمن القرار المذكور إجراءات ملزِمة، حيث تنص المادة 15 منه على أنه يجب على أي شخص، دون تأخير ودون سابق إنذار تجميد الأموال بموجب قائمة الجزاءات والقوائم المحلية (دون أن تقتصر على تلك التي يمكن استخدامها في اتفاق يتعلق بالإرهاب وتمويله) ويشمل التجميد الأموال المملوكة أو التي يسيطر عليها المُدرج كلياً أو جزئياً بشكل مباشر أو غير مباشر، أو التي يملكها أو يسيطر عليها كلياً أو جزئياً، بشكل مباشر أو غير مباشر شخص أو تنظيم ينوب عن المُدرج أو يعمل بتوجيه منه، والأموال المكتسبة أو الناتجة عن الأموال المشار إليها. كما تنصّ نفس المادة على أنه يحظر على أي شخص (طبيعي أو اعتباري) إتاحة الأموال أو تقديم الخدمات المالية، كليا أو جزئيا، بشكل مباشر أو غير مباشر، لأي شخص أو تنظيم مدرج، إلا بتصريح من المكتب.

101. اعتمدت الميناقاتف أول تقرير متابعة معززة لدولة الإمارات وقامت برفع درجة الالتزام بالتوصيتين 6 و7 إلى "ملتزم" في نوفمبر 2021.

• الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة

102. يُطلب من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية الإبلاغ عن جميع المعاملات المشبوهة، بغض النظر عن مبلغ المعاملة (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2021/26). وتُعرّف "المعاملة المشبوهة" بأنها تشمل المعاملات المتعلقة بالأموال التي توجد أسباب معقولة للاعتقاد بأنها مكتسبة من أي جنحة أو جناية أو تتعلق بتمويل الإرهاب أو المنظمات غير المشروعة، سواء ارتكبت أو تم الشروع فيها (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2021/26). وتتوفر مجموعة من العقوبات التأديبية والمالية للجهات الرقابية بما في ذلك القدرة على فرض مجموعة من العقوبات على المؤسسات المالية والمهن والأعمال غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية وصولًا إلى إلغاء ترخيصها (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، 2021/26).

• متطلبات العناية الواجبة تجاه العميل وحفظ السجلات

103. يدعم قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب منع أنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والكشف عنها من خلال الطلب من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزودي خدمات الأصول الافتراضية إجراء العناية الواجبة تجاه عملائهم وحفظ السجلات لفترة محددة. يتم دعم التنفيذ الفعال لقواعد العناية الواجبة من خلال عدد من الإرشادات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يتم نشرها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 24 لسنة 2022 بشأن اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم 26 لسنة 2021 بشأن قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل الجهات الرقابية المعنية ويمكن أخذها في الاعتبار في أي إجراءات قضائية بموجب قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تتعرّض المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزوّدي خدمات الأصول الافتراضية بما في ذلك مدرائهم أو موظّفيهم للعقوبات الجنائية أو الرقابية في حالة مخالفة متطلبات قانون مكافحة غسل الأموال.

104. عام 2021، قامت دولة الإمارات بتعديل قانون مكافحة غسل الأموال من أجل إدخال نظام ترخيص لمزوّدي خدمات الأصول الافتراضية وإخضاعهم لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك تدابير العناية الواجبة ومتطلبات حفظ السجلات.

• العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها

105. لقد طبّقت دولة الإمارات نظام الإفصاح عن النقد عند نقل العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة عبر الحدود عن الدخول إلى الدولة أو الخروج منها (قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المادة 8؛ لائحة المصرف المركزي بشأن التصريح بالعملات والأدوات المالية القابلة للتداول لحاملها والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة في حوزة المسافرين الداخلين إلى دولة الإمارات أو المغادرين منها (لائحة الإقرار النقدي لعام (2019). بالتالي، لدى دولة الإمارات تدابير معمول بها للكشف عن النقل المادي عبر الحدود للعملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها. وتتمتع السلطات المختصة أيضا بالسلطة القانونية لوقف أو تقييد حركة العملات أو الأدوات القابلة للتداول لحاملها التي يشتبه بأنها مرتبطة بجرائم غسل أموال أو تمويل إرهاب أو الجرائم الأصلية، أو التي تم الإقرار بها أو الإفصاح عنها بشكلٍ كاذب. وقد يخضع الأشخاص الذين ينقلون العملات والأدوات القابلة للتداول لحاملها والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة المرتبطة بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب لعقوبات جرائم غسل الأموال أو تمويل الإرهاب ويمكن أيضا إحالتهم إلى جهات إنفاذ القانون والنيابة العامة لعدم الإفصاح للمرة الثالثة (المادة 8(ج) من لائحة الإفصاح النقدي لعام 2019). كما يمكن أن تخضع تلك الممتلكات للمصادرة المدنية والجنائية لأنها تندرج ضمن تعريف "الأموال".

• الشفافية ومعلومات المستفيد الحقيقي

106. أحدث قرار مجلس الوزراء رقم (109) لسنة 2023 ("قرار التنظيم") ثورة في نظام تسجيل الشركات في دولة الإمارات من خلال تحديد متطلبات التسجيل على أساس قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات الذي ينطبق بالتساوي على جميع سجلات الشركات في الدولة، بما في ذلك البر الرئيسي والمناطق الحرة التجارية. وقد قام قرار التنظيم بمواءمة نظام المستفيد الحقيقي في جميع أنحاء البلاد وفرض على كل مسجل تنفيذ تدابير معادلة لضمان جمع المعلومات ودقّتها. كما يتطلب قرار التنظيم من كافة مسجلي الشركات الحصول على كافة المعلومات الأساسية المطلوبة بموجب التوصية 24.3 لمجموعة العمل المالي وتسجيلها. يُطلب من السجلات الفردية التحقق من المعلومات التي تم جمعها من الكيانات الاعتبارية وهي لن تصدر ترخيصا للشركة إذا لم يتم استيفاء هذه المتطلبات.

107. بالإضافة إلى إدخال الاتساق في جَمع المعلومات الأساسية، أدّى القرار التنظيمي أيضاً إلى تنسيق وإصلاح إطار عمل المستفيد الحقيقي في الدولة، بما في ذلك البر الرئيسي والمناطق الحرة التجارية. ينطبق شرط الحصول على مجموعة متسقة من المعلومات عن المستفيد الحقيقي لكافة الأشخاص الاعتباريين والاحتفاظ بها في جميع أنحاء دولة الإمارات وعلى جميع أنواع الأشخاص الاعتباريين. كما أنّه على كافة الأشخاص الاعتباريين إعداد سجل للمستفيدين الحقيقيين وسجل للمدراء الإسميين (إن وُجدوا) وسجل للمساهمين ورفعه للجهة المختصة خلال ستين يوماً أو بحلول تاريخ إنشاء المنشأة. تحتوي هذه السجلات أيضاً على معلومات مفيدة مثل تفاصيل الاتصال الدقيقة، والتي يمكن أن تساعد جهات إنفاذ القانون في تحقيقاتها.

108. بشكلٍ إجمالي يمكن للسلطات المختصة في دولة الإمارات الوصول إلى معلومات المستفيد الحقيقي ومعلومات ملكية المساهمين، وذلك من خلال قنوات متعددة، بما في ذلك المعلومات المطلوب الاحتفاظ بها من قبل الأشخاص الاعتباريين أنفسهم؛ ومعلومات المستفيد الحقيقي التي يحتفظ بها مسجّلو الشركات والمعلومات التي يجب على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة جمعها والاحتفاظ بها ومعلومات المستفيد الحقيقي المتوفرة من خلال السجل الاقتصادي الوطني.

109. إنّ دولة الإمارات هي حالياً في صدد تحسين مركزية معلومات المستفيد الحقيقي من خلال السجل الاقتصادي الوطني. من المهم ملاحظة أن جميع بيانات المستفيد الحقيقي متوفرة مباشرة من خلال مسجلي الشركات ويتم توفيرها للجهات المختصة من خلال وزارة الاقتصاد عند الطلب خلال 24 ساعة. بمجرد اكتمال عملية الربط الفني، ستكون دولة الإمارات قد حصلت على سجل كامل ومحدث للمستفيدين الحقيقيين. هذا ويجب التحقق من المعلومات المقدمة من قبل الشركات يدوياً على مستوى مسجلي الشركات ويقوم مسجّلو الشركات جميعاً في الدولة بجمع معلومات المستفيد الحقيقي النهائي والتحقق منها من خلال جمع المستندات الداعمة خلال عمليات التسجيل والتجديد والتعديل، بما يتماشى مع الإرشادات الصادرة حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمسجلي الشركات.

• المنظمات غير الربحية

110. بناءً على النتائج التي توصل إليها تقييم المخاطر الوطنية السابق حيث اعتُبرت قطاع المنظمات غير الربحية عالي المخاطر، اختارت دولة الإمارات تطبيق تحليل متعمق للمنظمات غير الربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي للمنظمة غير الربحية. والهدف الرئيسي من هذه العملية هو تقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تؤثر على القطاع من خلال مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي، وتحديد التهديدات ونقاط الضعف لتمويل الإرهاب، وتحديد المجموعة الفرعية من المنظمات غير الربحية المعرضة للخطر، وتحديد المنظمات غير الربحية بحسب النوع والخصائص والإجراءات الموصى بها ذات الأولوية.

111. قامت دولة الإمارات بتقييم وتحديد مجموعة فرعية من المنظمات غير ربحية التي تندرج ضمن تعريف مجموعة العمل المالي وقيّمت مخاطر تمويل الإرهاب لديها. تدرك وزارة تنمية المجتمع والجهات الرقابية المحلية للمنظمات غير الربحية مخاطرها وقد اعتمدت خطط عمل للتخفيف من هذه المخاطر في سياق دولة الإمارات. كما لدى الدولة إطار تشريعي وتنظيمي قوي فيما يتعلق بتكوين وتنظيم القطاع غير الربحي. على سبيل المثال تم إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (50) لسنة 2023 بشأن تنظيم المنظمات غير الربحية بتاريخ 02 أكتوبر 2023 من بين تشريعات أخرى. وتضمن المرسوم المذكور متطلبات التسجيل والترخيص، وينص على تدابير مركزة ومتناسبة وقائمة على المخاطر، من دون تعطيل أنشطة المنظمات غير الربحية المشروعة أو عدم تشجيعها من دون مبرّر.

• تقييد العائدات الجرمية والممتلكات الإرهابية ومصادرتها

112. لدى دولة الإمارات تدابير تمكنها من مصادرة الممتلكات بعد صدور الإدانة أو من دون الإدانة سواء كانت في حوزة الجناة أو طرف آخر (قانون مكافحة غسل الأموال، المادة 26 (2)) كما يمكن مصادرة الممتلكات المغسولة عند الإدانة (المادة 26 (1) (أ)) والأموال محل الجريمة، والمتحصلات، والوسائط المستخدمة أو المزمع استخدامها في غسل الأموال والجرائم الأصلية ذات الصلة (المادة 26 (1)(أ)).

113. لدى دولة الإمارات تدابير تمكّن الجهات المختصة من تحديد الممتلكات الخاضعة للمصادرة وتتبّعها وتقييمها من خلال الصلاحيات الواسعة للنيابة العامة والمحكمة المختصة بتحديد وتتبّع وتقييم الأموال والمتحصلات والوسائط المشتبه بها أو ما يعادل قيمتها (قانون مكافحة غسل الأموال، المادة 5(2) و7(1)). وتطبق الجهات المختصة التدابير التحفّظية من أجل تجميد الممتلكات الخاضعة للمصادرة أو الحجز عليها أو تقييدها من أجل الحفاظ عليها ومنع نقلها أو التصرّف بها قبل صدور قرار المصادرة.

114. لدى دولة الإمارات آليات مطبّقة لإدارة الأموال والمتحصلات المحجوزة أو التي تم تجميدها أو الخاضعة للمصادرة والتصرّف بها، عند الحاجة. ويشمل ذلك القدرة على تعيين أي شخص لحيازة تلك الأموال وإدارتها والتعامل بها (قانون مكافحة غسل الأموال، المادة 5 (7)، والمادة 48؛ القانون الاتحادي رقم 35 لسنة 1992، المواد 85-87).

115. إنّ دولة الإمارات في صدد تعديل المواد القانونية ذات الصلة لتتماشى مع تعديلات الفاتف الجديدة حول المصادرة واسترداد الأصول.

• التعاون الدولي

116. تدرك دولة الإمارات ضرورة التعاون الدولي الفعّال من أجل مكافحة الجريمة المالية وتتبّع المتحصّلات الجرمية والكشف عن هوية المجرمين وخلفيّتهم، بما أنّ جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب غالباً ما تشمل جرائم عابرة للحدود. وبصفتها عضو في مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومجموعة إيغمونت والإنتربول وعضو مراقب في مجموعة آسيا والمحيط الهادئ لمكافحة غسل الأموال والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة، تشارك دولة الإمارات بنشاط في الجهود العالمية لمكافحة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.

117. طوّرت وزارة العدل دليلًا وطنياً لمكافحة غسل الأموال، واعتمدت مصفوفة مخصصة لتحديد الأولويات قائمة على المخاطر، وهي تُواصل إجراء دورات تدريبية منتظمة لجميع الشركاء المعنيين في مكافحة التمويل غير المشروع، كما زادت الموارد البشرية عبر كافة مكاتب النيابة العامة في الدولة. علاوة على ذلك، ركزت سلطات الدولة في طلبات المساعدة القانونية الصادرة على المسائل المتعلقة بغسل الأموال القائم على التجارة وغسل الأموال من قبل طرف ثالث والجرائم الأصلية الأجنبية، بما في ذلك الميسرين الدوليين، على النحو المنصوص عليه في خطة العمل الوطنية وبما يتناسب مع ملف المخاطر في الدولة.

118. واصلت دولة الإمارات إعطاء الأولوية للتعاون الدولي وتعزيزه بشكلٍ مستدام، بما في ذلك طلبات المساعدة القانونية وتسليم المطلوبين، لتسهيل التحقيقات والملاحقات القضائية بما يتماشى مع ملف المخاطر في الدولة. وقد أظهرت الإحصائيات لفترة 2019-2023 بأن دولة الإمارات تواصل تعزيز التعاون الدولي وتبادل المعلومات مع الدول التي تم تحديدها على أنها عالية المخاطر في التقييم الوطني.

119. نتيجةً لتلك التحسينات، تمكّنت وزارة العدل من التأسيس لثقافة جديدة ضمن النيابات العامة والدوائر القضائية بالسعي وراء التعاون القضائي الدولي من خلال إرسال طلبات المساعدة القانونية خلال تحقيقاتهم في غسل الأموال - مما يسمح للسلطات في دولة الإمارات بزيادة الاستفادة من المعلومات الواردة من نظرائهم الدوليين لتوفير محاكمات أقوى. ويكمن الهدف الأساسي من طلبات المساعدة القانونية الصادرة في الحصول على أنواع مختلفة من المعلومات والمساعدة، مثل المعلومات المالية ومعلومات حول المستفيد الحقيقي، وحجز الأموال أو الأصول أو تجميدها، ومكان تواجد الأفراد أو الأصول، والإفادات، والسجلات الجنائية.

120. توجد أيضاً آليات لتقديم المساعدة إلى الدول الأخرى، بما في ذلك المساعدة القانونية وتسليم المجرمين، وتبادل المعلومات المالية، والتعاون بين جهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية المالية. ويتم استلام طلبات التعاون الدولي الواردة في البداية من قبل وزارة الخارجية والتعاون الدولي، ثم تُحال إلى قسم التعاون الدولي لدى وزارة العدل للمراجعة من ناحية استيفائها للمتطلبات الإجرائية وشروط الاتفاقيات. ثم تتم إحالة الطلبات إلى النيابات العامة ذات الصلة (الاتحادية ودبي وأبو ظبي ورأس الخيمة) من أجل التنفيذ.

121. يصف الرسم البياني أدناه مراحل معالجة طلبات التسليم:

مراحل معالجة طلبات التسليم

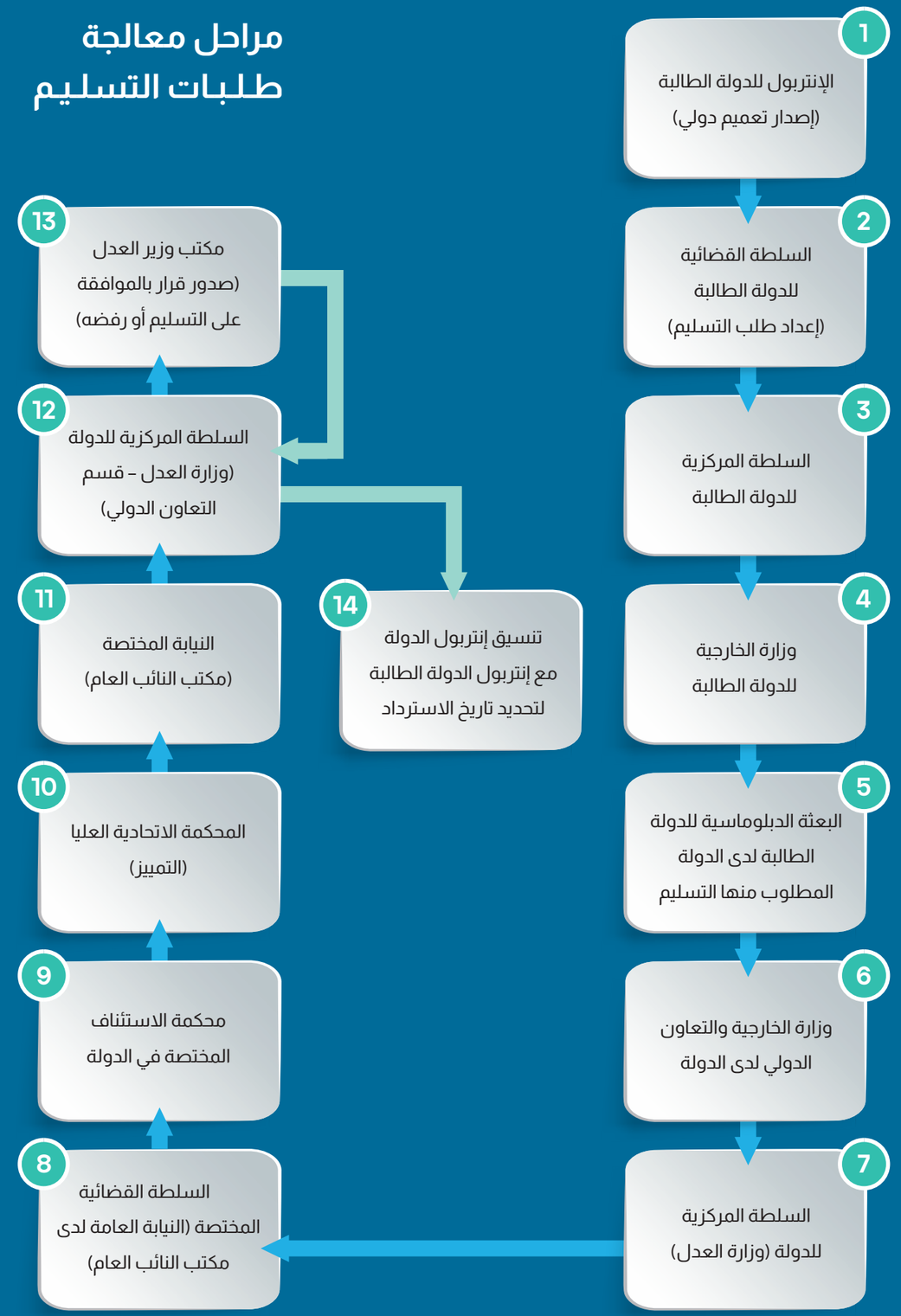

122. لدى دولة الإمارات أيضاً إجراءات للتعامل مع طلبات التعاون القضائي الدولية الموجهة من السلطات الأجنبية إلى السلطات القضائية في الدولة. فيما يلي رسم تخطيطي يصف مراحل معالجة طلبات المساعدة القضائية:

مراحل معالجة طلبات المساعدة القانونية التي يتم تلقيها من الدول الأجنبية

الفصل 3
منهجية تقييم المخاطر

123. تشكّل منهجية تقييم المخاطر الوطنية إطاراً شاملًا مصمماً لمساعدة الجهات والمنسق الوطني على تقييم مواطن الضعف في الدولة إزاء غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وهي عملية تقييم ذاتي تشمل جمع البيانات وتحليل المخاطر وتطوير استراتيجيات للتخفيف من تلك المخاطر.

3.1 نظرة عامة على إجراءات تقييم المخاطر الوطنية لدولة الإمارات:

124. يضع التقييم الوطني للمخاطر في دولة الإمارات أساساً متيناً لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار في الدولة. بعد اعتماد التقرير الأول لتقييم المخاطر الوطنية عام 2018 وتحديثه في عام 2019، أجرت الدولة 8 تقييمات قطاعية قيّمت فيها المخاطر بشكل أكبر وانعكست في التقييم الوطني المحدَّث. وتضمنت التقييمات التكميلية هذه موضوعات تتعلق بالقطاعات التي تم تصنيفها على أنها عالية المخاطر وفقا لنتائج التقييم الوطني الأول للمخاطر والسياق العام للدولة، بما في ذلك التركيز على القطاع المصرفي، وقطاع خدمات تحويل الأموال أو القيمة، وقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وكانت هذه التقييمات متماشية مع المخاطر الرئيسية التي تواجه البلاد وأخذتها في الاعتبار، كما شملت التقييمات تقييماً أكثر تفصيلًا لتلك المخاطر، بما في ذلك عائدات الجرائم الأجنبية وجرائم غسل الأموال من قبل طرف محترف، واستخدام النقد في الأعمال والمهن غير المالية المحددة والعقارات عالية القيمة. وتعزيزا لتقييمها المستمر للمخاطر، أكملت دولة الإمارات العربية المتحدة عددا من التحليلات الاستراتيجية المرتبطة بالمخاطر العالية وأجرت العديد من الدراسات من قبل الجهات الرقابية. وقد أثنت الفاتف على جهود الدولة حيث نجحت في إظهار التزام رفيع المستوى في فهم أفضل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها وقد بدأ ذلك من التقييم الأول للمخاطر الوطنية واستُكمل بجهود الدولة المستمرّة لتحديد المخاطر وتقييمها بما في ذلك التحاليل المعمّقة الأخرى وجمع البيانات والمعلومات وعمل التواصل مع جهات إنفاذ القانون والجهات التنظيمية والمؤسسات الخاصة.

125. وبناءً على هذا العمل الهام، اعتمدت دولة الإمارات في إجراء التقييم الثاني للمخاطر الوطنية منهجية البنك الدولي واستخدمت الأوراق الإرشادية لمجموعة العمل المالي كمرجع، بما في ذلك إرشادات مجموعة العمل المالي بشأن التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب[14]، وإرشادات الفاتف لتقييم مخاطر تمويل الإرهاب[15]، إرشادات الفاتف حول تقييم مخاطر تمويل الانتشالر والتخفيف من حدتها الصادرة في يونيو 2021.[16]

126. تم توسيع نطاق التقييم ليشمل تقييم مخاطر تمويل الانتشار (في تقرير منفصل) والذي سيساعد في صياغة استراتيجيات الدولة لمكافحة تمويل الانتشار. كما تم تضمين تحليل متعمق للتطورات الرئيسية في القطاعات المالية وغير المالية بما في ذلك قطاع الأصول الافتراضية بالإضافة إلى تعزيز فهم قطاع دور الحوالة ومزوّدي الخدمات للشركات ضمن التقييم الوطني الثاني.

3.2 منهجية البنك الدولي

127. تمكّن أداة البنك الدولي الدول من تحديد المحفّزات الأساسية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال عملية منهجية قائمة على فهم العلاقة المسبِّبة

عملية تقييم المخاطر الوطنية لغسل الأموال وتمويل الإرهاب
(المصدر: البنك الدولي)

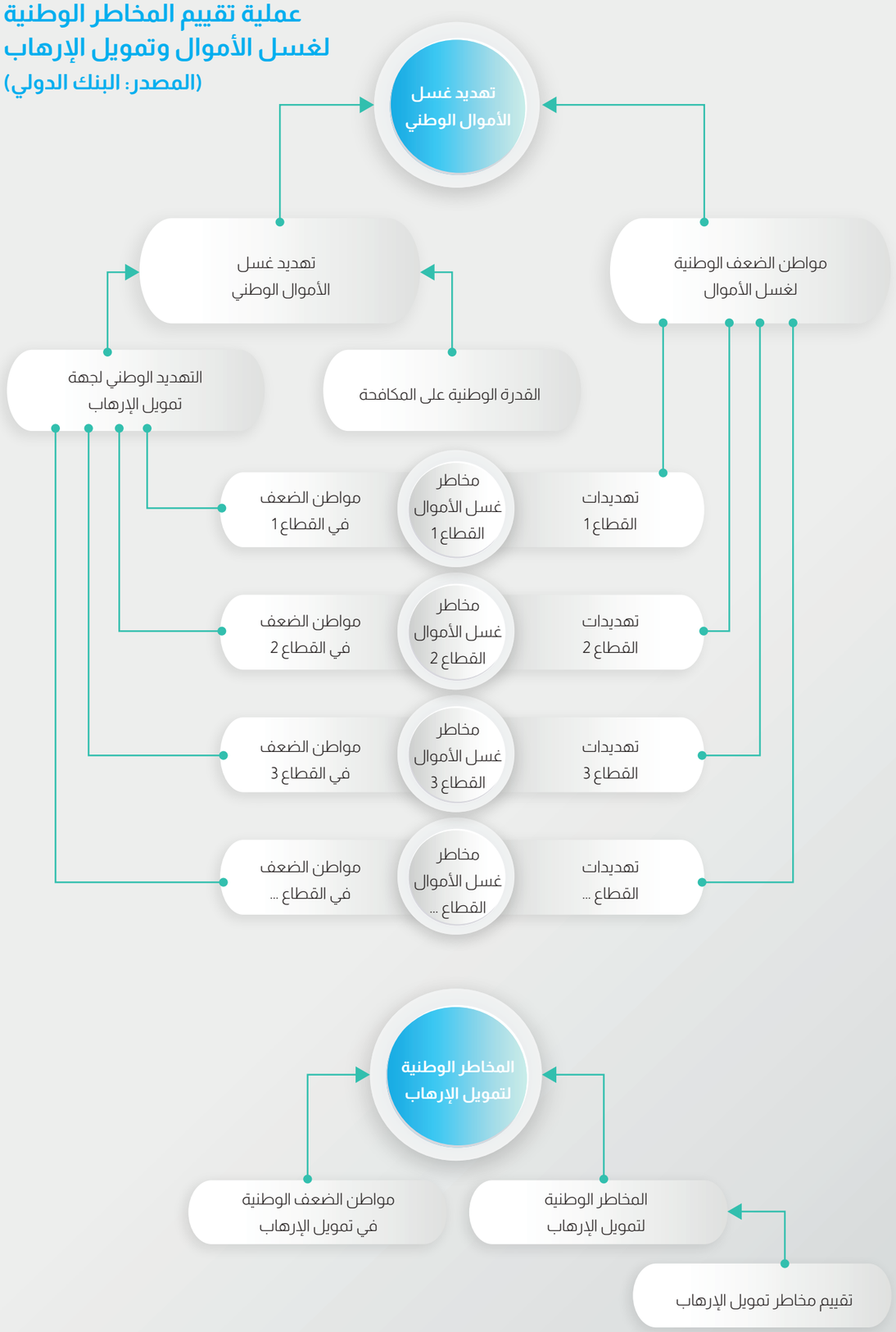

(14) https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Nationalmoneylaunderingandterroristfinancingriskassessment.html
(15) https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Methodsandtrends/Terrorist-financing-risk-assessment-guidance.html
(16) https://www.fatf-gafi.org/en/publications/Financingofproliferation/Proliferation-financing-risk-assessment-mitigation.html

بين عوامل الخطر والمتغيرات المرتبطة بالبيئة التنظيمية والمؤسسية والاقتصادية. بشكلٍ أساسي، تشمل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب "التهديدات" و"مواطن الضعف". تشير التهديدات إلى حجم وخصائص (أو أنماط) توليد عائدات الجريمة أو الأموال المرتبطة بالإرهاب وتدفقاتها الداخلة والخارجة.

128. بالنسبة لغسل الأموال، يشير ذلك إلى تقييم التهديدات الداخلية والخارجية، بما في ذلك الجرائم الأصلية التي تولد عائدات الجريمة، والحجم الإجمالي لعائدات الجريمة، والقطاعات التي تُستثمر العائدات وتُغسل فيها، وغير ذلك من العوامل ذات الصلة.

129. بالنسبة لتمويل الإرهاب، تشير التهديدات إلى اتّجاه أموال تمويل الإرهاب والمصادر والقنوات المُستخدمة. فيما تشير مواطن الضعف إلى نقاط الضعف أو الثغرات في دفاعات الدولة في مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهذا يُقاس بحسب "متغيرات المدخلات" ذات الصلة على مستوى الدولة ككلّ أو على المستوى القطاعي.

130. وتتشكّل مخاطر غسل الأموال في دولة معيّنة من مزيج من التهديدات ونقاط الضعف على مستوى الإقليم، وهو دالة على التهديدات ونقاط الضعف في القطاعات الفردية كما وضوابط مكافحة غسل الأموال الخاصة لدى الدولة، والتي تحدد قدرة الدولة على مكافحة أنشطة غسل الأموال.

131. إنّ مخاطر تمويل الإرهاب في الدولة هي نتيجة تهديدات ومواطن ضعف تمويل الإرهاب وضوابط مكافحة تمويل الإرهاب في الدولة، وهي ما يحدد قدرة الدولة على مكافحة أنشطة تمويل الإرهاب.

132. يتمّ تحديد الدرجات (منخفض، منخفض إلى متوسط، متوسط، متسوط إلى مرتفع ومرتفع) للتهديدات ونقاط

تهديدات غسل الأموال / تمويل الإرهاب
(المصدر: البنك الدولي)

تهديدات غسل الأموال / تمويل الإرهاب

مرتفع	M	M	MH	H	H
متوسط إلى مرتفع	M	M	MH	MH	H
متوسط	ML	M	M	MH	MH
متوسط إلى منخفض	ML	ML	M	M	M
منخفض	L	ML	ML	M	M
	منخفض	متوسط إلى منخفض	متوسط	متوسط إلى مرتفع	مرتفع

مواطن ضعف غسل الأموال /تمويل الإرهاب

L منخفض | ML متوسط إلى منخفض | M متوسط | MH متوسط إلى مرتفع | H مرتفع

الضعف في غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بناءً على المعلومات الكمية والنوعية المتوفّرة، وذلك من أجل توليد النتائج التي يمكن تمثيلها بشكلٍ مرئي على خارطة حرارية لمستوى المخاطر.

3.3 حوكمة تقييم المخاطر في دولة الإمارات:

133. قامة الأمانة العامة للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال بتنسيق هذا التقييم الثاني للمخاطر الوطنية بأكمله مع مدخلات وتفاعلات من 84 جهة شملت الجهات الاتحادية والمحلية بالإضافة إلى كافة مؤسسات القطاع الخاص من مؤسسات مالية إلى المهن والأعمال غير المالية المحددة ومزوّدي خدمات الأصول الافتراضية وقد أشرفت الأمانة

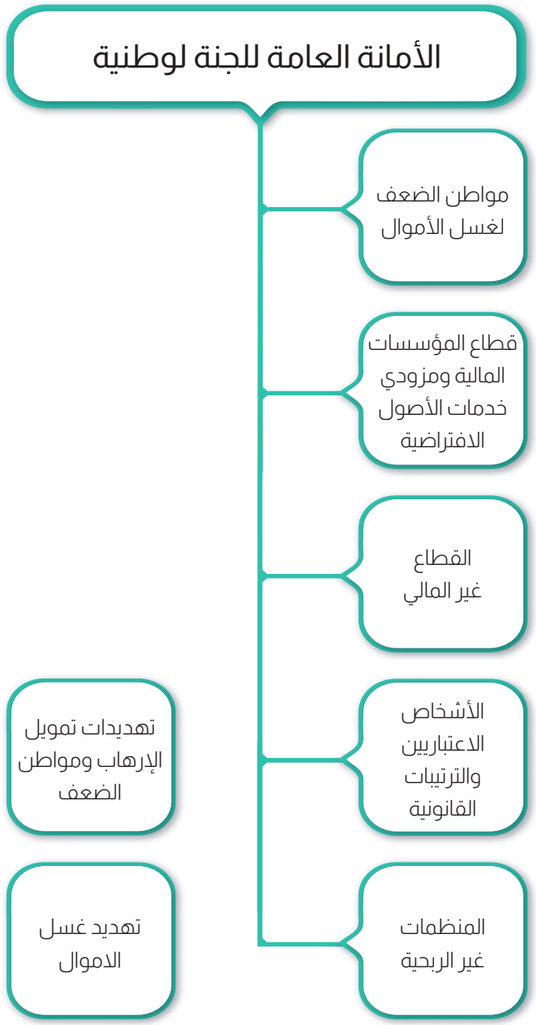

العامة على تمرين التقييم الوطني وراقبت التقدّم فيها وقيّمت نتائجه. ومن أجل عكس النطاق الموسّع لمنظومة الدولة من حيث التنظيم والتركيز المعزز على التقييم الثاني للمخاطر، شكّل الأعضاء فرق متعددة الاختصاصات تضم محترفين مهنيين لإجراء التقييم للقطاعات التي تخصّهم.

134. شملت عملية التقييم جمع المعلومات على نطاق واسع وتحديد النطاق من خلال مراجعات السجلات والبيانات والفحص الإحصائي ومراجعات النصوص المرجعية (حول دراسات الأنماط وتقارير التقييم المتبادل وما إلى ذلك)، بالإضافة إلى التفاعل مع الجهات التنظيمية وجهات إنفاذ القانون والشركاء المعنيين في القطاع الخاص. وعلى غرار التقييم الأول للمخاطر الذي تبنى إطاراً زمنياً مدته ثلاث سنوات لجمع البيانات وتحليلها، غطى التقييم الثاني البيانات الممتدة من 2019 إلى 2023، على الرغم من أن الأساس الكمي للجولة الحالية قد تم توسيعه بشكل كبير.

135. تكوّن التقييم الثاني للمخاطر الوطنية من ثلاث مراحل. تضمنت المرحلة الأولى جمع البيانات ذات الصلة وفقا لمنهجية البنك الدولي من خلال مجموعات عمل الشركاء (مثل بيانات جهات إنفاذ القانون والمعلومات الاستخباراتية وأحكام الخبراء والاستبيانات للقطاع الخاص). كما طور المكتب التنفيذي استبيانات لجميع قطاعات المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة. أما المرحلة الثانية، فقد شملت تحليلًا لكافة الجرائم المدرّة للعائدات (مثل الأرقام المرتبطة بالجرائم الأصلية المحلية والأجنبية، بما في ذلك التحقيقات والملاحقات القضائية والمصادرة والتعاون الرسمي وغير الرسمي)، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديثات والتحسينات التي أدخلت إلى منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة لجهة الإطار القانوني والتنظيمي وإطار إنفاذ القانون. ثم تمّ عقد ورشة عمل للشركاء المعنيين من أجل مناقشة أرقام الإنفاذ المحدثة وقد تم الاتفاق على الاستنتاجات المرحلية بينهم قبل رفعها إلى اللجنة العليا مع التدابير المقترحة للتخفيف من المخاطر. وأخيراً، خلال المرحلة الثالثة، تم عقد ورشة عمل للشركات المعنيين من أجل مناقشة الأرقام المحدّثة للإنفاذ وإطار مكافحة غسل الأموال وتم أيضاً الاتفاق على الاستنتاجات المرحلية بين المعنيين. ثم تم تحديث التقييم بناءً على تدابير التخفيف المعززة المُطبّقة وتم تجميع الاستنتاجات ورفعها إلى اللجنة العليا عام 2024.

136. يقوم التقييم الوطني الثاني بتحديث التهديدات ومواطن الضعف الخاصة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستويين الوطني والقطاعي. وقد عزّزت دولة الإمارات هذا التقييم بطرق مختلفة، بما في ذلك من خلال تقييم أكثر تعمّقاً وتفصيلًا حول الأوجه التالية:

- تقييم مركز للتهديدات ومواطن الضعف والمخاطر الخاصة بتمويل الانتشار في دولة الإمارات (تقرير منفصل)
- تحليل متعمق لقطاع مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية؛
- تسليط الضوء على أحدث التطورات في مختلف القطاعات (مثل تجار المعادن الثمينة والعقارات ودور الحوالة)
- تقييم مفصل ومركز للتهديدات المتعلقة بالفساد الأجنبي والتهرب الضريبي الأجنبي والتحركات النقدية عبر الحدود وغسل الأموال القائم على التجارة والتهديدات الناشئة في المنطقة مثل الاتجار بالأحياء البرية والاتجار بالبشر
- توسيع نطاق تغطية الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية لتشمل جميع أشكال الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية العاملة في الدولة بما في ذلك الشركات الأجنبية ذات الصلة والترتيبات القانونية الأجنبية.

3.4 مشاركة القطاع الخاص

137. ضمنت عملية التقييم الوطني للمخاطر مشاركة مكثفة مع القطاع الخاص، وكانت هذه المشاركة أساسية لبناء فهم شامل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات وشملت مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل الاستطلاعات والمقابلات.

138. تُعتبر مشاركة القطاع الخاص ضروريةً في رسم صورة كاملة عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الدولة وهي تفيد عملية التقييم بعددٍ من الطرق - بما في ذلك كمصدر للمعلومات ومن خلال مشاركة ممثلين بشكل مباشر في بعض جوانب العملية. إذ قدم المساهمون من القطاع الخاص مدخلات أساسية في عملية تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الصعيد الوطني. من المهم تسليط الضوء على معايير تعيين المساهمين من القطاع الخاص، بما في ذلك ضمان تمثيل كافة أنواع المؤسسات بما في ذلك الكبيرة والصغيرة والدولية والمحلية وتلك الموجودة في البرّ الرئيسي والمناطق الحرة التجارية والمالية.

139. وقد شملت أهداف مشاركة القطاع الخاص في العملية الأهداف التالية:

- تأكيد صحّة نتائج التقييم الوطني للمخاطر.
- الحصول على مدخلات حول مواطن الضعف والتهديدات.
- تحليل وتقييم الأسئلة المتعلقة بالمخاطر وتدابير التخفيف منها.
- النظر في المواضيع والمخرجات من استبيان التقييم الوطني للمخاطر.

140. وقد شملت هذه المشاركة أكثر من 8500 إجابة على الاستبيانات من قبل القطاع الخاص، غطّت المهن والأعمال غير المالية المحددة والمؤسسات المالية ومزوّدي خدمات الأصول الافتراضية والمنظمات غير الربحية المختلفة والمتنوعة.

141. بالإضافة إلى الاستبيانات، أجرت الأمانة العامة للجنة الوطنية سلسلة من المقابلات الحضورية للدخول أكثر في تفاصيل الاستنتاجات. وقد جرت هذه القابلات عبر فترة 10 أيام بدءاً من 7 فبراير، 2024. وخلال هذه الفترة، أجريت 116 مقابلة حضورية مع مجموعات معنية مختلفة.

الفصل 4 التقييم الوطني للمخاطر

142. يوفّر هذا القسم نظرةً شاملة حول تعرّض دولة الإمارات لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعواقب المحتملة لتلك التهديدات.

143. وتسلط النتائج الرئيسية للتقرير الضوء على التالي: (1) لقد أظهرت دولة الإمارات التزاماً قوياً بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، كما يتضح من إطارها القانوني القوي، وآليات التعاون الوطنية الفعالة، وأنظمة الرقابة وإنفاذ القانون والأنظمة القضائية القوية، (2) هناك مجال للتحسين في بعض المجالات لتقوية قدرات الدولة والمساهمة في مكافحة الجريمة المالية على الصعيد العالمي.

4.1 غسل الأموال

4.1.1 التهديدات والأنماط

144. تم تقييم قدرة دولة الإمارات على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بأنها "مرتفعة" وهي تتّسم بالالتزام السياسي رفيع المستوى والإطار القانوني القوي وإنفاذ القانون الصارم من خلال أجهزة إنفاذ القانون التي تتمتّع بمستوى عالٍ من القدرات والنزاهة، والاستخدام الفعّال للمعلومات المالية والتنسيق المحلي القوي بين جهات القطاع الحكومي والشراكة مع القطاع الخاص، والملاحقات القانونية والإجراءات القضائية العادلة والفعالة وآليات التعاون الدولي المتينة.

145. نظراً لطبيعة مسائل غسل الأموال وتمويل الإرهاب العابرة للقطاعات واستجابةً للتطورات العالمية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلا عن الخبرة المكتسبة خلال عملية التقييم والدخول في مراجعة مجموعة مراجعة التعاون الدولي (ICRG)، اتخذت دولة الإمارات عدة خطوات لتقوية إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. فمثلًا، عام 2021، أنشأت دولة الإمارات المكتب التنفيذي[17] لمواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل تنسيق الجهود بين الإمارات السبع وضمان المعايير المتّسقة عبر الدولة لجهة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار. ويؤدّي المكتب دور جهة التنسيق الوطنية والطرف القيادي على المستوى العملي في كافة جهود الدولة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار كما يهدف إلى ضمان التطبيق الفعال للإصلاحات من أجل تعزيز منظومة الدولة في مكافحة الجريمة المالية.

• تهديدات غسل الأموال

146. نظراً لتمتّع دولة الإمارات باقتصاد قوي وكونها مركز دولي للتمويل والتجارة والخدمات اللوجستية، تتعرض الدولة لتهديدات غسل الأموال الناشئة عن الجرائم الأصلية المحلية والأجنبية. على الصعيد المحلي، تشكل جرائم الاتجار بالمخدرات والاحتيال والتهريب والتقليد وقرصنة المنتجات تهديدات مرتفعة ومتوسطة إلى مرتفعة لغسل الأموال بالنسبة لدولة الإمارات. فيما يتعلق بالجرائم الأصلية الأجنبية، يشكل الاتجار بالمخدرات تهديداً عالياً لغسل الأموال بينما يشكل الاحتيال والتقليد وقرصنة المنتجات والتهرب الضريبي والفساد الأجنبي وتزوير العملات تهديدات متوسطة إلى مرتفعة لغسل الأموال.

147. إنّ أكثرية الجرائم الأصلية كانت محلية وقد نشأ البعض منها خارج دولة الإمارات. ويتماشى هذا التصنيف مع العناصر العابرة للحدود التي يتم رصدها غالباً في جرائم أصلية محددة.

(17) الأمانة العامة للجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة.

148. التهديدات المرتفعة: يشكّل كلّ من الاحتيال والاتجار بالمخدرات تهديدا مرتفعاً في دولة الإمارات. ويستخدم المجرمون أساليب معقّدة تشمل وسائل التواصل الاجتماعي وأسواق الويب المظلمة وتقنيات التهريب المبتكرة من أجل غسل العائدات من خلال الأموال النقدية والحسابات المصرفية للشركاء.

دراسة الحالة (1): الاتجار بالمخدرات

في عام 2023، تمت مقاضاة وإدانة سبعة أفراد وأربعة أشخاص اعتباريين لدورهم في مخطط غسل أموال قائم على التجارة بقيمة حوالي 104.6 مليون درهم إماراتي (29 مليون دولار أمريكي). وكشف التحقيق أن العائدات المتأتية من تهريب المخدرات المرتكب في دولة أجنبية تم تحويلها دوليا على مدار العامين الماضيين إلى عدة حسابات مصرفية في دولة الإمارات. ثم تم سحب الأموال نقدا واستخدمت لشراء سيارات فاخرة مستعملة، ثم تم شحنها بعد ذلك إلى دولة أجنبية. وقد تم الكشف عن هذا المخطط عندما اشتبه مفتش الجمارك بعملية تخفيض الأسعار في فواتير المركبات بالنسبة لسعرها في السوق بالإضافة إلى التناقضات بين الفواتير أثناء محاولة التصدير.

وحُكم على الأفراد بالسجن لمدة تتراوح بين 7 و10 سنوات، مع فرض غرامة إجمالية قدرها 71.5 مليون درهم إماراتي (20 مليون دولار أمريكي)، تلتها مصادرة 104.6 مليون درهم إماراتي (29 مليون دولار أمريكي) وإلغاء الترخيص للأشخاص الاعتباريين المعنيين.

149. التهديدات المتوسطة إلى مرتفعة: يبقى كلّ من التقليد وقرصنة المنتجات والتهرّب الضريبي والفساد الأجنبي تهديدات دولية مهمّة، على الرغم من انخفاضها على المستوى المحلي.

150. التهديدات المتوسطة: ازداد الاتجار بالبشر في دولة الإمارات، وقد رافقه ارتفاع في عدد قضايا غسل الأموال وفي عمليات الحجز والمصادرة. أما جرائم السرقة التي تشمل بشكلٍ أساسي السيارات والشركات، فقد شهدت انخفاضاً. وبقيت الجرائم المرتبطة بتقديم خدمات الصرافة غير المرخصة وتزوير العملات والتقليد منخفضة نسبياً، فيما أنّ الفساد المحلي منخفض جداً. علاوةً على ذلك، ما زالت الجرائم البيئية، وخاصة الاتجار بالأحياء البرية، تشكّل تهديداً متوسطاً لجهة غسل الأموال.

151. التهديدات المنخفضة والمتوسطة إلى منخفضة: تم تصنيف 5 جرائم أصلية على أنها تهديدات منخفضة إلى متوسطة لغسل الأموال وهي: الاتجار غير المشروع بالأسلحة وخيانة الأمانة والابتزاز والاتجار غير المشروع بالكحول والخطف. وقد تم تحديد جرائم أخرى مثل المقامرة غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالسلع المسروقة والتلاعب بالأسواق والقتل على أنها تهديدات منخفضة لغسل أموال تساهم بنسبة بسيطة جداً في قضايا غسل الأموال.

• الأنماط الأساسية

152. غسل الأموال من قبل طرف ثالث: يشكّل هذا النمط تهديداً كبيراً على النزاهة المالية في دولة الإمارات مع تحديد أكثر من ثلث قضايا غسل الأموال من ديسمبر 2021 إلى أكتوبر 2023 كقضايا تشمل أطرافاً ثالثة. وغالباً ما يشمل هذا النمط استغلال الأشخاص الاعتباريين من أجل إخفاء مصادر الأموال غير المشروعة. كما شكّل غسل الأموال القائم على التجارة نمطاً شائعاً مع استخدام تقنيات التلاعب بقيمة الفواتير (تخفيض أو تضخيم) والفواتير الوهمية من أجل الإيحاء بأنّ الأموال غير المشروعة هي مداخيل مشروعة.

دراسة الحالة (2): غسل الأموال القائم على التجارة وغسل الأموال المحترف

في الربع الأول من عام 2023، تمّ التحقيق في ثلاثة أفراد وشخصين اعتباريين للتآمر في مخطط لغسل الأموال القائم على التجارة من قبل فريق عمل اتحادي في دولة الإمارات. وكشف التحقيق المالي، الذي كان بالتوازي مع تحقيق في عملية احتيال محلية في ضريبة القيمة المضافة بقيمة 3.3 مليون درهم (حوالي 898,000 دولار)، أن أشخاصا قاموا بالتلاعب في فواتير مبيعات محلية وتصدير دولي عبر تخفيضها أو تضخيمها من خلال غاسل أموال محترف.

علاوة على ذلك، تم نقل القيمة عن طريق التجارة الدولية دون مبرر اقتصادي أو تجاري واضح. قامت الهيئة الاتحادية للضرائب برفع تقرير بشأن شركة تجارة عامة (أ) مرخص لها بالتجارة في الهواتف النقالة وأجهزة الهواتف وملحقاتها على أساس الاحتيال الضريبي من خلال التصريح بقيمة أقلّ. وكان الأسلوب المستخدم في المخطط يقضي بتقديم فواتير بيع مزورة عمداً والإبلاغ عن قيمة بيع أقلّ إلى هيئة الضرائب. وقد تمكنت الهيئة من اكتشاف المخطط عندما تقدمت الشركة الثانوية (ب) بطلب لاسترداد الضرائب المستحقة لتصدير المنتجات المشتراة من الشركة (أ). بدأت الهيئة الاتحادية للضرائب تحقيقاً على هذا الأساس وتم استجواب مديري كل من الشركة (أ) و(ب).

أجرت وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات، من خلال فريق العمل الاتحادي، تحليلا تشغيليا لجميع السجلات المالية لكل من الشركتَين والمستفيدين الحقيقيين ووصلت إلى المعلومات من جميع الكيانات المبلغة في دولة الإمارات حول البيانات المالية ونماذج فتح الحسابات المصرفية ووثائق العناية الواجبة، بالإضافة إلى تقارير التحويلات الخاصة بهم، من بين أمور أخرى. بالإضافة إلى ذلك، قامت إدارة الجمارك في الدولة بتحليل سجلات الواردات والصادرات والإفصاحات عن النقد والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة. وأثبت التحقيق القضائي أن الشركة المتهمة (أ):

- قامت بتزوير فواتير ضريبية خلال فترات التصريح الضريبي بين 9 يناير 2021 و28 فبراير 2022.
- لم تدفع الشركة فواتير البيع الخاضعة للضريبة الخاصة بها لدى الشركة (ب) بقيمة 66 مليون درهم إماراتي (حوالي 18 مليون دولار أمريكي)، والتي تبين أنها تبلغ حوالي 3.3 مليون درهم.
- قامت الشركة بنفس الممارسة غير المشروعة وتواطأت مع شركات أخرى.
- قامت الشركة بنقل العائدات غير المشروعة من خلال عمليات السحب النقدي وتم إخفاؤها لاحقا من خلال شركات أخرى مشتبه بها، بناء على المعلومات المالية الأولية التي قدمتها وحدة المعلومات المالية.

- تم نقل القيمة إلى دولة أجنبية من خلال التحويل الدولي المرتبط بمنتجات مستوردة تم تضخيم قيمتها في الفواتير

تم القبض على جميع الأفراد، ومصادرة أصول بقيمة معادلة. وحُكم على الأفراد بالسجن لمدة تتراوح بين 3 و4 سنوات، وفرض غرامة إجمالية قدرها 32 مليون درهم (حوالي 9 ملايين دولار أمريكي)، وردّ مبلغ 3.3 مليون درهم (حوالي 898,000 دولار أمريكي) للهيئة الاتحادية للضرائب، ومصادرة 3.3 مليون درهم (حوالي 898,000 دولار أمريكي) وإلغاء ترخيص الشركة.

إضافةً إلى ذلك، تم فتح تحقيق مستقل بحقّ غاسل الأموال المحترف (فرد)، الذي كان يقدم خدمات مهنية لعدة أشخاص (طبيعيين واعتباريين) لغسل العائدات الناتجة عن الاحتيال في ضريبة القيمة المضافة بشكلٍ أساسي، والتي بلغت قيمتها 74.03 مليون درهم (حوالي 20 مليون دولار أمريكي). وفي حين تم فتح تحقيقات مستقلة في كل حالة من حالات الاحتيال في ضريبة القيمة المضافة، تمت مقاضاة غاسل الأموال المحترف بالنظر إلى جميع قضايا الجرائم الأصلية، حيث أدين وسجن لمدة 7 سنوات، وفرضت عليه غرامة قدرها 10 ملايين درهم، ومصادرة أصول بقيمة 74.03 مليون درهم (حوالي 20 مليون دولار أمريكي) تم الترحيل.

153. بين عامَي 2019 و2023، أتت الأكثرية الساحقة لكافة تقارير المعاملات المشبوهة من قطاع البنوك من بين كافة المؤسسات المالية الخاضعة للتنظيم، ما سلّط الضوء على ضرورة التنبّه المستمرّ. ويشمل ذلك، الاحتيال والاحتيال الإلكتروني والاتجار بالمخدرات مع اعتماد التحويلات الدولية كأسلوب شائع.

154. يشمل استغلال الأشخاص الاعتباريين اللجوء إلى استخدام الهيكليات المعقّدة من أجل إخفاء المستفيد الحقيقي النهائي ويشمل ذلك استخدام الشركات الواجهة والوهمية للاحتيال والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال القائم على التجارة. وبين ديسمبر 2021 وأكتوبر 2023، تمت إحالة مئات القضايا المرتبطة باستغلال الأشخاص الاعتباريين من قبل وحدة المعلومات المالية إلى جهات إنفاذ القانون.

دراسة الحالة (3): غسل الأموال القائم على التجارة والهيكليات المعقّدة

تمت محاكمة تسعة أفراد وأربعة أشخاص اعتباريين وإدانتهم بتهمة التورط في مخطط لغسل الأموال القائم على التجارة بقيمة 61.8 مليون درهم (حوالي 17 مليون دولار أمريكي). وكشف التحقيق أن ملايين الدراهم الناتجة عن تهريب المخدرات المرتكب في دولة أجنبية تم نقلها إلى دولة الإمارات إلى أربع شركات وهمية من خلال النظام المصرفي الرسمي تحت غطاء الخدمات الاستشارية، واستخدمت في نهاية المطاف لشراء سيارات فاخرة، ثم تصديرها إلى دولة أجنبية.

لفت طلب تعاون دولي غير رسمي إلى الجمارك في دولة الإمارات إلى وجود عدّة حسابات مصرفية في الدولة مرتبطة بتحقيقات تهريب المخدرات في دولة أجنبية، وأنه من المحتمل أن تكون هناك عدة شحنات من المركبات. وعند تحليل قواعد بيانات التصدير وإعادة التصدير، من بين غيرها، استفادت وحدة المعلومات المالية من المعلومات المالية من جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والمصادر المفتوحة، مما أدى إلى تحديد عائدات الجريمة وتتبّعها في حسابات متعددة. وبالإضافة إلى ذلك، استنتجت الوحدة بأن التحويلات الدولية كانت تتمّ على أساس الرسوم الاستشارية وخطابات الاعتماد التجارية. ثم تم ربط المعاملات المعقدة بمنافذ متعددة. وعلاوة على ذلك، أثبتت المعلومات المستقاة من قاعدة بيانات السجل الاقتصادي الوطني والمنصة الوطنية الموحدة بشأن الأشخاص الاعتباريين أن الشركات المعنية في الواقع هي شركات وهمية. ويبين الوصول إلى قواعد بيانات الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك أنه تم استغلال الأشخاص الاعتباريين من خلال تنظيم تجارة دولية وهمية.

وفي موازاة تحليل وحدة المعلومات المالية، حددت السلطات الجهات المسيطرة والناقلة المتورطة من خلال استخدام أساليب تحقيقية مختلفة مثل التنصّت ومراقبة الأجهزة عن بعد وتتبع الموقع الجغرافي والتسليم المراقب والعمليات السرية. وقد ساهم برنامج التعرّف إلى بصمة الوجه من خلال الكاميرات العامة بشكلٍ أساسي في الكشف عن أحداث السحوبات النقدية وعملية الشراء والتصدير والأشخاص المتورطين.

بيّنت الأدلة المقدمة من جمارك دولة الإمارات من خلال قواعد بياناتها المتعلقة بالصادرات وغيرها من قواعد بياناتها، بصفتها ضمن فريق العمل، أن المركبات التي تم شراؤها قد تم تصديرها على الفور عن طريق الأشخاص الاعتباريين إلى عدة مرسل إليهم في دولة أجنبية.

بناءً على المعلومات الاستخباراتية هذه، تم إصدار مذكرات توقيف وتفتيش وتم القبض على جميع الأفراد وتفتيش المباني ومصادرة الأصول على شكل نقود وأجهزة إلكترونية وذهب ومركبات وعقارات.

كما تمّ سجن الأفراد لمدة تتراوح بين 3 و8 سنوات وفرضت غرامة إجمالية قدرها 62 مليون درهم (حوالي 17 مليون دولار) على جميع الأشخاص، ومصادرة الأصول المضبوطة بقيمة 61.8 مليون درهم (حوالي 17 مليون دولار) والترحيل وإلغاء الترخيص.

155. استغلال القطاع العقاري: من عام 2020 إلى عام 2023، تلقّت وحدة المعلومات المالية أكثر من 2000 تقرير خاص بالنشاط العقاري وعدة مئات من تقارير النشاط المشبوه. وتشمل الأساليب الشائعة استخدام الأموال المجهولة من أجل شراء العقارات والتلاعب بأسعار العقار وغالباً ما يكون ذلك مرتبطاً بعصابات الجريمة المنظمة وتكون العقارات المعنية هي غالباً السكنية.

156. تقنيات غسل الأموال المعقّدة (الجريمة المنظمة): تواجه دولة الإمارات مخاطر غسل أموال عالمية كبيرة تشمل الغاسلين المحترفين ومجموعات الجريمة المنظمة. وتستخدم تلك المجموعات الشبكات المعقّدة عبر عدة دول من أجل غسل المتحصلات من جرائم مثل الاتجار بالمخدرات والاحتيال والتهريب والفساد الأجنبي والتهرّب الضريبي. ويظهر تحليل القضايا المرتبطة بالجريمة المنظمة أن تلك الأنشطة الجرمية تدرّ عائدات ضخمة، يتمّ بعد ذلك غسلها لإخفاء مصدرها غير المشروع ولدمجها في الاقتصاد الشرعي.

دراسة الحالة (4): مخدرات مخبّأة في سفينة حاويات

في يوليو 2022، جمعت الشرطة وجمارك الإمارات العربية المتحدة معلومات استخباراتية تفيد بأن سفينة شحن تغادر ميناء في إحدى الدول الأجنبية كانت تحتوي في إحدى حاوياتها على مادة الميتامفيتامين المخبّأة. من خلال قنوات التعاون غير الرسمي وعبر نظام الريلو، أخطرت السلطات الإماراتية نظرائها بالشحنة، ونظمت عملية خاصة لضبط الشحنة وتفتيشها عند الوصول. قامت السلطات النظيرة بالصعود على متن السفينة وضبطت أكثر من X كيلوغرام من الميثامفيتامين تقدر قيمته بنحو X مليون دولار أمريكي. ثمّ أدت العملية المشتركة والتعاون الدولي غير الرسمي الناجم عن ذلك إلى ثاني أكبر عملية ضبط للمخدرات على الإطلاق في تاريخ تلك الدولة. واستندت المعلومات المُحالة الصادرة إلى معلومات استخباراتية تم اعتراضها من عصابة جرمية منظمة إقليمية معروفة ومتخصصة في تهريب مادة الميثامفيتامين في منطقة آسيا.

دراسة الحالة (5): الاحتيال والفساد في دولة أجنبية ونقل العائدات إلى دولة الإمارات من خلال معاملات معقّدة

تمت مقاضاة 3 أفراد و11 شخصاً اعتبارياً وإدانتهم بسبب مخطط غسل أموال تصل قيمته إلى 163 مليون درهم (حوالي 44.300.000 دولار). وكشف التحقيق أن ملايين الدراهم التي تم الحصول عليها من خلال الاحتيال والفساد المرتكبين في دولة أجنبية تم نقلها إلى الإمارات من خلال النظام المصرفي الرسمي، واستخدامها لشراء الأصول في الدولة ثم تحويلها إلى دول أجنبية متعددة لإخفاء طبيعتها غير المشروعة. منذ عام 2021، كشفت عملية سرية قامت بها الشرطة وقد بدأتها بناءً على تعاون بينها وبين جهاز شرطي آخر، أنّ شخصين

طبيعيين أجنبيين لم يشركا في الجريمة الأصلية قاما بغسل عائدات الجرائم الأجنبية الأصلية التي ارتكبها شخص منكشف سياسياً أجنبي (المشتبه به 3) من خلال معاملات معقدة تتعلق بشركات وهمية تم إنشاؤها في العديد من الإمارات والمناطق الحرة. وقد تكلف الشخص المنكشف سياساً 8% من العائدات كرسوم للخدمات المذكورة.

قامت فرق العمل، التي تضم وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات بتحليل جميع الحسابات المصرفية وتحديد جميع الخيوط المحتملة لمصدر الأموال ووجهتها والمستفيد الحقيقي منها. وشمل النمط الجرمي الحسابات «العابرة» حيث تودع الأموال المحوَّلة دوليا في الحسابات المذكورة، وتلي ذلك معاملات متعددة وسريعة إلى عدة حسابات مصرفية، وقد تم استخدام نظم مدفوعات معقدة لشراء الأصول بما في ذلك شيكات المدير، في حين تم تحويل بعض الأموال إلى دول أجنبية أخرى.

كما اكتُشف أن المشتبه بهم دخلوا البلاد باستخدام ثلاث جوازات سفر مختلفة، بينما كان المستفيد الحقيقي يحمل جواز سفر دبلوماسيا إضافيا. استخدم الافراد جوازات السفر المختلفة عبر العديد من مسجلي الشركات لترخيص العديد من الأشخاص الاعتباريين وفتح العديد من الحسابات المصرفية. وتم استخدام جوازات سفر مختلفة لتجنب ربط الأفراد كمستفيدين حقيقيين ومساهمين في الأشخاص الاعتباريين وتتبع أصولهم، بالإضافة إلى تجنب الكشف عن وجود شخص منكشف سياسياً أو كونهم شركاء له، وذلك عبر مسجلي شركات مختلفين في دولة الإمارات ومؤسسات مالية مختلفة. وأضاف ذلك المزيد من التعقيد حيث كان على فرق العمل إجراء الاستفسارات عبر الشركاء المعنيين عدة مرات فيما يتعلق بكل معلومة عند الكشف عن الحقائق.

تأكدت الجمارك والضرائب الاتحادية من عدم وجود أي لتجارة محلية أو دولية من خلال الأشخاص الاعتباريين الذين شملهم التحقيق. وقد أثبت ذلك غياب الواردات والصادرات والإفصاحات واستمارات / طلبات استرداد ضريبة القيمة المضافة.

تم سجن الأفراد لمدة تتراوح بين 3 و6 سنوات وفرضت

غرامة إجمالية قدرها 82 مليون درهم إمارات (حوالي 22,300,000 دولار أمريكي) على جميع الأشخاص، ومصادرة الأصول المضبوطة بقيمة163 مليون درهم (حوالي 44,300,000 دولار أمريكي)، وترحيل الأشخاص وإلغاء التراخيص.

- **ملاحظات أساسية أخرى**

157. الجرائم الأصلية الأجنبية: من ديسمبر 2021 حتى أكتوبر 2023، شمل 25% من تحقيقات غسل الأموال جرائم أصلية أجنبية. وقد شملت الطرق الرئيسية تهريب النقد والذهب، واستخدام ناقلي النقد، واستغلال النظام المصرفي. حوالي 50% من قضايا غسل الأموال كانت مدفوعة بمعلومات استخباراتية مهمة من الخارج، مما يسلط الضوء على تركيز دولة الإمارات على التعاون الدولي. وخلال هذه الفترة، أرسلت جهات إنفاذ القانون في دولة الإمارات 2,257 طلبا دوليا للمعلومات عن طريق الإنتربول وشرطة دول مجلس التعاون الخليجي والاتفاقيات مع 110 من النظراء الأجانب. كما أرسلت الجمارك الاتحادية 76 طلبا للمعلومات حول قضايا مثل قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب تنطوي على النقد والذهب. ورفعت وحدة المعلومات المالية 700 طلب إلى وحدات المعلومات المالية الأجنبية.

158. الأصول الافتراضية ومزوّدو خدمات الأصول الافتراضية: تشكل العملات المشفرة تهديدات كبيرة نظرا لقدرتها على إخفاء مصادر المعاملات وهويات الأشخاص. ومع ذلك،

من ديسمبر 2021 إلى أكتوبر 2023

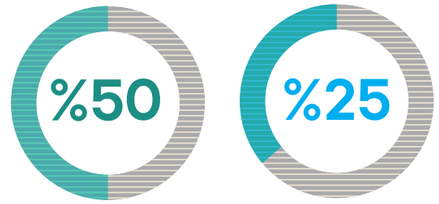

من تحقيقات غسل الأموال شملت جرائم أصلية أجنبية

من قضايا غسل الأموال استندت إلى معلومات أساسية من خارج الدولة

دراسة الحالة (6): جريمة أصلية أجنبية

تلقت وحدة المعلومات المالية في دولة الإمارات إحالة تلقائية من وحدة معلومات مالية أجنبية بشأن عدد من المشتبه فيهم الأجانب الذين يخضعون للتحقيق بتهمة الفساد والرشوة، وذلك بقيادة عدة سلطات دولية. وعند تلقي المعلومات، أجرت الوحدة تحليلا ماليا للبيانات وأرسلت طلبات متعددة للحصول على معلومات محليا وإلى وحدات معلومات مالية أجنبية. وجرى تحليل المعلومات المالية التي تم الحصول عليها من 11 مؤسسة مالية و134 حسابا ماليا عن أربعة أشخاص طبيعيين وثمانية أشخاص اعتباريين وصدر أمر بالتجميد.

وأصدرت النيابة العامة مذكرة توقيف بحق المشتبه فيهم الأجانب بتهمة غسل عائدات جريمة أصلية أجنبية، كما تم منح تمديد لأمر التجميد. وقد بلغ إجمالي الأصول التي تم تتبعها وتحديدها وتجميدها فعليا 44,118,901 درهم (أي 12 مليون دولار أمريكي).

فإن جرائم غسل الأموال المتعلقة بإساءة استخدام الأصول الافتراضية تمثل أقل من 2% من القضايا. كما يستخدم المجرمون تقنيات مثل الخلاطات لإخفاء مصدر الأموال، مما يجعلها غير قابلة للتعقب إلا بصعوبة. وتجعل سهولة التحويل عبر الحدود والتحويل الفوري للأصول العملات المشفرة جذابة للأنشطة غير المشروعة، وغالباً ما يؤدي ذلك إلى تجاوز مرحلة الإيداع التقليدية في غسل الأموال.

أقـلّ مـن

%2

من قضايا غسل الأموال مرتبطة باستغلال الأصول الافتراضية

دراسة الحالة (7): غسل الأموال المُحترف / من قبل طرف ثالث يشمل الميسّرين الدوليين – مزودي خدمات لأصول الافتراضية

في يوليو 2023، تم التحقيق في 11 فردا و4 أشخاص اعتباريين لتشغيلهم مزودي خدمات أصول افتراضية من دون ترخيص. وبالإضافة إلى ذلك، استغل الافتقار إلى وظيفة الامتثال من قبل جهات فاعلة سيئة لنقل وتحويل وإخفاء عائدات جرمية. تم احتجاز جميع الأشخاص والتحقيق معهم، وحجز كافة الأصول ومحاكمة الأشخاص.

وأسفرت عملية سرية واسعة النطاق شملت نشر 164 ضابطا على الأرض، جرت في وقت واحد في 9 مواقع، عن اعتقال جميع الأفراد المتورطين، ومصادرة 18,883,508 درهم (حوالي 5 ملايين دولار أمريكي) نقداً وأصول افتراضية (معظمها من عملة USDT) بقيمة 59,217,580 درهم (حوالي 16 مليون دولار أمريكي) و11 «رمزا» و «قسائم» إضافية غير مدفوعة، و2 من أجهزة الصراف الآلي للعملات المشفرة، وأجهزة كمبيوتر محمولة متعددة، وهواتف، وساعات فاخرة، ومستندات، وأكثر من 278 ملفا كبيرا من الفواتير ودفاتر السجلات غير الرسمية

.

في أغسطس 2023، أدانت محكمة غسل الأموال جميع الأشخاص، وطبقت غرامات (تراوحت من 200,000 درهم إلى 5 ملايين درهم (حوالي 55,000 إلى 1.4 مليون دولار أمريكي) ومصادرة جميع الأصول المضبوطة.

159. تهديدات المناطق الحرة التجارية: يبلغ العدد الإجمالي للمناطق الحرة في دولة الإمارات حتى ديسمبر 2023 38 منطقة حرّة، 28 منها هي تجارية و8 هي في البرّ الرئيسي. وتهدف هذه المناطق الحرة إلى تسهيل تجارة الشركات من دون رسوم جمركية وضرائب على السلع والخدمات. تقوم جمارك دولة الإمارات بإجراء عمليات تفتيش دورية ومفاجئة على الشركات الموجودة داخل المناطق الحرة التجارية للتأكد من امتثالها للمتطلبات الجمركية. وفي حين تم إنشاء مناطق التجارة الحرة لجذب التجارة والاستثمار، إلا أنها عرضة لجرائم غسل الأموال. وقد شمل عدد من حالات غسل الأموال استخدام شركات تقع داخل المناطق الحرة التجارية حيث ينشئ لمجرمون شركات وهمية بدون عمليات تجارية أو أصول فعلية بهدف تلقي الأموال وتحويلها من / إلى الدولة. توفر المناطق الحرة بيئة جيّدة لتأسيس الشركات بسبب عدة عوامل بما في ذلك الإجراءات الموحدة والمبسطة والمزايا الضريبية ويمكن لهذه العوامل أن تسهل عن غير قصد إنشاء شركات وهمية. ومع ذلك ، ومن أجل الحد بشكل كبير من مخاطر إنشاء الشركات الوهمية واستخدامها للأنشطة غير المشروعة، وضعت دولة الإمارات ضوابط وسياسات وإجراءات لمنع إنشائها وإساءة استخدامها، بما في ذلك تدابير العناية الواجبة المعززة، وتعزيز حوكمة الشركات، والإطار الرقابي القوي، والتعاون الفعال.

4.1.2 مواطن الضعف في غسل الأموال

160. يظهر تقييم مواطن الضعف في دولة الإمارات نقاط قوة كما ومجالات للتحسين:

- إطار سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار: تلتزم دولة الإمارات التزاماً قوياً بمكافحة الجرائم المالية. ويتضمن إطار سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار في الدولة الامتثال للمعايير الدولية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والمبادرات المطبّقة عالمياً كهدف رئيسي. وتعزيزاً لهذا الهدف، أجرت الدولة تقييمها الأول للمخاطر الوطنية عام 2018، ثم تم تحديثه عام 2019 وإجراء ثمانية تقييمات قطاعية للمخاطر في الفترة الممتدة بين 2021 و2022.[18]

- المنظومة الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار: تمكّن القوانين واللوائح في دولة الإمارات الجهات الرقابية على المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزوّدي خدمات الأصول الافتراضية من

(18) شملت التقييمات التكميلية الثمانية موضوعات تتعلق بالقطاعات التي تم تصنيفها على أنها عالية المخاطر وفقا لنتائج التقييم الوطني والسياق العام للدولة، والمتمثلة في القطاع المصرفي، وقطاع خدمات تحويل الأموال أو القيمة، وقطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. كما تضمنت التقييمات الغالبية العظمى من المخاطر الرئيسية التي تواجه البلاد وفقا لتقييم المخاطر الوطنية، والذي تضمن مزيدا من التفاصيل حول تقييم مخاطر متحصلات جرائم غسل الأموال الأجنبية من قبل المحترفين، وتقييم مخاطر استخدام النقد في الأعمال والمهن غير المالية المحددة بما في ذلك تلك المتعلقة بالعقارات عالية القيمة.

ممارسة الرقابة القائمة على المخاطر بالإضافة إلى فرض العقوبات وإحالة الأنشطة الجرمية المحتملة إلى جهات إنفاذ القانون وضمان امتثال المؤسسات لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار الخاصة بها ومعالجة نقاط الضعف المحددة على وجه السرعة. تتطلب القوانين واللوائح من المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزوّدي خدمات الأصول الافتراضية أيضاً إجراء تقييم دوري لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أجل تصميم برماج مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار الخاصة بهم على أساسها. هذا وتقوم المؤسسات المالية بإجراء تقييمات المخاطر الخاصة بها بينما لا تزال الأعمال والمهن غير المالية المحددة بحاجة إلى تحسينات نظرا لأنها باتت تخضع لمتطلبات الامتثال لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار منذ فترة أحدث.

- القدرة والصلاحيات لتجميد الأصول المرتبطة بأنشطة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار والحجز عليها ومصادرتها: فيما يتعلق باتخاذ تدابير سريعة، مثل الحجز على عائدات الجريمة أو تجميدها، لمنع تحويلها أو التصرف بها، تبرز تحديات من حيث التنفيذ عندما يتغير صاحب الأموال، خاصةً عندما يتم تحويل الأموال من حساب إلى آخر. كما هناك حاجة إلى تعديل الإطار القانوني الوطني ليشمل المتطلبات الجديدة للفاتف للتمكين من مصادرة الممتلكات الجرمية والممتلكات ذات القيمة المكافئة بعد إدانة الشخص ودون اشتراط إدانة جنائية.

- تمتُّع القضاة والنواب العموم والمحققون بالنزاهة والاستقلالية: من الناحية القانونية، تتوفّر القوانين التي تنظّم عمل القضاة والنواب العامين والمحققين، كما أنه من الناحية الفنية، تقوم جهات ومكاتب فنية وتنظيمية بمتابعة العمل من أجل مراقبة الامتثال الفني وفعالية التحقيقات ونزاهتها، كلّ جهة بحسب اختصاصها، أكان الأمر يتعلّق بضابط إنفاذ قانون أو عضو نيابة عامة مسؤول عن تحقيق.

- نظام الجمارك في ما يتعلّق بالنقد والأدوات الشبيهة: لدى دولة الإمارات تشريعات قوية تفرض الإفصاح عن النقد والأدوات الأخرى وتدعم هذه التشريعات العقوبات في حالة عدم الامتثال. وتشمل نقاط القوة أنظمة الإفصاح الإلكترونية والتعاون الفعال بين المؤسسات. ومع ذلك، تفتقر دولة الإمارات إلى أنظمة الترخيص الكافية لشركات نقل النقد، ويجري العمل على مشروع تقوده الجمارك للتحقق من بيانات ناقلي النقد لمكاتب الصرافة أو البنوك أو الأشخاص الاعتباريين من خلال نظام التصريح باستخدام آلية مستقلة.

- التعاون المحلي: تم إدخال عدّة تحسينات في مجال التعاون المحلي، بما في ذلك تعزيز الإطار التنظيمي والتعاون بين الجهات الرقابية ورفع مستوى تبادل المعلومات بين القطاع الخاص وجهات إنفاذ القانون والشركاء المعنيين الآخرين من أجل رصد الأنشطة المشبوهة وتطوير التحقيقات والملاحقات القضائية. هذا ولدى دولة الإمارات آليات تعاون قوية بين الجهات الاتحادية والمحلية، تحكمها قوانين شاملة ومذكرات تفاهم ثنائية. ومع ذلك، فإن التعاون في مجال تتبّع الأموال وتحديدها وحجزها وتجميدها في الوقت المناسب يتطلب مزيدا من التحسينات لضمان عدم قدرة الجناة على إخفاء عائدات الجريمة أو تهريبها.

- التعاون الدولي: تتمتع دولة الإمارات العربية المتحدة بأساس قانوني واسع لتوفير التعاون الدولي فيما يتعلق بغسل الأموال. تشارك دولة الإمارات في المساعدة القانونية المتبادلة والتعاون غير الرسمي، على الرغم من وجود تحديات، مثل التأخير والمسائل الإجرائية، مما يعرقل جهود الدولة للانخراط بشكل فعال في التعاون الدولي. ومن الضروري بذل الجهود لإنشاء فرق تحقيق مشتركة وتقليل الاعتماد على القنوات الدبلوماسية من أجل التحسين.

- مستوى الرسميّة في الاقتصاد: لدى دولة الإمارات مستوى متدني من النشاط الاقتصادي غير الرسمي وذلك بدعم من التشريعات الصارمة والإنفاذ الفعال. وتشمل جهود دعم الاقتصاد الرسمي مبادرات الترخيص، إلا أنّ التحديات ما زالت موجودة في القطاعات المُعتمدة على النقد وخاصة تجار المعادن الثمينة والأحجار الثمينة والقطاع العقاري.

- النزاهة المالية: لدى دولة الإمارات إطار قانوني شامل وجهود تعاون دولي لمكافحة الجرائم المالية بشكلٍ فعال. كما تؤكد العقوبات الصارمة على المخالفات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار ودور وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات على التزام الدولة بالحفاظ على النزاهة المالية من خلال تعزيز تحقيقات جهات إنفاذ القانون من خلال توفير المعلومات الضرورية (مثل البيانات

المالية للتدفقات الداخلة والخارجة ذات الصلة).

- الإنفاذ الضريبي: لدى دولة الإمارات إطار قانوني متين ومبادرات قوية لضمان الامتثال الضريبي. وتبرز الحاجة لتحسين التنسيق في مجال تبادل المعلومات بين السلطات الضريبية والجمركية.

- التدقيق المستقل: فيما تتمتّع دولة الإمارات بمساهمات تشريعية مهمّة دعماً للتدقيق المستقلّ، ما زال هناك حاجة لتطبيق أوسع لهذه القوانين ولمراقبة محسّنة من أجل التطبيق الفعال.

- بنية تحتية موثوقة لتحديد الهوية: أنشأت دولة الإمارات نظاماً وطنياً آمناً لتحديد الهوية مع مبادرات تهدف إلى تعزيز عمليات تحديد الهوية. ومع ذلك، توجد تحديات في التحقق من هوية الأفراد في سياقات محدودة معينة.

- سجلات الملكية الأساسية والمستفيد الحقيقي: تقوم دولة الإمارات بدمج مسجّلي الشركات في الدولة، وقد أنشأت سجلًا اقتصادياً وطنياً فعالًا لجمع وحفظ معلومات الملكية الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي للأشخاص الاعتباريين المسجلين في الدولة، ولضمان دقة هذه المعلومات وتحديثها. ومع ذلك، هناك حاجة إلى تقييم ما إذا كانت الموارد عبر مسجلي الشركات (في البر الرئيسي والمناطق الحرة المالية والتجارية) كافية لإجراء عمليات تفتيش ميدانية ومكتبية للأشخاص الاعتباريين للتحقق من معلومات المستفيد الحقيقي.

- قدرات الجهات المختصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار: من أجل تخصيص الموارد بشكلٍ أفضل وتطبيق النهج القائم على المخاطر ونظراً لازدياد عبء العمل، من المهم الاستمرار في تقييم الحاجة لموارد إضافية

أنشأت دولة الإمارات نظاماً وطنياً آمناً لتحديد الهوية مع مبادرات تهدف إلى تعزيز إجراءات تحديد الهوية

لمختلف الجهات، بما في ذلك جهات إنفاذ القانون والجهات الرقابية والجمارك ووحدة المعلومات المالية.

المعايير الوطنية لمكافحة غسل الأموال

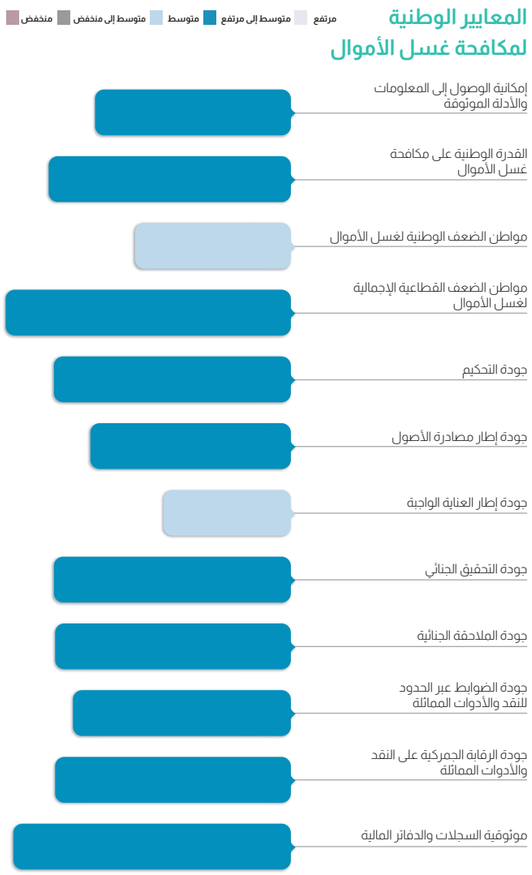

4.1.3 تقييم المخاطر القطاعية:

4.1.3.1 المؤسسات المالية

161. حرص تقييم المخاطر للمؤسسات المالية على تحديد التهديدات ومواطن الضعف المتعلقة بهذا القطاع، فضلا عن مستوى الامتثال بشكلٍ العام، وتعزيز الضوابط الداخلية، وتخصيص الموارد بكفاءة، وتحسين مراقبة المعاملات والإبلاغ، وإدارة السمعة، والتعاون الدولي. ويساهم النظر في جميع هذه العناصر مجتمعة في إنشاء نظام مالي عالمي أكثر فعالية ومرونة وقادرا على التخفيف من المخاطر وإدارتها مع منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

162. كما قارن تقييم المخاطر الحالي للمؤسسات المالية في

عام 2024 بين تصنيفات المخاطر لمختلف القطاعات المالية وتصنيفاتها السابقة في عامي 2019 و 2021. ويقيم هذا التقييم المخاطر المتأصلة، وفعالية تدابير الرقابة التي طبّقتها هذه القطاعات على مر السنين، وما يقابلها من مخاطر متبقية.

163. بالنظر إلى الخصائص التي تميّز دولة الإمارات كمركز مالي عالمي، أظهر تحليل التهديدات ومواطن الضعف في القطاع المالي العديد من العوامل المترابطة، مثل العملاء غير المقيمين والعملاء من ذوي المخاطر المرتفعة والدول عالية المخاطر والشركات عالية المخاطر بالإضافة إلى استخدام الأطراف الثالثة لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي النهائي. كما يشكّل غسل الأموال القائم على التجارة والمعاملات المعقدة ومجهولة الهوية مخاطر كبيرة. ويواجه القطاع أيضاً تحديات مرتبطة بوجود أشخاص أجانب منكشفين سياسياً وأفراد ذوي ملاءة مالية عالية وعلاقات العمل التي لا تمم وجهاً لوجه وحسابات الدفع المراسلة.

164. على الرغم من هذه المخاطر، يبقى الوعي وتطبيق التدابير التخفيفية قوياً ضمن القطاع، وخاصةً من قبل البنوك.

• البر الرئيسي

- القطاع المصرفي

165. يتماشى تصنيف المخاطر الإجمالية بمتوسطة إلى مرتفعة في قطاع البنوك مع خصائص القطاع في الدولة. إن تصنيف المخاطر المتأصلة في القطاع المصرفي هو "مرتفع" نظراً لعدة عوامل مثل التعامل مع القطاعات عالية المخاطر (مثل القطاع العقاري وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والأصول الافتراضية والتمويل التجاري. كما يرتبط القطاع المصرفي بالعملاء ذوي المخاطر المرتفعة مثل الأشخاص المنكشفين سياساً والعملاء غير المقيمين والعملاء الذين يتعاملون مع الدولة عالية المخاطر ضمن الخدمات المصرفية في دولة الإمارات. كما يتفاعل القطاع مع عملائه من خلال استخدام القنوات الرقمية وتسهيلات صرف الشيكات ويوفّر خدمات الدفع. يتعرض القطاع المصرفي لمخاطر شبكات نقل الأموال والسيطرة على النقد وشبكات الوكالة وشبكات ناقلي النقد والأموال الرقمية وشبكات العملات الافتراضية. وفي الآونة الأخيرة، يتعرض القطاع المصرفي لمخاطر الاحتيال مثل انتحال الشخصية واختراق البريد الإلكتروني للشركة (BEC) وعمليات الاحتيال عبر الخداع.

166. ضمن البيئة الخاضعة للتنظيم، وضعت دولة الإمارات أحكام خاصة لمتطلبات مكافحة غسل الأموال في القطاع المصرفي. منذ عام 2021، نشر المصرف المركزي على وجه الخصوص أكثر من 85 تعميما وإشعارا حول موضوعات متعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل هذه الموضوعات متطلبات تنفيذ التدابير المنصوص عليها حول إجراء تقييم المخاطر، وتدابير العناية الواجبة تجاه العملاء، والمراقبة المستمرة للمعاملات، وفحص قوائم العقوبات، والإبلاغ عن المعاملات والأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية. بالإضافة إلى ذلك، أدخلت دولة الإمارات عددا من متطلبات الإبلاغ لضمان توافق التقارير مع الأنماط والمخاطر الخاصة بدولة الإمارات.

167. لاحظ المصرف المركزي تحسينات في إطار الرقابة

المصرفية مقارنة بعام 2019. وأظهرت النتائج تحسنا في ثقافة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفهم أفضل للمخاطر. كما أظهرت مخاطر العملاء في القطاع المصرفي تحسينات في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن ضوابط قبول العملاء الجدد، وتقييمات المخاطر التفصيلية التي دعمت تحديد العملاء ذوي المخاطر العالية. كما عزز القطاع المصرفي إجراءات "اعرف عميلك" والعناية الواجبة القائمة على المخاطر وأدوات مراقبة العملاء والأنشطة ذات المخاطر العالية. ولوحظ تحسّن في التدريب وفي موارد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

168. لاحظ المصرف المركزي تحسناً في فهم مخاطر المنتجات والخدمات في القطاع المصرفي، من خلال تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالمنتجات عالية المخاطر والتخفيف منها. وقد تمت الاستفادة من نتائج التقييم الوطني للمخاطر والتقييم القطاعي وأنماط أخرى في هذه التقييمات. واستُخدمت أيضا أدوات المراقبة للتدقيق في المعاملات المرتبطة بالمنتجات ذات المخاطر العالية.

169. أظهرت الضوابط حول قنوات التسليم التحسينات منذ عام 2019 من خلال التحسينات على مراقبة المعاملات والضوابط الداخلية عبر قنوات مختلفة مثل أجهزة الإيداع النقدي والخدمات المصرفية الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية مثل التحويلات البنكية والحوالات والبطاقات مسبقة الدفع.

170. أظهرت المخاطر الجغرافية من حيث تحديد العملاء والمعاملات والدول ذات المخاطر العالية تحسنا. فقد تم تعزيز الضوابط وتقييمات المخاطر لتحديد هذه الاتجاهات وتصنيفها ورصدها بدقة. أدت هذه الآليات إلى إبلاغ وحدة المعلومات المالية بالأنشطة المشبوهة لجهة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المرتبطة بالعملاء والمعاملات على أساس صلتهم بمواقع جغرافية عالية المخاطر.

- قطاع الصرافة

171. يتماشى تصنيف المخاطر الإجمالية لقطاع الصرافة بمتوسطة إلى مرتفعة مع خصائص القطاع في دولة الإمارات. إن درجة المخاطر المتأصلة في قطاع الصرافة هي مرتفعة ويمكن أن يعود ذلك إلى كون هذا القطاع يغطّي مجموعة واسعة من الأنشطة بما في ذلك تبديل العملات والتحويلات المالية عبر الحدود وشحن الأوراق النقدية عبر الحدود وما إلى ذلك، وكون القطاع عرضة بشدة لمخاطر غسل الأموال حيث يمكن بسهولة تلقي مبلغ ضخم من النقود من العملاء لتنفيذ معاملاتهم، وبالتالي قد يساء استخدامها لنقل الأموال ذات المصدر غير المشروع أو لأغراض غير مشروعة.

172. يمكن الربط بين مواطن الضعف الخاصة بغسل الأموال والمجالات الأساسية التالية:

- المعاملات النقدية: تتلقى مكاتب الصرافة أحجام كبيرة من النقود، التي لا يمكن دائماً تتبع مصدرها، لإجراء المعاملات ما قد يجذب المجرمين لإضفاء الشرعية على أموالهم التي تم الحصول عليها بشكل غير مشروع من خلال التقسيم إلى مبالغ أصغر.
- التحويلات المالية: تقوم شركات الصرافة بإجراء التحويلات المالية الدولية / المحلية وتنقل هذه التحويلات الأموال بشكل أسرع عبر البلدان مع عدم الكشف عن هوية الأشخاص، وبالتالي يصعب تتبع المصدر والوجهة النهائية للمال.
- شحن الأوراق النقدية: تقوم مكاتب الصرافة بتصدير واستيراد الأوراق النقدية من وإلى الدول الأجنبية حيث لا يتم تطبيق سقف للمعاملات، وفي هذه الحالات، يصبح تتبع مصادر أو أغراض المعاملات الأساسية صعباً جداً من الناحية العملية.
- ترتيبات التحويل: تستخدم مكاتب الصرافة بشكلٍ أساسي الخدمات المقدّمة من قبل مزوّدي خدمات التحويل العاملين في دول أجنبية حيث أن بعض هذه الدول قد لا تتمتّع بالإطار التنظيمي أو الضوابط المناسبة.
- معاملات الطرف الثالث: تقوم شركات الصرافة بإجراء معاملات طرف ثالث وقد تصبح هذه المعاملات معقدة حيث قد يتم إخفاء العميل الفعلي/ المستفيد الحقيقي للأموال في بعض الأحيان مما يؤدي إلى مشاكل جسيمة في الشفافية.
- العدد الكبير للمعاملات: تقوم مكاتب الصرافة بإجراء عدد كبير من المعاملات على أساس يومي، أحيانا من خلال فروعها المتعددة، وبالتالي يصبح الفصل بين المعاملات غير المشروعة لإبلاغ الجهات التنظيمية ووحدات المعلومات المالية أمرا صعباً.

• التقنيات الحديثة: يمكن للمنتجات والخدمات المتعلقة بأعمال التبادل القائمة على التقنيات المالية الجديدة أن تعرض أعمال مكاتب الصرافة لمخاطر غسل الأموال لأن هذه المنتجات قد تؤدي أحيانا إلى إخفاء الهوية.

173. بشكلٍ عام، يمكن استخدام قطاع الصرافة خلال أي مرحلة من مراحل غسل الأموال مثل الإيداع أو التمويه أو الدمج نظراً للاستخدام المفرط للنقد، وسرعة المعاملات، وحركة الأموال عبر الحدود، وسرية الهوية، والتعقيد، ومشاركة الأطراف الثالثة، وعدم وجود سقف للمعاملات في بعض المنتجات، وما إلى ذلك.

- قطاع التأمين:

174. يتماشى التصنيف الإجمالي لمخاطر قطاع التأمين بالمتوسطة مع خصاص هذا القطاع في دولة الإمارات. وقد تم تصنيف المخاطر المتأصلة لقطاع التأمين على أنها متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار السبل المحدودة التي تسمح باستغلال هذا القطاع لأغراض غسل الأموال، وقد عكس تصنيف المخاطر الأمر نفسه.

175. هناك عدد قليل من المجالات الأساسية التي تؤثر في تقييم مخاطر غسل الأموال وهي:
- توفير منتجات التأمين على الحياة.
- إمكانية سداد أقساط التأمين نقدا.
- فهم الطرف المؤمن عليه من حيث تدابير "اعرف عميلك" ومخاطر السمعة (من خلال أدوات فحص الأسماء المناسبة).

176. يتحول تقييم المخاطر عند التطرّق إلى مجال العقوبات المالية المستهدفة والاحتيال حيث تكون المخاطر أعلى بسبب عمليات الاحتيال التأمينية السائدة، في منتجات التأمين التجارية (خاصة البحرية)، واستخدام منتجات التأمين من قبل الأطراف الخاضعة للعقوبات لتوجيه القيمة إلى الأطراف ذات الصلة.

177. ويشير تقييم فعالية الرقابة في قطاع التأمين إلى ضرورة زيادة تعزيز الضوابط. وتُعكس هذه النتيجة بشكل مناسب في تصنيف الفعالية بـ"فعالة جزئيا" في نموذج تقييم المخاطر المستخدم.

- قطاع مزوّدي خدمات الحوالة المسجّلين:

178. يتماشى التصنيف الإجمالي لمخاطر قطاع مزوّدي خدمات الحوالة المسجلين بالمرتفعة مع خصائص القطاع في دولة الإمارات. إنّ تصنيف المخاطر المتأصلة في قطاع مزوّدي خدمات الحوالة المسجلين هو "مرتفعة" بسبب عوامل متعددة مثل التعامل مع القطاعات عالية المخاطر (العقارات وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة). علاوة على ذلك، يرتبط قطاع مزوّدي خدمات الحوالة المسجلين بالعملاء المعرضين لمخاطر عالية مثل الأشخاص المنكشفين سياسياً والعملاء غير المقيمين. إنّ تقييم المخاطر وتدابير العناية الواجبة وتدابير إعرف عميلك وتقييم مخاطر العملاء والعناية الواجبة المعززة، وإطار المراقبة والإبلاغ والضوابط المرتبطة بالعقوبات المالية المستهدفة وحفظ السجلات على مستوى القطاع كلّها بحاجة أيضا للمزيد من التحسين والفعالية. بالتالي، إن تقييم الرقابة على القطاع هو جزء من التدخل الرقابي وفهم القطاع. تم تقييم الضوابط على أنها "فعالة جزئيا".

179. بالنسبة للمخاطر المتبقية، ينتج عن تصنيف المخاطر المتأصلة بـ"مرتفعة" مع تصنيف فعالية الرقابة بـ"فعالة جزئيا" تصنيف المخاطر المتبقية بـ"مرتفعة" لمزوّدي خدمات الحوالة المسجلين. كما هو الحال، لا يزال تصنيف المخاطر المتبقية لهذا القطاع كما هو مع تقييم المخاطر الوطنية في الدولة بسبب المخاطر المتأصلة العالية والضوابط الفعالة جزئيا.

- قطاع شركات التمويل:

180. يتماشى التصنيف العام للمخاطر بـ"متوسطة" لقطاع شركات التمويل مع خصائص القطاع في الدولة. فقطاع شركات التمويل في دولة الإمارات صغير نسبياً، مقارنة بالقطاعات المالية الرئيسية الأخرى العاملة في الدولة، كما أن تعرض القطاع للعملاء والمنتجات والمناطق الجغرافية وقنوات التسليم عالية المخاطر ضئيل.

181. بناءً على جدول المخاطر المتبقية المقدم في قسم المنهجية، فإن تصنيف المخاطر المتأصلة بـ"المتوسطة"، مع تصنيف فعالية الرقابة بـ"فعالة جزئيا"، يؤدّي إلى تصنيف مخاطر متبقية "متوسط" لقطاع شركات التمويل.

- قطاع الأوراق المالية:

182. يشمل هذا القطاع المؤسسات المالية التي تمارس الوظائف المختلفة من تداول الأوراق المالية وعقود السلع.

183. يحدد الجدول أدناه مستوى المخاطر المتبقية لكلّ فئة ضمن قطاع الأوراق المالية:

الجدول 1: مستوى المخاطر المتبقية في قطاع الأوراق المالية

القطاع الفرعي	المخاطر المتبقية
مؤسسات الأسواق والوسطاء	متوسط إلى مرتفع
إدارة الاستثمارات	متوسط
شركات الفوركس	متوسط إلى مرتفع
المستشارون والمروّجون	متوسط

184. يحافظ قطاع الأوراق المالية على تصنيف مخاطر يتراوح بين متوسط ومتوسط إلى مرتفع. يعتمد التصنيف العام للبر الرئيسي على حجم القطاع وطبيعة الأعمال وتصنيف العملاء بما في ذلك الأشخاص المنكشفين سياساً وزيادة عدد العملاء والمعاملات ومتانة السياسات والإجراءات وفعالية وظيفة الامتثال.

185. تشكّل مؤسسات الأسواق والوسطاء جوهر قطاع الأوراق المالية ويساهمون معا في حجم التداول الكامل في البورصات.

186. يُعد قطاع إدارة الاستثمار هو الخيار الرئيسي للاستثمارات والادخار من قبل المستثمرين، خاصة وأن عدداً كبيراً من السكان هم من الأجانب، فهم يستخدمون الأموال الموجودة في بلدانهم الأصلية لحفظ مدخراتهم. ونظرا لاتباع هذا القطاع الفرعي المعايير العالمية وكونه يضم في الغالب شركات دولية، تم تصنيف المخاطر المتبقية فيه بمتوسطة.

187. لا تمارس الشركات الاستشارية نشاطا قائما على التمويل وهي أكثر اهتماما بالبحث والتخطيط المالي، وبالتالي فهي منخفضة الأهمية من منظور مكافحة غسل الأموال وهي القطاع الفرعي الأقل خطورة.

188. بدأ الترخص لشركات الفوركس حديثا نسبيا. إن أحجام التداول في هذا القطاع الفرعي مرتفعة، والمستثمرون فيه يستثمرون على المدى القصير، والمنافسة فيه عالية، مما سيؤدي إلى اهتمام رقابي أكبر على هذه الشركات وتخصيص موارد أكثر لهذا الغرض.

• المناطق الحرة المالية

- سوق أبوظبي العالمي (ADGM)

189. سوق أبوظبي العالمي هو مركز مالي دولي ومنطقة حرة مالية في إمارة أبوظبي. تأسس سوق أبوظبي العالمي بموجب القانون الاتحادي رقم (8) لسنة 2004، والمرسوم الاتحادي رقم (15) لسنة 2013، وقرار مجلس الوزراء رقم (4) لسنة 2013، وقانون أبوظبي رقم (4) لسنة 2013. لدى سوق أبوظبي العالمي نظامه القانوني المدني والتجاري الخاص به، الذي يطبق بشكل مباشر القانون العام الإنجليزي، ضمن المنطقة الجغرافية المحددة للمنطقة الحرة. لدى سوق أبوظبي العالمي أيضا مسجل شركات مستقل وجهة منظمة للخدمات المالية ومحاكم مستقلة.

190. تتولى سلطة تنظيم الخدمات المالية مسؤولية تنظيم الخدمات المالية والأنشطة ذات الصلة داخل سوق أبوظبي العالمي وإليه، وقد لوائح الخدمات المالية والأسواق المالية لعام 2015 على أهدافها القانونية. كما تشكّل السلطة تنظيم الخدمات المالية السلطة المختصة في سوق أبوظبي العالمي المسؤولة عن مراقبة الامتثال لجهة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار بين المؤسسات المالية. ومن السمات المميزة للنظام المالي لسوق أبوظبي العالمي عدم وجود معاملات نقدية، مما يقلل بشكل كبير من مخاطر غسل الأموال ويعزز بيئة أكثر أمانا وشفافية في جميع القطاعات التي تم تقييمها في هذا التقرير.

- المصارف

191. يتكون القطاع المصرفي في سوق أبوظبي العالمي في الغالب من كيانات مصرفية للشركات، تقدم مجموعة من الخدمات المالية المصممة بشكل أساسي للشركات الكبيرة والعملاء من المؤسسات، مع وجود محدود لبعض الخدمات المصرفية الخاصة. ويُعتبر نطاق الخدمات المعروضة في هذا القطاع ضيّقاً نسبياً وواضحاً. ويظهر القطاع المصرفي مستوى امتثال قوي بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تطبيق الضوابط القوية وتدابير التخفيف من المخاطر. وقد ساهمت هذه العوامل وغيرها في تصنيف مخاطر القطاع بمتوسطة.

- مزوّدو خدمات تحويل الأموال أو القيمة

192. على الرغم من أنّ عدد المؤسسات المالية المرخص لها بممارسة أنشطة تحويل الأموال أو القيمة قد يكون منخفضا نسبيا عند مقارنته بالقطاعات الأخرى في سوق أبوظبي العالمي أو قطاع تحويل الأموال في دولة الإمارات، إلا أن هذا القطاع هو الأكبر في سوق أبوظبي العالمي من حيث قاعدة العملاء. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى عدد المؤسسات المالية ضمن هذه الفئة المصرح لها بالتعامل مع العملاء الأفراد. بالنسبة لقطاع مزوّدي خدمات تحويل الأموال، تعتبر فعالية المراقبة غير فعالة جزئيا. ويرجع ذلك أساساً إلى أوجه القصور والمخالفات لمتطلبات مكافحة غسل الأموال التي حددها سوق أبوظبي العالمي. هناك العديد من العوامل الرئيسية، بما في ذلك قاعدة العملاء المتنوعة، والتعرض الجغرافي الواسع، والمجموعة الواسعة من الخدمات المقدّمة، وتاريخ من التدابير الرقابية والإجراءات التنظيمية السابقة، والوتيرة السريعة للمعاملات، وطرق

قبول العملاء عن بعد وغير وجها لوجه، والاعتماد المتزايد على التقنية المتقدمة. يعتبر التصنيف العام لمخاطر قطاع مزوّدي خدمات تحويل الأموال والقيمة متوسط إلى مرتفع.

- شركات التأمين

193. يتكون قطاع التأمين في سوق أبوظبي العالمي بشكل أساسي من شركات التأمين التابعة والوسطاء التابعين، مع التركيز بشكل أساسي على إعادة التأمين. ووفقاً للتقييم الأخير لضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الإرهاب في قطاع التأمين في سوق أبوظبي العالمي، فإن الضوابط فعالة إلى حد كبير. ويتم إنشاء الشركات في هذا القطاع بشكل أساسي لتقديم تغطية إعادة التأمين لمجموعتها أو الكيانات التابعة لها. حتى الآن، تم إنشاء جميع الشركات التابعة في سوق أبوظبي العالمي من قبل كيانات ذات صلة بحكومة دولة الإمارات. لذلك، فإن المخاطر ضمن قطاع التأمين في سوق أبوظبي العالمي تُعتبر منخفضة.

- مدراء الأصول والثروات

194. يبرز قطاع الأوراق المالية في سوق أبوظبي العالمي كأكبر قطاع من حيث عدد الجهات المرخصة العاملة فيه. وتماشيا مع أهداف أبوظبي الرامية إلى ترسيخ مكانتها كمركز عالمي رائد لأسواق رأس المال في المنطقة، يظل سوق أبوظبي العالمي ملتزما بمواصلة تطوير وتعزيز هذا القطاع. نظرا لمجموعة متنوعة من نماذج الأعمال في هذا القطاع، يتم تقسيم الكيانات المرخصة إلى أربعة قطاعات فرعية بحسب نشاطها العملي: مدراء الأصول والثروة والمستشارون الماليون والقائمون بالترتيبات، والوكلاء والوسطاء والأمناء. ويسمح هذا التصنيف بتقييم أكثر دقّةً وفهماً للمخاطر الخاصة المرتبطة بأنشطة كل قطاع فرعي.

195. تم تصنيف المخاطر الإجمالية لقطاع الأوراق المالية في سوق أبوظبي العالمي بأنها "متوسطة". ويأتي هذا التصنيف على أساس تحليل شامل يتضمن 3 مكونات أساسية: تقييم التهديدات، وتقييم الثغرات الأمنية، وتقييم الضوابط. وقد تم تقييم كل عنصر من هذه المكونات عبر مختلف القطاعات الفرعية في قطاع الأوراق المالية، مما يساهم في الملف العام لمخاطر القطاع. يسلط الجدول التالي الضوء على التصنيف العام لمختلف القطاعات الفرعية ضمن قطاع الأوراق المالية:

الجدول 2: المخاطر المتبقية / القطاع الفرعي	
القطاع الفرعي	المخاطر المتبقية
مدراء الأصول والثروة	متوسط
المستشارون الماليون والقائمون بالترتيبات	منخفض
الوكلاء والوسطاء	متوسط إلى منخفض
الأمناء	متوسط

الوكلاء والوسطاء:

196. يتميّز قطاع الوكلاء والوسطاء الفرعي في سوق أبوظبي العالمي بمجموعة واسعة من المنتجات والخدمات، بما في ذلك المنتجات التي يمكن اعتبارها محفوفة بالمخاطر من حيث الناحية مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتُعتبر العروض التي يقدّمها القطاع جذابة بشكل خاص للعملاء المشاركين في أنشطة مختلفة، مثل التداول المادي وتجارة المعادن الثمينة مثل الذهب، التي تنطوي على مخاطر مرتفعة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب. بالنسبة لقطاع الوكلاء والوسطاء، تعتبر فعالية الضوابط غير فعالة جزئياً. وتعتبر مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الإجمالية لقطاع الوكلاء والوسطاء في سوق أبوظبي العالمي متوسطة إلى مرتفعة.

- الأمناء

197. كشفت مراجعة لضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات المالية المستهدفة في قطاع أمناء الحفظ الفرعي أن العديد من الكيانات المرخصة قد نفذت تدابير قوية لمكافحة الجرائم المالية. ويقدر التصنيف العام للمخاطر لقطاع الأمناء على أنه متوسط.

- مركز دبي المالي العالمي

198. إن مركز دبي المالي العالمي هو مركز مالي دولي موجود في دبي يستضيف أكثر من 2000 شركة مسجّلة مالية وغير مالية.

199. سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة المسؤولة عن تنظيم الخدمات المالية والأنشطة المرتبطة بها في مركز دبي المالي العالمي ومنه. وهي السلطة المختصة في المركز في مجال الرقابة على المؤسسات المالية لجهة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات المالية المستهدفة.

- البنوك

200. تم تصنيف المخاطر المتبقية للقطاع المصرفي في مركز دبي المالي العالمي بالمتوسطة، إذ لا يوجد في المركز حالياً لا يوجد في مركز دبي المالي العالمي حاليا أي مؤسسات محلية ناشئة تأخذ الودائع وجميع المؤسسات المرخصة لأخذ الودائع هي إما فروع أو شركات تابعة لبنوك موجودة مقرها في دول أجنبية. بالإضافة إلى ذلك، لا يُستخدم النقد في مركز دبي المالي العالمي ولا يقدم القطاع خدمات مصرفية للأفراد. بناء على تقييم سلطة دبي للخدمات المالية، تم تقييم مواطن الضعف المتأصلة في القطاع المصرفي على أنها متوسطة إلى مرتفعة وجودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال في القطاع على أنها متوسطة إلى مرتفعة.

201. يخضع قطاع التأمين في مركز دبي المالي العالمي لقيود القانون الاتحادي التي تحد من إجراء التأمين في الدولة إلى إعادة التأمين. نتيجة لذلك، تقتصر شركات التأمين التي تتخذ من مركز دبي المالي العالمي مقرا لها على التفاعل مع شركات التأمين على الحياة والتأمين على غير الحياة الأخرى العاملة في الدولة. وقد تم تصنيف المخاطر المتبقية في هذا القطاع بالمتوسطة إلى منخفضة. بناء على تقييم سلطة دبي للخدمات المالية، تم تقييم مواطن الضعف المتأصلة في قطاع التأمين على أنها متوسطة إلى منخفضة. وتم تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال في القطاع على أنها متوسطة إلى مرتفعة.

- مزوّدو خدمات تحويل المال والقيمة

202. في أبريل 2020، وسعت سلطة دبي للخدمات المالية أنشطتها المسموح بها من خلال تقديم نظام شامل للخدمات المالية. من المهم ملاحظة أنع لا يمكن لشركات الخدمات المالية العاملة أو التي ستعمل في مركز دبي المالي العالمي أو منه قبول النقد ويجب أن تأتي جميع الأموال من مؤسسات خاضعة للتنظيم (مثل البنوك).

203. تم تصنيف المخاطر المتبقية لقطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي على أنها متوسطة. وبناء على تقييم سلطة دبي للخدمات المالية، إنّ درجة مواطن الضعف المتأصلة في قطاع الخدمات المالية هي متوسطة فيما تم تقييم جودة الضوابط الإجمالية لمكافحة غسل الأموال في القطاع على أنها متوسطة.

- الأوراق المالية

204. يُعتبر قطاع الأوراق المالية في مركز دبي المالي العالمي كبيراً من حيث عدد المؤسسات المالية. ونظرا لحجمه، قسمت سلطة دبي للخدمات المالية القطاع إلى خمس قطاعات فرعية هي الوساطة وإدارة الثروات والتمويل الجماعي والاستشارات والترتيب والمكاتب التمثيلية. تُعتبر المخاطر المتبقية الإجمالية متوسطة. وقد تم تقييم مواطن الضعف المتأصلة في قطاع الأوراق المالية على أنها متوسطة إلى عالية والجودة الإجمالية لضوابط مكافحة غسل الأموال في القطاع على أنها متوسطة إلى عالية.

205. ولكن نظراً للخصائص الفردية لكلّ قطاع فرعي، أخذ تقييم سلطة دبي للخدمات المالية بعين الاعتبار مواطن الضعف المتأصلة وتقييم الضوابط والمخاطر المتبقية لكلّ قطاع فرعي. وأتت نتيجة هذا التقييم كالتالي:

الجدول 3: المخاطر المتبقية / القطاع الفرعي

القطاع الفرعي	المخاطر المتبقية
الوساطة	متوسط
إدارة الثروة	متوسط
التمويل الجماعي	متوسط
الاستشارات والترتيبات	متوسط إلى منخفض
المكاتب التمثيلية	منخفض

4.1.3.2 قطاع الأصول الافتراضية[19]

206. تمتلك دولة الإمارات تحتية تكنولوجية متقدمة تدعم نمو الابتكار المالي والتكنولوجيا. وفي الوقت الذي تدرك فيه الجهات المعنية المخاطر المرتبطة بالأصول الافتراضية، فقد عملت على فهم القطاع والتخفيف من المخاطر نظرا للتطورات العالمية والدور المتزايد لهذه الأدوات المالية المبتكرة في تعزيز النمو الاقتصادي وكفاءة القطاع المالي.

207. تم تقييم دولة الإمارات على أنها تتعرض بشكلٍ مرتفع لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في قطاع الأصول الافتراضية. ويشمل ذلك مجموعة من المخاطر عبر الخدمات المختلفة مثل أمناء الأصول الافتراضية ومنصات التداول والوسطاء. وتشمل التهديدات الرئيسية الهجمات الإلكترونية على شبكات البلوكشين، واستخدام الأصول الافتراضية من قبل الشبكات الإجرامية الدولية، والثغرات التنظيمية التي تقلل من فعالية أنشطة الرقابة، والمخاطر الجغرافية من المعاملات المبسطة عبر الحدود. إضافةً إلى ذلك، إنّ مخاطر البنى التحتية المرتبطة بالعقود الذكية (مثل البرمجيات الخبيثة وسرقة البيانات) تشكّل تحدياً مهماً لتكنولوجيا الأصول الافتراضية. تجدون أدناه جدولًا يشير إلى فئات وأعداد مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية المرخّصين في دولة الإمارات.

الجدول 4: عدد مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية المرخصين في دولة الإمارات

فئة الكيان مزود الخدمة	العدد
تم إصدار الإقرار بالطلب	133
شهادة عدم ممانعة بتداول الأصول الافتراضية	164
شهادة عدم ممانعة باستخدام تكنولوجيا السجل الموزّع [DLT]	115
مزودو خدمات الأصول الافتراضية المرخصون في الدولة	23
المكاتب التمثيلية	قليل

208. للتخفيف من هذه المخاطر، طبّقت دولة الإمارات أطراً تنظيمية قوية من خلال قرارات مجلس الوزراء المختلفة وصلاحيات الجهات الرقابية. وقد تم تعزيز عمليات اعرف عميلك ومكافحة غسل الأموال، والامتثال الصارم للعقوبات الدولية، وآليات قوية لتبادل المعلومات لمكافحة هذه التهديدات. علاوة على ذلك، هناك تركيز على حماية المستثمرين من خلال برامج التوعية وتعزيز التكنولوجيا والبنية التحتية للأمن السيبراني.

209. تشمل التحسينات المستقبلية تعزيز التنظيم والامتثال لمعالجة المخاطر الناشئة، وتعزيز إجراءات "اعرف عميلك" ومكافحة غسل الأموال، وتحسين التعاون الدولي لمكافحة التهديدات العابرة للحدود، وفرض معايير صارمة لحماية البيانات من أجل حماية معلومات العملاء. من خلال معالجة هذه المجالات، يمكن لدولة الإمارات تعزيز دفاعاتها ضد إساءة استخدام الأصول الافتراضية وتحسين أمن وسلامة أنظمتها المالية.

- **الخلاصة والخطوات التالية:**

210. بشكلٍ عام، تتطلب الطبيعة المتنوعة لمواطن الضعف تجاه غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات المالية في دولة الإمارات اليقظة المستمرة والأطر التنظيمية المعززة وتدابير الامتثال القوية للتخفيف من هذه المخاطر بشكل فعال.

(19) بما في ذلك كافة فئات الخدمات المالية التي يغطّيها هذا المستند والتي قد تتفاعل مع الأصول الافتراضية أو التي يتم تسهيلها باستخدام الأصول الافتراضي.

211. لقد طبّقت دولة الإمارات تدابير تخفيفية شاملة لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتشمل هذه التدابير خطة رقابية قائمة على المخاطر، ومراجعات مواضيعية للمخاطر الناشئة، وورش عمل وتوعية وإرشادات حول المجالات الرئيسية، وآلية قوية للتغذية الراجعة من خلال وحدة المعلومات المالية.

212. تتبنّى الجهات الرقابية في دولة الإمارات نهجا قائما على المخاطر لتخصيص الموارد والانتباه وفقا للمخاطر المحددة. يسمح هذا النهج بتطوير وتنفيذ استراتيجيات رقابية تستفيد من عملية تقييم المخاطر، مما يضمن أن المجالات عالية الخطورة تحظى بالتركيز والتدخل المناسبين.

213. تجري الجهات الرقابية مراجعات مواضيعية لمعالجة مواضيع المخاطر الناشئة التي تم تحديدها من خلال عملية تقييم المخاطر. وتغطي هذه المراجعات مواضيع أساسيات مثل فحص قوائم العقوبات، والعقوبات المالية المستهدفة، وإدارة المعاملات النقدية، والأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، والتدابير المضادة بشأن الدول عالية المخاطر. والهدف من ذلك هو فهم وتقييم استراتيجيات التخفيف من المخاطر للقطاعات المعرضة لهذه المخاطر الناشئة.

214. تشارك جميع السلطات الرقابية بنشاط مع القطاع المالي من خلال ورش العمل وجلسات التوعية لتعزيز المعرفة والفهم للمخاطر الناشئة وتطورات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في عام 2023، تم إجراء أكثر من 37 جلسة توعية داخل المصرف المركزي للدولة وصلت إلى أكثر من 35,000 مشارك من القطاع الخاص. تغطي هذه الجلسات موضوعات مختلفة، بما في ذلك النهج القائم على المخاطر، ومتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والامتثال للعقوبات المالية المستهدفة، والاستفادة من أفضل الممارسات من مختلف الوكالات والسلطات الإشرافية.

215. تصدر الجهات الرقابية الإرشادات والتوجيهات بهدف تعزيز فهم القطاع والشفافية وذلك بناءً على نتائج تقييمات المخاطر القطاعية. وتوضح تلك المنشورات التوقعات التنظيمية وتساعد القطاعات الخاضعة للرقابة على الاستفادة من مزيد من الإرشادات حول متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأفضل الممارسات.

216. تم تقديم العديد من التوصيات لتعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في دولة الإمارات. وتشمل هذه المبادرات مواصلة تحسين فهم الجهات الرقابية لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإدخال التدريب على المستوى الوطني للجهات الرقابية والقطاع الخاص، ومراجعة الإطار القانوني لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي. وتركز التوصيات الأخرى على تحسين جمع البيانات لرصد مخاطر الاحتيال، وتكييف النهج الرقابي مع القطاعات عالية المخاطر، وتعزيز التواصل مع القطاعات من خلال التغذية الراجعة وتحليل الاتجاهات والإرشادات التفصيلية حول المؤشرات التحذيرية لغسل الأموال وعوامل الخطر.

217. عززت وحدة المعلومات المالية آليات التغذية الراجعة الخاصة بها لتحسين جودة تقارير المعاملات المشبوهة. منذ عام 2020، تقدم وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات ملاحظات ربع سنوية للجهات المبلغة، وتحدد أوجه القصور الشائعة وتوضح التوقعات. كما تنشر وحدة المعلومات المالية تقارير الاتجاهات والأنماط لزيادة الوعي حول أنماط الجرائم المالية وأفضل الممارسات. كما تؤدّي معايير التصفية الآلية إلى التحقق من صحة التقارير المقدمة، ويضمن التواصل المستمر مع الجهات المبلغة التوضيح والتحسين. وبالإضافة إلى ذلك، تراقب وحدة المعلومات المالية مستويات الإبلاغ وتتواصل مع السلطات الرقابية لمعالجة أي أوجه قصور في عملية الإبلاغ.

218. نظراً للعوامل التي تميز النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة وترابطه العالمي، عززت وحدة المعلومات المالية تعاونها وتبادلها للمعلومات مع وحدات المالية الأجنبية، لا سيما مع تلك التي لديها أهمية استراتيجية، وفقا لنهج قائم على المخاطر.

4.1.3.3 المهن والأعمال غير المالية المحددة:

219. يُعتبر قطاع المهن والأعمال غير المالية المحددة في دولة الإمارات كبيراً ومتنوعاً، حيث تقوم 4 جهات رقابية بالإشراف على حوالي 16,000 شركة، تعمل الغالبية العظمى منها في البر الرئيسي والمناطق الحرة التجارية، حيث تمارس وزارة الاقتصاد الرقابة على 96% من إجمالي المهن والأعمال غير المالية المحددة ووزارة العدل على 2% منها. ويمثل عدد الأعمال

والمهن غير المالية المحددة العاملة في المناطق الحرة المالية حوالي 2% من إجمالي القطاع الخاضع للرقابة وهي تخضع لرقابة مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي.

- **المهن والأعمال غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة وزارة الاقتصاد**

تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة

220. يُعدّ قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة أكبر مساهم في التجارة غير النفطية للدولة ويعتبر أكبر قطاع بين الأعمال والمهن غير المالية المحددة العاملة في دولة الإمارات. تعمل الغالبية العظمى من هذه الشركات (حوالي 99.4%) في البر الرئيسي والمناطق الحرة التجارية وتمارس الرقابة عليها وزارة الاقتصاد. يقع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في المناطق الحرة المالية تحت إشراف هيئة تنظيم الخدمات المالية في سوق أبوظبي العالمي وسلطة تنظيم الخدمات المالية في دبي، وهي في الأساس متاجر بيع بالتجزئة.

221. تُصنَّف مخاطر غسل الأموال في قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في دولة الإمارات على أنها متوسطة إلى مرتفعة ويتعرض القطاع لمخاطر غسل الأموال في البرّ الرئيسي والمناطق الحرة التجارية بشكلٍ خاص نظراً لطبيعة المعاملات النقدية وتفادي المخاطر الذي تطبّقه بعض المؤسسات المالية والتسجيل غير الموحد. من ناحية أخرى، ليس هناك أي إثبات يظهر أنّه قد تم استغلال القطاع لأغراض تمويل الإرهاب.

222. إن قطاع تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في المناطق الحرة المالية صغير نسبياً مقارنة بالبر الرئيسي ويتألف بشكل أساسي من بائعي التجزئة للجمهور. وبالنظر إلى هذه الخصائص لتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة، تم تقييم المخاطر المتبقية للقطاع في المناطق الحرة المالية على أنها متوسطة. فيما تم تقييم مواطن الضعف المتأصلة في القطاع على أنها متوسطة إلى مرتفعة، فيما تم تقييم جودة الضوابط العامة لمكافحة غسل الأموال في القطاع بأنها متوسطة.

الوكلاء والوسطاء العقاريون

223. يساهم القطاع العقاري بشكلٍ كبير في اقتصاد دولة الإمارات ويُعتبر قطاعاً جذاباً للاستثمار المحلي والأجنبي وخاصةً في إمارة دبي. إنّ القطاع العقاري هو ثاني أكثر قطاع من بين المهن والأعمال غير المالية المحددة العاملة في دولة الإمارات. تعمل الأكثرية العظمى من القطاع (حوالي 99.8%) في البرّ الرئيسي والمناطق الحرة التجارية وتخضع لرقابة وزارة الاقتصاد. فيما يُعتبر القطاع العقاري الخاضع لرقابة سوق أبوظبي العالم صغيراً ومعرّض بشكل صغير جداً لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. أمّا بالنسبة لمركز دبي المالي العالمي، فالقطاع العقاري غير ناشط في المركز.

224. تم تصنيف مخاطر غسل الأموال في القطاع العقاري في دولة الإمارات على أنها مرتفعة نظراً لقابليته للاستغلال من قبل المجرمين، وخاصة المتورطين في تجارة المخدرات. يعد هذا القطاع أكثر عرضة لغسل الأموال في البر الرئيسي والمناطق الحرة التجارية بسبب الطبيعة النقدية الكثيفة للمعاملات فيه، خاصة للعقارات الفاخرة عالية القيمة. ومن ناحية أخرى، لم تُسجّل أي حالات استغلال للقطاع العقاري في الدولة لتمويل الإرهاب.

225. يُعتبر القطاع العقاري في المناطق الحرة صغيراً نسبياً بالمقارنة مع البرّ الرئيسي. القطاع العقاري في المناطق الحرة صغير نسبيا مقارنة بالبر الرئيسي. على الرغم من تسجيل الشركات في المنطقة الحرة المالية، إلا أنه كان هناك نشاط محدود أو معدوم في القطاع العقاري خلال فترة التقييم. ومع ذلك، تم تقييم المخاطر المتبقية للقطاع العقاري على أنها متوسطة إلى منخفضة. ومواطن الضعف المتأصلة في القطاع العقاري على أنها متوسطة إلى مرتفعة، وجودة ضوابط مكافحة غسل الأموال بشكلٍ عام في القطاع على أنها متوسطة.

- مزوّدو الخدمات للشركات:

226. لقد أصبحت دولة الإمارات مركزاً للأعمال يجذب الكثير من الشركات العالمية وروّاد الأعمال. تعمل الغالبية العظمى من القطاع (حوالي 97.2%) في المناطق الحرة التجارية والبر الرئيسي، مع تركيز 70% منها في دبي والشارقة. لا يوجد مقدمو خدمات للصناديق الاستئمانية في البر الرئيسي ويخضع مقدمو خدمات الصناديق الاستئمانية في المناطق الحرة المالية للتنظيم ولا يتم تصنيفهم بموجب معايير الأعمال والمهن غير المالية المحددة.

227. تم تصنيف مخاطر غسل الأموال في قطاع مزوّدي الخدمات للشركات في دولة الإمارات بالمتوسطة. إذ يمكن استغلال الخدمات التي يقدّمها هؤلاء المزوّدون لتسهيل إخفاء هوية المستفيد الحقيقي أو لتحويل الأموال إلى مواقع خارج الدولة. وتعي دولة الإمارات التحديات المرتبطة بشفافية المستفيد الحقيقي وقد طبّقت وما زالت تطبّق التدابير المعززة من أجل حماية النظام من الاستغلال. من ناحية أخرى، لا تشير أي أدلة إلى استغلال هذا القطاع لأغراض تمويل الإرهاب.

228. إنّ قطاع مزوّدي الخدمات للشركات في المناطق الحرة المالية هو صغير نسبياً بالمقارنة مع البرّ الرئيسي وهو محدود بالخدمات الخاصة بالشركات. وتندرج أنشطة مقدمي خدمات الصناديق الاستئمانية ضمن منظومة الخدمات المالية (وتطبق عليها متطلبات السلوك والالتزامات الاحترازية) ، وبالتالي ، لا يتم تصنيفها على أنها من الأعمال والمهن غير المالية المحددة. تم تقييم المخاطر المتبقية لقطاع مزوّدي الخدمات للشركات على أنها متوسطة ومواطن الضعف المتأصلة في القطاع على أنها متوسطة وجودة ضوابط مكافحة غسل الأموال بشكلٍ عام على أنها متوسطة إلى مرتفعة.

قطاع المحاسبة والتدقيق

229. يشهد قطاع التدقيق والمحاسبة في دولة الإمارات نمواً كبيراً، نظرا لدوره المحوري في تنظيم قطاع الأعمال في الدولة وتطوير نظام حوكمة الشركات من أجل توفير بيئة أعمال آمنة وجذابة للاستثمار. وتعمل الغالبية العظمى من القطاع (حوالي 97.6%) في المناطق الحرة التجارية والبرّ الرئيسي. ويعمل حوالي 85% من القطاع في دبي وأبوظبي والشارقة.

230. تم تصنيف مخاطر غسل الأموال في قطاع التدقيق والمحاسبة في دولة الإمارات على أنها متوسطة إلى منخفضة بما أنّه ليس هناك أي أدلّة تظهر استغلال هذا القطاع لأغراض غسل الأموال، أو أي جرائم أصلية لغسل الأموال. إلا أنه ما زال هناك عدة مواطن ضعف موجودة ضمن الخدمات التي يقدّمها القطاع، ما يؤدّي إلى توصية بإبقاء القطاع قيد المراقبة المستمرّة.

231. يُعتبر قطاع التدقيق والمحاسبة في المناطق الحرة صغيراً نسبياً مقارنة بالبر الرئيسي. وقد تم تقييم المخاطر المتبقية في القطاع على أنها متوسطة إلى منخفضة ومواطن الضعف المتأصلة على أنها متوسطة ودرجة ضوابط مكافحة غسل الأموال الإجمالية على أنها متوسطة.

المهن والأعمال غير المالية المحددة الخاضعة لرقابة وزارة العدل

- قطاع المحامين والمهنيين القانونيين

232. إنّ وزارة العدل هي الجهة الرقابية المسؤولة عن المحامين والمهنيين القانونيين على كافة أراضي الدولة، إلا أنّ كلّ من سوق أبوظبي العالمي ومركز دبي المالية العالمي قد وقّعا على اتفاقيات تفويض لممارسة الرقابة على القطاع القانوني نيابةً عن الوزارة في المناطق الحرة المالية. تعمل حوالي 67% من مؤسسات القطاع في البرّ الرئيسي فيما الباقي منها يعمل في المناطق الحرة المالية.

233. تم تصنيف مخاطر غسل الأموال في قطاع شركات المحاماة والاستشارات القانونية على أنها متوسطة إلى منخفضة في ظلّ عدم وجود أي إثبات على استغلال القطاع لأغراض غسل الأموال أو أي جرائم أصلية لغسل الأموال. ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من مواطن الضعف في القطاع، ما يشير إلى ضرورة إبقاء هذا القطاع تحت المراقبة المستمرة، على سبيل المثال في حالة المحامين المشاركين في المعاملات العقارية فقد يسهلون غسل الأموال من خلال مساعدة العملاء على شراء العقارات بأموال تم الحصول عليها بشكل غير قانوني وإخفاء المستفيد الحقيقي من خلال الترتيبات الإسمية أو الشركات الوهمية من خلال إنشاء هيكليات الشركات المعقّدة أو الصناديق الاستئمانية.

234. تم تقييم المخاطر المتبقية للقطاع القانوني في المناطق الحرة على أنها متوسطة إلى منخفضة ومواطن الضعف المتأصلة على أنها متوسطة، جودة ضوابط مكافحة غسل الأموال بالمتوسطة.

- كتاب العدل

• ليس هناك أي حالات تشير إلى استغلال قطاع كتاب العدل في دولة الإمارات لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، ولا يسمح لهم القانون (المرسوم بقانون اتحادي رقم 20 لسنة 2022 بتنظيم مهنة كاتب العدل) بإعداد أو تنفيذ المعاملات لعملائهم فيما يتعلق بالأنشطة المذكورة في التوصية 22 من قبل مجموعة العمل المالي. نتيجة لذلك، لا يتم تصنيف كتاب العدل تحت الأعمال والمهن غير المالية المحددة في البلاد.

الأعمال والمهن غير المالية المحددة تحت إشراف الهيئة العامة لتنظيم الألعاب التجارية:

• القطاعات الأخرى المُحتملة تحت المهن والأعمال غير المالية المحددة

- أنشطة الألعاب التجارية

235. أنشأت دولة الإمارات هيئة تنظيمية جديدة تسمى الهيئة العامة لتنظيم الألعاب التجارية (GCGRA) في سبتمبر 2023، وهي مسؤولة عن تنظيم أنشطة الألعاب التجارية في الدولة وترخيصها والإشراف عليها. ومع ذلك، في وقت التقرير، لم يكن من الواضح ما إذا كان هناك أي ترخيص صادر للكازينوهات، كما أن القطاع لم يتم تصنيفه بعد على أنه من الأعمال والمهن غير المالية المحددة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. لذلك لم يتم تقييم قطاع الكازينوهات في هذا التقرير.

236. تحتاج دولة الإمارات إلى تطوير وتنفيذ إطار تنظيمي ورقابي قوي لأنشطة الكازينوهات بما يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي وأفضل الممارسات العالمية في مكافحة الجرائم المالية.

- السلع الفارهة

237. تظهر بعض الأدلة أنه تم استغلال سوق السلع الفارهة وخاصةً السيارات واليخوت في بعض قضايا غسل الأموال. وأشارت هذه النتائج إلى ضرورة تعزيز تدابير المراقبة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التحليل والأدلة للنظر فيما إذا كان يمكن اعتبار هذا النمط اتجاها ناشئا وما إذا كان ينبغي إخضاع هذه الأنشطة والقطاعات لإطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• الخلاصة والخطوات التالية:

238. لدى الأعمال والمهن غير المالية المحددة دور مهم في اقتصاد دولة الإمارات وهي تتعرض للمخاطر، مما يستلزم تغطيتها بموجب تنظيمات قوية وإطار رقابي قوي لضمان الامتثال لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وإدراكا لأهميتها ومخاطرها، صنفت دولة الإمارات الأعمال والمهن غير المالية المحددة كقطاع منظم بالكامل بموجب قوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وهي خطوة تسلط الضوء على التزام الدولة بالتخفيف من حدة الجرائم المالية. وبرزت وزارة الاقتصاد ووزارة العدل كجهتين رئيسيين للرقابة والتنظيم، مما يضمن توافق الأعمال والمهن غير المالية المحددة مع معايير الامتثال الوطنية والدولية.

239. على الجهات الرقابية على الأعمال والمهن غير المالية المحددة تعزيز الوعي بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال عقد المزيد من الاجتماعات والدورات التدريبية مع ممثلي القطاع والتعاون بشكل أكبر مع القطاع من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

240. على الجهات الرقابية على المهن والأعمال غير المالية المحددة الاستمرار في نشر الوعي حول فهمها للالتزامات المنصوص عليها في القانون واللائحة التنفيذية، مع التركيز بشكل خاص على رفع جودة وكمية تقارير المعاملات/الأنشطة المشبوهة.

241. حدد التقييم الوطني للمخاطر بعض الصناعات ضمن المهن والأعمال غير المالية المحددة على أنها معرّضة بشكلٍ خاص للجرائم المالية. إذ أشار التقييم الوطني إلى تجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والوسطاء والوكلاء العقاريين كمجالات معرّضة بشكلٍ أكبر لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويجب على السلطات الرقابية المختصة تكثيف جهودها الرقابية، مع التركيز بشكل أكبر على هذه القطاعات نظرا للمخاطر الكبيرة التي تشكلها.

242. علاوةً على ذلك، كجزء من الموقف الوقائي والاستباقي للدولة، أنشأت الإمارات العربية المتحدة الهيئة العامة لتنظيم الألعاب التجارية في سبتمبر 2023. وهذه الهيئة مكلفة بتنظيم أنشطة الألعاب التجارية وترخيصها والرقابة

عليها. على الرغم من عدم وجود كازينوهات أو منصات للمقامرة عبر الإنترنت حاليا في الدولة، إلا أن إنشاء إطار مؤسسي وقانوني واضح يشكّل خطوة حكيمة في إدارة المخاطر المستقبلية المحتملة المرتبطة بهذا القطاع.

243. في الختام، إنّ جهود دولة الإمارات لتنظيم الأعمال والمهن غير المالية المحددة تؤكّد التزامها في الحفاظ على بيئة أعمال آمنة وممتثلة. من خلال تكثيف الرقابة وزيادة الوعي القطاعي وتنفيذ المبادرات الاستشرافية مثل الهيئة العامة لتنظيم الألعاب التجارية، تضمن دولة الإمارات التخفيف من المخاطر الحالية والناشئة بشكل فعال. ومع استمرار تطور المشهد التنظيمي، سيتم بلا شك اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز مكانة البلاد كدولة رائدة في الجهود العالمية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

• الأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية

244. في دولة الإمارات العربية المتحدة، يمكن تأسيس الأشخاص الاعتباريين في البر الرئيسي في كل إمارة وفي كل من المناطق الحرة التجارية والمالية. وينقسم مسجّلو الشركات في الدولة بين البر الرئيسي والمناطق الحرة التجارية والمناطق الحرة المالية. يلعب الأشخاص الاعتباريون والترتيبات القانونية دورا أساسياً في نمو الاقتصاد ويُعتبر هذا القطاع متنوعاً وكبيراً للغاية مع وجود حوالي 828 ألف شخص اعتباري، وتوزّع 73% منهم بين إمارتي دبي وأبو ظبي.

245. أجرت دولة الإمارات تقييما شاملًا للمخاطر المرتبطة بجميع أنواع الكيانات الاعتبارية في الدولة وكان تركيز تقييم المخاطر على التعرض لتهديدات غسل الأموال لكل نوع من الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية التي تم إنشاؤها في الدولة، وتحديد مواطن الضعف التي قد تعرّضها لإساءة الاستخدام من أجل غسل الأموال.

246. إنّ التصنيف العام لمخاطر غسل الأموال لدى الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية هو متوسط إلى مرتفع. ويُذكر أن النمط الأكثر ملاحظة هو إساءة الاستخدام المحتمل لأغراض غسل الأموال التي تنطوي على عمليات ومعاملات معقدة لإخفاء المستفيد الحقيقي النهائي واستخدام الترتيبات الإسمية.

247. وقد أشارت مواطن الضعف هذه إلى ضرورة تنفيذ العديد من التدابير التنظيمية وغير التنظيمية، بما في ذلك تعزيز الإطار القانوني، وتعزيز الرقابة والتنظيم، بما في ذلك عملية التفتيش الميداني والمكتبي، وترشيد وتقليل عدد مسجلي الشركات، وتعزيز الوعي والامتثال بين مسجلي الشركات، بما في ذلك واج ب الإبلاغ، وغيرها من المتطلبات. وأدت هذه التدابير أيضاً إلى زيادة جودة الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة إلى وحدة المعلومات المالية التي تنطوي على مسائل متعلقة بالمستفيد الحقيقي النهائي للكيانات الاعتبارية.

دراسة الحالة (8): المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي

في سبتمبر 2023، تلقى أحد مسجلي الشركات طلب تسجيل لشخص اعتباري ليعمل كشركة تجارة عامة وشركة تجارة إلكترونية. أثناء التحقق من الامتثال، تم العثور على تطابق محتمل مع المستفيد الحقيقي الذي حكم عليه بالسجن لمدة سبع سنوات بتهمة الاتجار بالمخدرات. بناء على المستندات المقدمة، أكد فريق الامتثال أن التطابق صحيح. بناءً عليه، اتخذت الهيئة الإجراءات التالية:

- اقترح فريق الامتثال على لجنة الامتثال رفض إنشاء الكيان، ووافقت اللجنة على المُقترح فتمّ رفض التسجيل رسميا.
- تمت إضافة جميع الأسماء ذات الصلة إلى قائمة التدقيق الداخلي.
- أضيفت جميع الأسماء ذات الصلة إلى قائمة التدقيق الخاصة بالسجل الاقتصادي الوطني.

دراسة الحالة (9): المعلومات لأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي

في أغسطس 2023، كانت تقوم إحدى المناطق الحرة

بإجراءات العناية الواجبة كجزء من قبول شركة إدارة استثمارات. اكتشف فريق الامتثال خلال العملية أخبار سلبية في وسائل الاعلام حول المساهمين في الشركة. بناء على مستندات الهوية المقدمة، تم التحقق من أن

لمطابقة صحيحة. وكان المساهم/المستفيد الحقيقي ووالده أيضا مساهمين في مؤسسة مالية في دولة أجنبية، وقد وجهت إليهما في السابق تهمة انتهاك القانون المصرفي وتزوير المستندات لجهة مخالفات في المعاملات المتعلقة بزيادة رأس مال تلك المؤسسة المالية. كان المساهمون الآخرون في الشركة X كلهم من أفراد العائلة الذين ورد أيضا في الأخبار أنهم يُحتمل أن يكونوا متورطين في المخطط. اتخذت الهيئة الإجراءات التالية:

- اقترح فريق الامتثال على لجنة الامتثال رفض إنشاء الكيان، ووافقت اللجنة على المُقترح فتمّ رفض التسجيل رسميا.
- تمت إضافة جميع الأسماء ذات الصلة إلى قائمة التدقيق الداخلي.
- أضيفت جميع الأسماء ذات الصلة إلى قائمة التدقيق الخاصة بالسجل الاقتصادي الوطني.
- تم إبلاغ وحدة المعلومات المالية بدولة الإمارات بعملية الرفض.

دراسة الحالة (10): المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي

في سبتمبر 2023، تلقى أحد مسجلي الشركات في الدولة طلباً بتأسيس شركة استشارات هندسية. في إطار عملية العناية الواجبة، قام فريق الامتثال بفحص أولي وكشف عن تطابق اسم المستفيد الحقيقي مع اسم شخص مقيم في دولة أجنبية يحمل جنسيتها. وأظهرت نتائج الفحص بأن هذا الشخص هو شخص منكشف سياسياً مع العديد من الادعاءات الحديثة بتورّطه بأعمال رشوة وفساد. وكشف تحقيق آخر أجراه المسجِّل عن اعتقال هذا الشخص في مارس 2023 بتهمة سوء السلوك المالي الذي تسبب في "أضرار جسيمة لخزينة الدولة" في دولته.

- بناءً عليه، اتخذت الهيئة الإجراءات التالية:
- اقترح فريق الامتثال على لجنة الامتثال رفض إنشاء الكيان، ووافقت اللجنة على المُقترح فتمّ رفض التسجيل رسميا.
- تمت إضافة جميع الأسماء ذات الصلة إلى قائمة التدقيق الداخلي.
- أضيفت جميع الأسماء ذات الصلة إلى قائمة التدقيق الخاصة بالسجل الاقتصادي الوطني.
- تم إبلاغ وحدة المعلومات المالية بدولة الإمارات بعملية الرفض.

4.2 تمويل الإرهاب

4.2.1 مخاطر تمويل الإرهاب في سياق دولة الإمارات

248. تم تقييم مستوى المخاطر المتبقية لتمويل الإرهاب في دولة الإمارات بمتوسط إلى مرتفع. ويأتي هذا التقييم نتيجة عملية تحليل منهجية تنظر في 4 فئات رئيسية وقد تم تحليل كل واحدة منها بشكلٍ معمّق عبر بُعدين أساسيين: "تهديدات تمويل الإرهاب" و"مواطن ضعف تمويل الإرهاب".

249. يشمل التحليل أيضاً أكثر من منظور لمخاطر تمويل الإرهاب مثل التمويل المحلي والخارج والوارد والعابر من أجل ضمان فحص معمّق للتهديدات كما ولمواطن الضعف.

250. تواجه دولة الإمارات مشهداً معقداً من حيث التهديدات الإرهابية، مع مستوى تهديد محلي متوسط وتهديدات متصاعدة عبر الحدود. هذا واتّسمت التدابير الاستخبارية وتدابير مكافحة الإرهاب الاستباقية لدولة الإمارات بالفعالية، حيث ساهمت في تصنيفها العالي في مجال الأمان على مؤشر الإرهاب العالمي. ومع ذلك، فإن الخطر المستمر الذي تمثله الجهات الفاعلة الخارجية، لا سيما في مناطق الصراع، يستلزم استمرار اليقظة واستراتيجيات دفاعية قوية.

251. تشكّل أنشطة تمويل الإرهاب مخاطر متوسطة إلى

مرتفعة ضمن دولة الإمارات مع مع توجيه الأموال من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك التبرعات (المرسلة إلى الخارج)، والشبكات المالية غير الرسمية. من عام 2019 إلى عام 2023، تم الإبلاغ عن بعض حالات تمويل الإرهاب، مما يسلط الضوء على هذا التحدي المستمر. ويتفاقم التهديد بسبب التنوع السكاني والانفتاح الاقتصادي في الدولة، ما قد يُستغلّ من قبل المنظمات الإرهابية لتسهيل التحويلات المالية غير المشروعة. تظل دولة الإمارات ملتزمة بمكافحة هذه التهديدات من خلال المراقبة الصارمة وجمع المعلومات الاستخباراتية وضوابط مكافحة تمويل الإرهاب من قبل السلطات الرقابية (بما في ذلك عمليات التفتيش الدورية على إجراءات وضوابط الكيانات الخاضعة للرقابة). بالإضافة إلى ذلك، في حالة حدوث مخالفات، يتم فرض العقوبات المناسبة من قبل الجهة الرقابية. وتتم معالجة أي أوجه قصور يتم تحديدها تتعلق بالعقوبات المالية المستهدفة بشكل منهجي من خلال خطط العمل التصحيحية أو خطط التخفيف من المخاطر والتعاون الدولي من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليميين.

252. تواجه دولة الإمارات تهديداً كبيراً جرّاء مكانتها كمركز مالي وتجاري كبير. كما أنّ الموقع المتميّز لدبي وأبوظبي على مؤشر المراكز المالية الدولية بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية لميناء جبل علي كمركز عالمي لإعادة الشحن، يسلّط الضوء على تأثير دولة الأمارات في مجال التمويل والشؤون اللوجستية على المستوى الدولي. إلا أنّ هذا التأثير الكبير يعرّض الدولة إلى مخاطر مرتفعة لأنشطة تمويل الإرهاب، بما أنّه يمكن استغلال تلك القنوات المالية والتجارية لأغراض غير مشروعة. كما أنّ النمو الكبير في عمليات إعادة التصدير يشدد على الحاجة للمراقبة اليقظة والتنظيم من أجل تفادي سوء الاستخدام من قبل المنظمات الإرهابية.

253. بالإضافة إلى ذلك، يشكّل توفير السلع والخدمات الاستراتيجية تهديداً كبيراً لتمويل الإرهاب. وعلى الرغم من التدابير التنظيمية الصارمة، لا يزال استخدام خدمات تحويل الأموال غير المنظمة والتلاعب بقطاع التجارة لأغراض تمويل الإرهاب قائماً.

254. لا بدّ أن تستمرّ دولة الإمارات في تعزيز تدقيقها في القنوات المالية، لا سيما في قطاعات مثل العقارات والقطاع غير الربحي، للتخفيف من هذه التهديدات. كما تتطلب التكتيكات المتطورة لممولي الإرهاب استراتيجية ديناميكية وقوية لمكافحة التمويل لحماية السلامة المالية للبلد وأمنه.

255. أنشأت دولة الإمارات إطاراً شاملًا لتعزيز الشفافية المالية وضمان الوصول بسهولة إلى معلومات الملكية الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي في الوقت المناسب بشكل مباشر أو عند الطلب. وتدعم هذه المبادرة السلطات المختصة في التحقيقات من خلال توفير مصادر معلومات مستقلة.

256. إنّ استغلال الأصول الافتراضية من قبل المجموعات الإرهابية هو مرتفع بشكلٍ ملحوظ، حيث تستفيد تلك الكيانات من سرية الهوية التي توفّرها العملات الافتراضية لتمويل أنشطتها بشكل سري. ويوفر عدم الاستقرار الإقليمي أرضاً خصبة لإساءة الاستخدام هذه، مما يجعله مجالا بالغ الأهمية لأجهزة الأمن العالمية. ومع ذلك، تراقب دولة الإمارات بنشاط الأساليب الاحتيالية التي يستخدمها مقدمو خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين وتفرض عمليات العناية الواجبة الشاملة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلّح. تشمل الجهود تحديد العملاء الذين يسعون باستمرار للحصول على خدمات من مقدمي الخدمات غير المرخصين، مما يساهم في استراتيجية تنظيمية ومراقبة قوية. لم يتم تحديد أي حالات إساءة استخدام في قطاعي الأصول الافتراضية/مزوّدي خدمات الأصول الافتراضية والتمويل الجماعي.

257. تماشياً مع الجهود الدولية، قامت دولة الإمارات بالمصادقة على اتفاقيات أساسية وطبّقت قرارات الأمم المتحدة التي تشمل العقوبات المالية ومنع توريد الأسلحة والسفر من أجل مكافحة الأنشطة غير القانونية. على الصعيد المحلي، أدت التشريعات الرادعة إلى تعزيز الأنشطة الرقابية، فيما زادت وحدة المعلومات المالية من مخرجات الاستخبارية حول تمويل الإرهاب. وتؤكد العقوبات المتناسبة على المخالفات المالية وورش العمل التدريبية المكثفة للموظفين التزام دولة الإمارات بالأمن المالي. وتدعم المراقبة الصارمة والإبلاغ الفوري عن الأنشطة المشبوهة هذه التدابير، مما يسلط الضوء على التزام دولة الإمارات بالحفاظ على النزاهة المالية

والمواءمة مع المعايير العالمية.

258. تم تقييم القطاع المصرفي في دولة الإمارات للأنماط والحالات المتعلقة باستغلال القطاع على أنه متوسط نظراً لقابليته للاستغلال، على الرغم من أهميته البالغة. وقد تم تحديد عدد محدود من حوادث تمويل الإرهاب في هذا القطاع. وبالنسبة لخدمات تحويل الأموال أو القيمة، فإن التقييم مرتفع، حيث كثيرا ما تستغل منظمات مختلفة هذا القطاع ويتم تحديده على أنه القناة المالية الأكثر استخداماً، مما يسلط الضوء على ضعفه الأساسي. وبالمثل، تم تصنيف قطاع الحوالة على أنه مهم بسبب استغلاله الكثيف، مما يجعله ثاني أكثر القنوات المالية استخداما بعد خدمات تحويل المال والقيمة، مما يشير إلى مخاطره ونقاط ضعفه المرتفعة. ويصنف الأشخاص الاعتباريون أيضا على أنهم مهمّون، مع وجود منظمات إرهابية قد تستغل القطاع للتمويل الذاتي، حيث تم تسجيل العديد من الحوادث من هذا النوع داخل الدولة ومعالجتها. تم تصنيف مواطن الضعف في قطاع النقل البحري للاستغلال على أنها مرتفعة بسبب استغلالها من قبل المنظمات الإرهابية ونظراً لتحديات الكشف وسط تبادل السلع على الصعيد العالمي.

دراسة الحالة (11): شركة خدمات تحويل أموال

في 24 فبراير 2021، أصدرت المحكمة حكماً مهماً بحقّ السيد X وشركائه، ما مثل لحظة مفصلية في مكافحة تمويل الإرهاب. أدين السيد X، وهو رجل أعمال له عمليات في الإمارات واليمن، بدعم منظمة إرهابية سرا تحت ستار الأنشطة التجارية المشروعة، إذ قام السيد X ، جنبا إلى جنب مع المدعى عليهم الآخرين السيد Y والسيد Z ، بتسهيل توفير أدوات الاتصال والموارد المالية والخدمات اللوجستية لدعم جماعة الحوثيين.

كشفت التحقيقات أن شركة السيد Xعملت كواجهة لنقل الأموال بين اليمن والإمارات، بمبالغ تتراوح بين 40,000 و100,000 درهم. وشكّلت هذه المعاملات، التي تم إجراؤها من خلال شركات صرافة أو عمليات التسليم المباشر من قبل شقيق السيد X، عاملًا أساسياً في الحفاظ على أنشطة جماعة الحوثيين. وقد سلطت نتائج المحكمة الضوء على الأساليب المعقدة المستخدمة

لإخفاء هذه العمليات غير القانونية تحت الممارسات التجارية المشروعة.

وقد عكس الحكم خطورة هذه الجرائم إذ وحكم على السيد X بالسجن لمدة 15 عاما يليه الترحيل، بينما حصل المتهمون معه على عقوبات متناسبة. وشدد الحكم على الدور الحاسم للآليات القانونية في تفكيك الشبكات التي تمول الإرهاب وضمان محاسبة هذه الجهات الفاعلة.

وتؤكد هذه القضية على تؤكد هذه القضية على أهمية الأطر التنظيمية القوية واليقظة في التمييز بين الأعمال المشروعة وتلك التي تخدم أغراضا شائنة كما أنها تذكير بدور القضاء في الحفاظ على الأمن الإقليمي من خلال منع الاستغلال للأنظمة المالية للأنشطة الإرهابية.

دراسة الحالة (12): قطاع الأشخاص الاعتباريين

في قضية معقدة تتعلق بالمخالفات المالية والاشتباه في تمويل الإرهاب، بدأ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ووحدة المعلومات المالية تحقيقا في كيانين تجاريين، تم تحديدهما باسم الشركتين X و Y ، تلقيا أموالا كبيرة من منظمة غير ربحية تابعة لجهة خارجية. بعد مزيد من التدقيق، تم اكتشاف أنه اعتبارا من فبراير 2015 وحتى مايو 2017، قامت الشركتان بتحويل ما يقرب من 51 مليون درهم إماراتي (12.4 مليون يورو) إلى حسابات أخرى من خلال الشيكات والسحوبات النقدية.

أدى تحقيق وحدة للمعلومات المالية إلى تعيين لجنة متخصصة من المصرف المركزي لتقييم أنشطة الشركتين.

وكشف التحقيق أن الشركتين كانتا مملوكتين ومدارتين من قبل نفس الأفراد، الذين أذنوا أيضا بالمعاملات عبر كلا الكيانين. وتبين أن هؤلاء الأفراد يتلقون أموالا من بلدان عالية المخاطر، مما أثار مزيدا من المخاوف بشأن شرعية أنشطتهم المالية.

بالإضافة إلى ذلك، تم اكتشاف العديد من الشركات الأخرى التي كانت تتلقى أموالا من الشركة X كانت تتلقى أيضا مدفوعات مماثلة من الشركة Y، مما يدل على نمط منسق. لم تتماشَ المعاملات المصرفية لهذه الشركات مع مستويات إيراداتها المصرَّح عنها، مما يشير إلى أن عملياتها المالية كانت غير متسقة مع الممارسات التجارية المشروعة. أدى هذا التناقض إلى تحقيقات أعمق.

ظهر الدليل الحاسم عندما تكشّف رابط بين المنظمة الأجنبية غير الربحية التي تموّل الشركتين X و Y وجماعة مصنفة إرهابية.

استخدم المصرف المركزي قاعدة بيانات World-Check التي كشفت عن وجود صلة مشبوهة بجماعة الإخوان المسلمين، وهي منظمة مصنفة رسميا ككيان إرهابي في دولة الإمارات.

4.2.2 المنظمات غير الربحية

259. يمكن تصنيف قطاع المنظمات غير الربحية في دولة الإمارات إلى ست فئات فرعية بناء على خصائصها وطبيعة عملها: المنظمات الخيرية والإنسانية، والصحية والتعليمية والبيئية والعامة والثقافية / الرياضية.

260. على الرغم من عدم وجود معلومات أو أدلة تشير إلى استغلال قطاع المنظمات غير ربحية في دولة الإمارات لأغراض تمويل الإرهاب، إلا أن هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تجعل هذا القطاع عرضة لمثل هذا الاستغلال. وهي تشمل الأنشطة العابرة للحدود والخصائص التشغيلية التي تميّز القطاع. إذ غالباً ما تعمل تلك المنظمات في مناطق النزاع حيث توجد تهديدات إرهابية نشطة، ويمكن أن تتعرض عملية تقديم المساعدات الإنسانية السريعة للمناطق المتضررة للتهديد من قبل تلك الكيانات الإرهابية. علاوة على ذلك، التحويل المتكرر لمبالغ كبيرة من المال إلى الدول عالية المخاطر لتمويل المشاريع والاعتماد على العمال الموسميين غير النظاميين يزيد من تعرّض تلك المنظمات للمخاطر. كما أن الموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات وتركيبتها السكانية المتنوعة، ودورها البارز في المساعدات الإنسانية والتنموية العالمية قد يزيد من هذه المخاطر. لذلك، فإن تهديد استغلال المنظمات غير الربحية لأغراض لتمويل الإرهاب يُعتبر متوسط.

261. يواجه قطاع المنظمات غير الربحية في الدولة التحديات، وذلك بشكلٍ أساسي بسبب تعدد الجهات التنظيمية المشاركة في عملية الترخيص والرقابة والإشراف على القطاع، ما أدّى إلى بروز عدة تحديات ونقاط الضعف مثل غيا سلطة مركزية لتقييم المخاطر المتعلقة بتمويل الإرهاب والمسؤوليات والصلاحيات المجزأة بين مختلف السلطات التنظيمية التي تشرف على القطاع وإجراءات الترخيص والتسجيل المختلفة وغير المتسقة وعدم اتخاذ قرارات تنظيمية بشأن العملات الافتراضية. كل ذلك أدى إلى تعقيد المشهد التنظيمي وإلى تفاقم هذه القضايا. ومع ذلك، نفذت دولة الإمارات العديد من الإجراءات الاحترازية لمعالجة أوجه القصور والتحديات هذه من خلال مواءمة وتعديل التشريعات التي ترعى قطاع المنظمات غير الربحية لضمان معالجة جميع التحديات ونقاط الضعف.

262. يشمل المرسوم بقانون اتحادي رقم 50 لسنة 2023 في شأن تنظيم مؤسسات النفع العام أحكاما من أجل توحيد متطلبات وإجراءات ترخيص مؤسسات النفع العام في الدولة وتنسيق وتكامل الأدوار بين الوزارة والسلطات المحلية المعنية بترخيص منظمات النفع العام والإشراف عليها ومراقبتها وإنشاء قاعدة بيانات مركزية ("السجل الوطني لمؤسسات النفع العام") وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات لجميع الجهات المشاركة في الإشراف على القطاع وفقا لأفضل الممارسات والمنهجيات المعتمدة ووضع إجراءات وأنظمة واضحة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع. بالإضافة إلى ذلك، يتم العمل حالياً على إصدار قرارات متعلقة بالعقوبات والتدابير الإدارية، كما تم تشكيل فريق وطني يشمل ممثلين عن كافة السلطات المعنية بالقطاع غير الربحي من أجل جمع البيانات وتقييم مخاطر القطاع. بناءً عليه،

تُعتبر مواطن الضعف الخاصة بالمنظمات غير الربحية لجهة استغلالها لتمويل الإرهاب "متوسطة".

الجدول 5: تصنيف مواطن الضعف الخاصة بفئات المنظمات غير الربحية

الفئة	مستوى مواطن الضعف
الجمعيات الخيرية	متوسط
الخدمات الإنسانية	متوسط
الصحة	متوسط إلى منخفض
المنظمات العامة /الثقافية/الرياضية	متوسط إلى منخفض
التعليم	منخفض
البيئة	منخفض

263. تتعرّض دولة الإمارات بشكلٍ إجمالي إلى مستوى متوسط من مخاطر تمويل الإرهاب من خلال المنظمات غير الربحية، مع مستوى متوسط من التهديدات كما مواطن الضعف.

- **الخلاصة والخطوات التالية**

264. تبقى دولة الإمارات ملتزمة بمنع تمويل الإرهاب ومكافحته من خلال المراقبة الصارمة وجمع المعلومات الاستخبارية وضوابط مكافحة تمويل الإرهاب من قبل الجهات الرقابية (بما في ذلك عمليات التفتيش المتكررة) على أنظمة وإجراءات الضبط لدى كافة الجهات الكيانات الخاضعة للرقابة، بما في ذلك فرض العقوبات المتناسبة والرادعة.

265. لقد تم وضع إطار قانوني شامل من أجل تعزيز الشفافية المالية والحرص على توفّر المعلومات الأساسية ومعلومات المستفيد الحقيقي بشكلٍ سهل في الوقت المناسب أو عند الطلب، وحماية قطاع المنظمات غير الربحية. تدعم هذه المبادرات الجهات المختصة بالتحقيق من خلال توفير مصادر المعلومات المستقلّة.

266. تماشياً مع الجهود الدولية، صادقت دولة الإمارات العربية المتحدة على معاهدات رئيسية ونفذت قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك الحظر المالي وحظر الأسلحة والسفر لمكافحة الأنشطة غير القانونية. وقد زادت وحدة المعلومات المالية من إنتاجها للمعلومات حول تمويل الإرهاب. ويؤكد فرض العقوبات المتناسبة على المخالفات المالية وورش العمل التدريبية المكثفة للموظفين التزام دولة الإمارات بالأمن المالي. كما يجب على دولة الإمارات مواصلة المراقبة الصارمة والإبلاغ الفوري عن الأنشطة المشبوهة لدعم هذه التدابير، مما يسلط الضوء على تفاني الدولة في الحفاظ على النزاهة المالية والمواءمة مع المعايير العالمية.

267. على دولة الإمارات الاستمرار في تعزيز تدقيقها بالقنوات المالية وخاصةً في قطاعات مثل العقارات والمنظمات غير الربحية من أجل تخفيف هذه التهديدات. تتطلب التكتيكات المتطورة لممولي الإرهاب استراتيجية ديناميكية ومتينة لمكافحة تمويل الإرهاب من أجل حماية النزاهة والأمن الماليين للدولة.

الخلاصة العامة:

268. يبقى التزام دولة الإمارات ثابتاً لتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها بشكلٍ مستمرّ بالإضافة إلى تشجيع ثقافة الوعي والامتثال والفعالية بين كافة الشركاء المهنيين من القطاعين الحكومي والخاص.

269. إنّ التحليل الشامل الذي تم إجراؤه خلال هذا التقييم الثاني للمخاطر الوطنية يشير إلى أنّه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، لا يمكن اعتبار دولة الإمارات محصّنة ضدّ التهديدات الدولية وهي تبقى عرضةً للمخاطر. إلا أنّ الطريق إلى الأمام واضح: إنّ دولة الإمارات عازمة على تعزيز منظومة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها بما يتماشى مع مسؤولياتها كمركز مالي عالمي وشريك موثوق في المجتمع الدولي وواجبها بحماية مجتمعها واقتصادها.

270. لقد حدد التقييم الثاني للمخاطر الوطنية مستوى مخاطر إجمالي متوسط إلى مرتفع بغسل الأموال في دولة الإمارات. وتجد عوامل الخطر الرئيسية لهذا التقييم مصدرها في الجرائم الأصلية المحلية والأجنبية. تشمل أعلى تهديدات غسل الأموال في الدولة الاحتيال والاتجار في المخدرات، فيما تشمل التهديدات المتوسطة إلى مرتفعة التقليد والقرصنة والتهريب – خاصةً تهريب الأموال النقدية والمعادن الثمينة – والتهرّب الضريبي والفساد الأجنبي وتزوير العملات.

271. في ما يتعلّق بتمويل الإرهاب، حدّد التقييم الوطني للمخاطر أيضاً المخاطر الإجمالية لتمويل الإرهاب كمتوسطة إلى مرتفعة مع الإقرار إنه على الرغم من غياب الهجمات الإرهابية على الصعيد المحلي وفعالية تدابير مكافحة الإرهاب، لا بدّ أن تبقى دولة الإمارات متيقّظة تجاه التهديدات الخارجية.

272. وتواجه قطاعات عدة في الاقتصاد بما في ذلك المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة ومزوّدي خدمات الأصول الافتراضية مواطن ضعف خاصة. ففي القطاع المالي، تساهم عوامل مترابطة مثل العملاء غير المقيمين والدول عالية المخاطر والشركات عالية المخاطر بالإضافة إلى استخدام الأطراف الثالثة لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي النهائي في نقاط الضعف هذه. وتشمل التحديات الإضافية غسل الأموال القائم على التجارة والمعاملات المعقدة ووجود أشخاص أجانب منكشفين سياسياً وأفراد ذوي ملاءة مالية عالية وعلاقات العمل التي لا تمم وجهاً لوجه وحسابات الدفع المراسلة.

273. كما يمثّل قطاع مزودي خدمات الأصول الافتراضية مجموعةً من المخاطر عبر الخدمات المختلفة مثل أمناء الأصول الافتراضية ومنصات التداول والوسطاء. وتشمل هذه المخاطر الهجمات السيبرانية وشبكات البلوكشين واستغلال الأصول الافتراضية من قبل شبكات المجرمين الدولية والمخاطر الجغرافية بفعل تبسيط المعاملات عبر الحدود.

274. أما بالنسبة إلى الأعمال والمهن غير المالية المحددة، فتبقى هذه القطاعات معرّضة للمخاطر بفعل طبيعة المعاملات النقدية فيها وتدابير تفادي المخاطر التي تطبّقها المؤسسات المالية عليها والنقص في التسجيل الموحّد وخاصةً في قطاع المعادن الثمينة والأحجار الكريمة. كما يتعرّض القطاع العقاري أيضاً للاستغلال وخاصةً من خلال العقارات الفارهة عالية القيمة وذلك بالارتباط غالباً بأنشطة جرمية مثل الاتجار بالمخدرات. ويتعرّض مزوّدو الخدمات للشركات والأشخاص الاعتباريين كذلك لخطر الاستغلال مع خلال العمليات والمعاملات المعقّدة لإخفاء هوية المستفيد الحقيقي النهائي واستخدام الترتيبات الاسمية أو الحوالات الخارجية

275. من أجل معالجة هذه التهديدات ومواطن الضعف المحددة، تستند الاستراتيجية الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2024-2027 إلى عدة ركائز رئيسية، تتمحور حول الامتثال والفعالية والاستدامة:

. تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي، والاستفادة من تبادل المعلومات بين السلطات المختصة، والشراكات مع القطاع الخاص، والمشاركة الوثيقة مع الدول النظيرة والمنظمات الدولية.

. ضمان الرقابة الفعالة التي تضمن التزام القطاع الخاص بالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.

. تعزيز الكشف عن الأنشطة المالية غير المشروعة والتحقيق فيها وتعطيلها.

. ضمان توافر الموارد البشرية والتقنية المثلى، بما يتماشى مع الأدوار والمسؤوليات، مدعوما بجمع البيانات وتحليلها بشكل قوي. بالإضافة إلى تعزيز الخبرات الفنية الوطنية في القطاعات الاقتصادية بما يتماشى مع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل الانتشار.

. التحسين المستمر للإطار القانوني والتنظيمي للتكيف مع مشهد المخاطر المتطور، وتعزيز الشفافية، ودعم سيادة القانون.

276. لا يزال تركيز دولة الإمارات على معالجة الجرائم المالية المعقدة، لا سيما تلك التي تنطوي على إساءة استخدام الأشخاص الاعتباريين، والجرائم الأصلية الأجنبية، وغسل الأموال القائم على التجارة، وغسل الأموال المحترف، والجريمة المنظمة. بالإضافة إلى ذلك، تتطلع دولة الإمارات إلى المستقبل، وتعالج المخاطر التي تشكلها الأصول الافتراضية وتطور أشكال الجرائم الإلكترونية، بهدف تنفيذ تدابير التخفيف من المخاطر المناسبة من خلال التشريعات واللوائح والإنفاذ.

277. من خلال تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل الوطنية ذات الصلة، تظهر دولة الإمارات التزامها الرفيع المستوى بتعزيز نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحماية نظامها المالي من الأنشطة غير المشروعة. إن تنفيذ المراقبة والتقييم المنتظمَين سيكون ضرورياً من أجل ضمان الفعالية المستدامة للتدابير المطبّقة والاستمرار في تحديد المخاطر الناشئة والتخفيف منها على أساس مستمرّ.

*في حال وجود أي التباس حول بعض المفاهيم والمصطلحات، يرجى الرجوع إلى النسخة الإنجليزية،
حيث تم عكس هذه المفاهيم وفقًا لأداة مجموعة البنك الدولي والمعايير الدولية ذات العلاقة.

www.namlcftc.gov.ae